وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

آليات جذب وتثبيت المستوطنين الأوروبيين في الجزائر في ظل الاحتلال الفرنسي 1871-1940 م

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطالبتين:

- شيماء نغيش
- نسرين بريمة

إشراف الأستاذة:

كوثر هاشمي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
شايب قدادرة	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كوثر هاشمي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقرر	جامعة 8ماي 1945 قالمة
يوسف قاسمي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية 1444هـ -1445هـ/2023م -2024م

بسم الله الرحمان الرحيم

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ "

سورة المجادلة الآية {11}.

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد، فنحن نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا، على ما أنعم علينا من نعم ظاهرة وباطنة، وعلى توفيقنا في إنجاز هذه المذكرة.

نتوجه بالشكر لمشرفتنا الدكتورة هاشمي كوثر على توجيهاتها العلمية لنا، وتصحيح ما بدر منا من أخطاء خلال مشوارنا في إتمام هذه المذكرة.

الإهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وحبيبنا ونبينا محمد

صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة هذه إلى من لا تكفيهما كلمات الشكر ولا قصائد الشعر، إلى

من كانا عونا وسندا لي دائما، فلم يدخرا جهدا من أجل تربيتي وتعليمي لبلوغ هذا المستوى

من العلم والتعلم، إلى أمي وأبي حفظهما الله وبارك فيهما.

إلى من ساندوني خلال مشواري في إتمام هذا البحث عائلتي التي أحبها، أسأل الله أن

يحفظهم لي وأن يسعدهم جميعا دون استثناء

إلى جميع من ساهم في مدّ يد العون لي من قريب أو بعيد

وإلى كل من يكنون لي المحبة والتقدير ويشاركون معي بهاء الحياة.

نسرين

الإهداء

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل

إلى الأيدي الطاهرة التي أزالت من طريقي أشواك الفشل إلى من ساندني بكل حب إلى من رسموا لي المستقبل بخطوط الثقة

إلى عائلتي

إلى جنتي التي يحتضنا التراب التي غرست في روحي مكارم الأخلاق ومرشدتي في الحياة ومعلمتي الأولى

أمي رحمها الله

إلى من أحمل اسمه بكل فخر الذي يرجع له الفضل في كل إنجاز أخطو إليه مصدر الأمان

أبي حفظه الله

إلى من دعمني وشهد على لحظات قوتي وضعفي أختي وخالتي

إلى الذين شاركوني دروب الحياة أفراحها وأحزانها رفقاء السنين والمواقف كانوا مصدر الدعم والعطاء دائما وهونوا عليّ مشقة الطريق

صديقاتي

شيماء

قائمة المختصرات:

تر	ترجمة
ع	عدد
ج	جـــزء
ص	صفحة
د ت	دون تاريخ
ط	طبعة
ط خ	طبعة خاصة
مج	مجلد
د م	دون مكان
د ن	دون ناشر
P	Page
Op cit	Ouvrage cite (opera–citato)
N	Nombre

المقدمة

بعد نجاح الحملة الفرنسية على الجزائر، و بعدما استقرت السلطات الفرنسية على فكرة الاحتفاظ بالجزائر كمستعمرة فرنسية، كامتداد طبيعي للنفوذ الاستيطاني الفرنسي التوسعي، بدأت فيها مرحلة استعمارية استيطانية دامت 132 عاما، خلال هذه الفترة سعى الاستعمار الفرنسي لتحويل الجزائر إلى فرنسا ما وراء البحار، و فرض سيطرته الكاملة على البلاد من خلال سياسة استيطانية حاولت تثبيتها و إنجاحها مستعملة كل الطرق، من قوانين جائرة و جلب للمستوطنين، و إحاطتهم بشتى أنواع الامتيازات، خاصة خلال فترة الحكم المدني، حيث تعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل التي اشتدت فيها السياسة الاستيطانية، و التي زامنت فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة، فسقوط الإمبراطورية الثانية و قيام الجمهورية الثالثة كان له تأثير مباشر على المستوطنين من خلال جملة الامتيازات التي حصلوا عليها.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في دراسة فترة هامة جدا من تاريخ الجزائر، وهي الفترة التي تغير فيها نظام الحكم من عسكري إلى مدني، والتي نشطت فيها السياسة الاستيطانية في الجزائر، وتسليط الضوء على أهم الأساليب والوسائل التي اتبعتها فرنسا في عملية استقطاب المستوطنين، وكيفية تثبيتهم خلال فترة الحكم المدني، في ظل حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة.

- أسباب اختيار الموضوع:

أسباب ذاتية:

- الرغبة في دراسة الأساسية الاستيطانية والالمام بجميع المعطيات التي تتعلق بيها.
- تعزيز معرفتنا حول الاستيطان خاصة في هذه الفترة .
- اشباع الفضول العلمي والمعرفي.

أسباب موضوعية:

- معرفة مراحل الاحتلال وآليات الجمهورية الفرنسية الثالثة لتثبيت الوجود الاستعماري الفرنسي من خلال السياسة الاستيطانية.

- معرفة الأحداث الخاصة بفترة الحكم المدني وتأثيرها على المسار التاريخي للجزائر.

إشكالية البحث:

كيف وظفت السلطات الفرنسية الآليات القانونية والتشريعية والامتيازات الاستثنائية لتثبيت الوجود الاستيطاني الفرنسي بالجزائر في الفترة الممتدة من 1871م و1940م.

وتندرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية يتمثل أبرزها فيما يلي:

1-كيف كانت بداية مراحل الاستيطان الاوروبي في الجزائر؟

2-ماهي أهم الإجراءات التي اتخذتها فرنسا في دعم الحركة الاستيطانية في الجزائر خلال فترة ما بين 1871م و1940م؟

3-ما هي انعكاسات السياسة الاستيطانية الفرنسية على الجزائريين؟

- **حدود الدراسة :**

- إن المجال الجغرافي للدراسة هو الجزائر كمستعمرة فرنسية.

- أما الفترة الزمنية الممتدة بين 1871_ 1940 م حيث تمثل سنة 1871م مرور سنة على سقوط حكم نابليون الثالث وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، وتغيير نظام الحكم في

الجزائر من نظام الحكم العسكري إلى نظام الحكم المدني، أما سنة 1940م فتمثلت في انهزام فرنسا أمام ألمانيا وقيام حكومة فيشي.

مناهج البحث:

للإجابة على الاشكالية المطروحة في البحث اتبعنا مجموعة من المناهج المناسبة لموضوع البحث.

أولا: المنهج التاريخي الذي فرضه حقل الدراسات التاريخية، والذي نجده في مراحل البحث وجزئياته.

ثانيا: المنهج التحليلي لشرح وتفسير المادة الخبرية، واعتمدنا عليه خاصة في الفصلين الثاني والثالث.

ثالثا: المنهج الاحصائي حيث قدمنا إحصائيات لعدد المستوطنين ونسب الأراضي خلال تلك الفترة الزمنية خاصة في المبحث الثاني من الفصل الثاني.

- صعوبات البحث:

يتعرض كل باحث في مسار بحثه إلى مجموعة من الصعوبات، ومن الصعوبات التي واجهتنا ما يلي:

- قلة المصادر و المراجع و صعوبة الحصول عليها لأن معظمها من الأرشيف.

– أغلب المادة العلمية متوفرة باللغة الأجنبية الفرنسية، التي تحتاج إلى وقت للترجمة و الفهم، و هذا شكل لنا عائقا مع ضيق الوقت إلى جانب التربص الميداني الذي تزامن مع إعداد المذكرة.

– **المصادر والمراجع:**

من أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذه الدراسة والذي قمنا بالاستعانة بها في مختلف جوانب الموضوع، ما يلي:

– كتاب الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر بجزئيه الأول و الثاني للكاتب بن داهة عدة، تم الاعتماد عليه في تقديم الدعم المالي و القوانين التي أصدرتها الجمهورية الفرنسية الثالثة، إضافة إلى التعريف ببعض المصطلحات.

– تاريخ الجزائر المعاصر للكاتب بشير بلاح، استفدنا منه في معرفة القوانين والتشريعات التي قامت الحكومة الثالثة بإصدارها من أجل تثبيت المستوطنين.

– كتاب المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 –1900م للكاتب صالح عباد، والذي أفادنا في معرفة مراحل حركة الاستيطان الاوروبي.

– كتاب تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي1830–1962 ل أشنهو عبد اللطيف، قدم لنا العديد من المعطيات في الجانب الاقتصادي.

– أطروحة دكتوراه لفاتح زياني تحت عنوان الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر (1871_ 1945) وأثره على الأهالي المسلمين، أفادتنا في معرفة مختلف الجزئيات كالانعكاسات الثقافية والاجتماعية للسياسة الاستيطانية وغيرها.

– أطروحة دكتوراه لـ عبد الحكيم رواحنة تحت عنوان السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870–1900م، اعتمدنا عليها في معرفة الدعم المالي والاقتصادي والانعكاسات الاقتصادية على الجزائريين.

– خطة البحث:

وللإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمدنا على خطة تتألف من المقدمة، ثلاث فصول، والخاتمة التي تتضمن نتائج الدراسة، وقائمة الملاحق لتوضيح بعض النقاط، إضافة لقائمة البيبليوغرافيا.

تناولنا في الفصل الأول مراحل حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول درسنا فيه مرحلة الاحتلال الضيق الممتدة من 1830 إلى غاية 1835، وخصصنا المبحث الثاني لدراسة مرحلة الاحتلال الشامل خلال 1835 – 1862.

ثم الفصل الثاني والذي تطرقنا فيه إلى الإجراءات الاستعمارية في دعم الحركة الاستيطانية، مقسم بدوره إلى مبحثين، تحدثنا في المبحث الأول عن القوانين الداعمة للحركة الاستيطانية، كما قمنا في المبحث الثاني بدراسة الدعم المالي والاقتصادي الذي قدمته فرنسا للمستوطنين،

وبالنسبة للفصل الثالث فهو بعنوان انعكاسات الحركة الاستيطانية على الجزائريين، قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول يشمل الانعكاسات الاجتماعية والثقافية، أما المبحث الثاني فيتحدث عن الانعكاسات الاقتصادية، وأخيرا قمنا بإنجاز الخاتمة الشاملة لكافة النتائج التي توصلنا إليها من خلال إنجاز هذا البحث، وللاستزادة أكثر أرفقناه بقائمة من الملاحق التوضيحية.

الفصل الأول: مراحل حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر

- **المبحث الأول: المرحلة الأولى: 1830-1835م مرحلة الاحتلال الضيق.**
- **المبحث الثاني: المرحلة الثانية: 1835-1962م مرحلة الاحتلال الشامل.**

المبحث الأول: المرحلة الأولى: 1830 –1835م مرحلة الاحتلال الضيق.

الاستيطان:

لغة: اتخاذ المكان وطنا، يقال وطن بالمكان، أو البلد يطن، وأوطن أقام به وأوطنه، ووطنه واستوطنه اتخذه وطنا، أي محلا ومسكنا يقيم فيه.

اصطلاحا: وهو السعي إلى الإقامة بالمكان الصالح للمعيشة على وجه التأبيد، مع نية عدم الانتقال. [1]

الاستعمار الاستيطاني: يقوم على استغلال الأرض وهو امتداد للاستعمار التقليدي، ويعد أخطر أشكال الاستعمار، وهو القائم على النمط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، وهذا نظرا لتوافره على تكامل بنيوي وظيفي، من خلال ثلاثة عوامل هي: امتداد النفوذ من قوة الدولة الأم، الاحتلال العسكري، الهجرة الاستيطانية. [2]

وتعني كلمة الاستيطان، تعمير مكان أو منطقة جغرافية معينة بالسكان، للإقامة بها واستغلالها، وتعرف باللغة الفرنسية peuplement، وهذا ما حاولت فرنسا فعله في الجزائر، عندما أقدمت على احتلالها في عام 1830م، فبعد أن تأكدت عملية الاحتلال تحولت الفكرة إلى سياسة استيطانية. [3]

المستوطنين: يبدو أنه من الصعب تحديد تعريف دقيق لكلمة المستوطنين الأوروبيين، و

---

[1]- محمد بن موسى بن مصطفى الدالي، الوطن والاستيطان: دراسة فقهية، مكتبة الرشد، الرياض، 2013 م، ص-ص 34-35.

[2] - ا حميدة عميراوي وآخرون، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954م)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 م، ص-ص، 32-33.

[3] - أرزقي شويتام، سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914 م، مجلة التاريخ المتوسطي، ع 2، جامعة الجزائر 2، ديسمبر 2020 م، ص 191.

ذلك لتضارب واختلاف التسميات التي أطلقت عليهم، ولقد أطلق على المستوطنين الأوروبيين الذين عاشوا في الجزائر أكثر من تسمية، قد توحي هذه المسميات بأنها متحدة و متجانسة، و لكن في جوهرها هناك تضارب و اختلاف، رغم أن الفكر الاستعماري عمل على اخفاء هذا التناقض لما يحدثه من بلبلة، لأنه لا وجود في الجزائر لأقلية واحدة، بل هناك أقليات متعددة، و قد تعودت اللغة الاستعمارية وعودت الناس على كلمات معينة، مثل: فرنسيون أصليون، أو كلمة أوروبيون، أو فرنسيون غير مسلمين، وتعد تسمية " فرنسيو الجزائر" أقدم تسمية عرف بها المستوطنون الأوروبيون، و هي تعتبر أكثر استعمالا، و يرجع أصل هذه العبارة إلى البلد المنشأ، بهدف التفريق بين فرنسيي الجزائر، و بين الفرنسيين الذين يعيشون في بريطانيا أو اسبانيا، و بذلك فإن هذه التسمية تحدد المنشأ الأصلي لهؤلاء السكان الذين يعيشون في الجزائر. [1]

مرحلة الاحتلال الضيق (1830-1835):

بعد أن احتلت الحملة الفرنسية مدينة الجزائر وما حولها، في صيف عام 1830م، اعتبر الضباط الفرنسيون هذه البلاد أرضا محتلة، وأخضعوها للحكم العسكري. ونجد أنه منذ البداية، قد تردد الفرنسيون بين اتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة، أو اتباع سياسة الاحتلال المحدود والإدارة غير المباشرة، ولكنهم مالوا في النهاية إلى الأسلوب الأول، وأخذوا يشجعون هجرة الأوروبيين إلى الجزائر، والاستيلاء على الأراضي الزراعية والأملاك العقارية الواسعة لتلبية حاجاتهم. [2]

[1] - كوثر هاشمي، الحاكم العام جاك سوستيل والثورة الجزائرية (1955-1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945 م، قالمة، 2017 م، ص 42.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م، ص 7.

ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى للحملة على الاستيطان، كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر، وايجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري، يكون حليفا للوجود العسكري. [1]

وقد أدركت فرنسا أهمية تواجد المستوطنين من المدنيين الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر، الذين يدعمون الاحتلال وكذا رأس المال الفرنسي. [2]

وأكدت السلطات الفرنسية، على أهمية الاستيطان بضرورة ملازمته لكل إجراء عسكري، والذي من شأنه أن يساهم في إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل فرنسا في مستعمرتها الجديدة. [3]

وزعت فرنسا في أوروبا المناشير ونحوها عارضة على الأوروبيين بمختلف الوسائل الهجرة إلى الجزائر، وشجعت على الخصوص هجرة الأوروبيين ذوي الأصول اللاتينية كالإيطاليين والاسبان، إضافة إلى الفرنسيين، وكان الناس الذين قبلوا هذا العرض على أشكال، فبعضهم كانوا مجرمين أو سياسيين غير مرغوب فيهم، وبعضهم كانوا عاطلين عن العمل. ولقد كان في الجزائر عدد كبير من الأوروبيين، حتى قبل الاحتلال الفرنسي، وكانت مصادر الثروة قد أغرت هؤلاء الأوروبيين بمستقبل زاهر في التجارة والزراعة وغيرهما، وذلك تحت حماية الجنسية الفرنسية، ولكي تجذب فرنسا مهاجرين أكثر، منحتهم امتيازات حرة تسمى بالتنازلات المجانية، كما منحتهم رؤوس أموال. [4]

---

[1]- الغالي غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر -الخلفيات والأبعاد -، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، د. م، 2007 م، ص 189.

[2]- صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900 م، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1984 م، ص 6.

[3]- الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص 190.

[4]- أبو القاسم سعد الله، أبحاث آراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2007 م، ص-ص 105-106.

ولما كان الأهم لفرنسا هو تفعيل الاستيطان في المناطق المحتلة، ريثما يتم البث في توسيع الاحتلال نحو الداخل من عدمه، أوفدت فرنسا لحكم الجزائر أشد المتحمسين للاستيطان، وهو الماريشال كلوزيل [1]، الذي عمل بعد وصوله إلى الجزائر على تنظيم الجيش، وبث فيه روح الصمود والمقاومة. [2]

يمكن أن نحدد سياسة الاستيطان عند كلوزيل في مبدأ واحد، وهو تجميع المستوطنين الأوروبيين في مراكز استيطانية محدودة في المناطق المحتلة، يكون فيها المستوطن فلاحا وحرفيا، يستغل خبرته التي كسبها في حقول أوروبا، لترويض الأرض الإفريقية القاسية واستثمار خيراتها، ويكون فيها الجندي الفرنسي حاميا للمستوطنة، ورادعا للقبائل المتمردة، وضامنا لأمن الأوروبي وعائلته الصغيرة، وتكون فيها سلطة الاحتلال جهازا يشرع القوانين، ويضبط الحياة العامة في المستعمرة ويديرها. [3]

ونرى أن الهجرة في بداياتها اختصرت على المستوطنين من جنود الحملة العسكرية على الجزائر، ومن الشخصيات التي عارضت حكم الملك شارل العاشر، وكانت بداية الاستيطان باغتصاب 1000 هكتار تابعة لحوش حسن باشا بنواحي الحراش. وأعطيت إلى مجموعة من جنود الحاكم العام كلوزيل لتسييرها، وقد أطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الافريقية، وكان يفكر في أن يجعل من الجزائر مستعمرة فرنسية، وأن يحول رؤوس الأموال الأوروبية المتجهة إلى القارة الأمريكية نحو الجزائر. [4]

---

[1] - **كلوزيل:** ولد سنة 1772م، عين قائد عام سنة 1830م، وتمت ترقيته إلى رتبة ماريشال سنة 1831م، قاد الجيش الفرنسي سنة 1835م وارتكب أبشع الجرائم في الجزائر، توفي سنة 1842م، أنظر بطاش علي، الاستدمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900 م، د.ن ، د.م ،2012م، ص 157.

[2]- فاتح زياني، الواقع الاجتماعي والثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر 1871-1945م وأثره على الأهالي المسلمين، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، 2021م، ص 43.

[3]- فاتح زياني، المرجع السابق، ص 44.

[4]- نور الدين بلعربيي، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1962/1830 م، مجلة العصور، مج 18، ع 2، خميس مليانة، 2019 م، ص-ص 125-126.

قام كلوزيل بإصدار قرار 21 سبتمبر 1830م، الذي يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايليك، لتوزيعها على الوافدين الأوروبيين، كما اشترى أيضا ثلاثة أحواش وحاول أن يستثمرها لحسابه، وفي عهد خليفته الدوق دي روفيقو، بدأت الإدارة تتدخل في ميدان الاستيطان. [1]

كانت أول محاولة في الاستيطان الرسمي سنة 1832م، حيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل 400 مهاجر ألماني و سويسري، كانوا متجهين إلى العالم الجديد ، لكن الوكيل المتعاقد معهم تخلى عنهم في ميناء الهافر بفرنسا ، و قد قسمتهم السلطات الاستعمارية في الجزائر إلى مجموعتين ، المجموعة الأولى تكونت من 50 عائلة أقامتها في دالي إبراهيم، و وزعت عليها قطعا من الأراضي بمساحة 227 هكتارا ، و المجموعة الثانية تكونت من 23 عائلة أقيمت في القبة، وزعت عليها 93 هكتارا من الأراضي ، و لكن هذه المحاولة الرسمية كان مصيرها الفشل، لنقص الإمكانيات المادية لدى هؤلاء الوافدين .[2]

في مقابل هذا الفشل جاء بعض الفرنسيين، أغلبهم من وسط اجتماعي رفيع، وقد سمحت لهم رؤوس أموالهم المعتبرة التي اصطحبوها معهم، أن يشتروا بعض الأحواش المحيطة بمدينة الجزائر، بطرق غامضة كـ " فونتير" الذي تحصل على أكثر من 200 هكتار في حسين داي، و "فيالار" الذي تحصل على 180 هكتارا في القبة، وغيرهما اقتنوا أراضي أخرى في بلمرابط وقدوس والأبيار والشراقة. [3]

وفي 7 جويلية 1833م، قررت الحكومة الفرنسية إرسال لجنة خاصة تحت إشراف الجنرال بونيه، تسمى " اللجنة الإفريقية "، وكانت مهمتها تتمثل في إجراء تحقيق في وضع

1- صالح عباد، المرجع السابق، ص 8.
2- المرجع نفسه.
3- نفسه، ص 9.

فرنسا في الجزائر، وفي التنظيم الذي يمكن أن يكون مناسبا للبلاد، وبشكل أكثر تحديدا، كانت اللجنة مسؤولة عن الجمع الفوري لكل الحقائق التي من شأنها تنوير الحكومة، إما عن الوضع الحالي للبلاد، أو حول التدابير المطلوبة لمستقبلها. [1]

كلف كل عضو من اللجنة بدراسة مسألة معينة تدخل في اختصاصه، فمنهم من اختص بالزراعة والصناعة والتجارة، ومنهم من كلف بالمسائل العسكرية والبحرية، وهناك من تولى الأشغال العامة، ويوجد من اهتم بالإدارة والقضاء، وقد وصلت اللجنة إلى مدينة الجزائر يوم 2 سبتمبر في السنة ذاتها، واستمعت لممثلي السلطات العسكرية والمدنية، واستقبلت وفدا من اليهود والمعمرين الأوروبيين وأعيان الجزائر. [2]

قامت اللجنة بجولة ميدانية في مدينة الجزائر، عنابة، وهران، أرزيو وبجاية باحثة عن أحوال البلاد والعباد، ثم عادت إلى مدينة الجزائر وعقدت جلستها الأخيرة يوم 25 أكتوبر 1833م، ومن جملة الاقتراحات التي قدمتها للحكومة الفرنسية: الاحتفاظ بالجزائر تحت اسم ممتلكات فرنسا في افريقيا، تطبيق النظام الفرنسي خلفا للتركي، تشجيع الاستيطان الأوروبي، تشكيل مجلس بلدي مختلط من الفرنسيين والجزائريين على النمط الفرنسي، تعيين حاكم عام على الجزائر يتولى السلطات المدنية والعسكرية، وخلق ميزانية خاصة بالجزائر، كما أقرت الوضعية السيئة للجزائريين . وقد دار في البرلمان الفرنسي نقاش بين المعارضين والمؤيدين للاحتلال، انتصر فيه أصحاب فكرة المحافظة على الجزائر، واتضح أن اللجنة قد شكلت في حقيقة الأمر لتبرير الاحتلال، ولم تطبق الحكومة الفرنسية من مقترحاتها إلا ما يخدم مصالحها. [3]

1- Djamal Kharchi , Colonisation et Politique D'assimilation en Algérie 1830-1962 , Casbah Edition, Alger , 2005 , p 48.

2- عمار عموره ، الجزائر بوابة التاريخ _ما قبل التاريخ إلى 1962 الجزائر خاصة _ ، ج2 ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2009 م ، ص 236.

3- عمار عموره، المرجع نفسه، ص-ص 236-237.

وإتباعا لهذه الأوضاع، أعلنت الجزائر في عام 1834م كملكية فرنسية في شمال إفريقيا. [1] وأكدوا على ضرورة الاستمرار في الحاق الجزائر بفرنسا وتعميرها، ونشر أنواع الحضارة الغربية فيها، ومع مضي الوقت أصبح تعمير الجزائر أمرا لا مفر منه وضرورة فرضتها الظروف والمصلحة العليا للدولة، وتحول الاستيطان إلى مشروع وطني التف حوله الجميع. [2]

بعد رحيل كلوزيل، لم يكن خلفاؤه الذين حكموا الجزائر من بعده، يملكون حماسة كبيرة للاستيطان مثل التي كانت عند كلوزيل، فقد كانت شهيتهم للقتل أكبر. وبهذا عاد كلوزيل إلى الجزائر خلال فترة حكمه الثانية (1835-1837)، ليعطي دفعا جديدا للاستيطان في الجزائر. [3]

المبحث الثاني: المرحلة الثانية (1835-1862) مرحلة الاحتلال الشامل:

خلال عودة الجنرال كلوزيل، ليصبح حاكما عاما للجزائر للمرة الثانية، في الفترة ما بين 1835 و1837م، أعطى حافزا جديدا للاستيطان في الجزائر، حيث عمل سنة 1836م على تأسيس أول قرية بالقرب من معسكر بوفاريك، [4] ووزعت على القادمين إليها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث هكتار كما وزعت 173 قطعة أخرى بلغت مساحة الواحدة منها 4 هكتار في الأحواش المجاورة [5] كحوش بويعقوب وحوش حواس، لكن هذه

1- Djamal Kharchi , Op Cit , p 61.

2- فاتح زياني، المرجع السابق، ص 50.

3- المرجع نفسه، ص-ص 50-52.

4 - نفسه، ص52.

5 - أندري برليان، أندري نوشي، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1984م، ص 333.

المحاولة كانت فاشلة بنسبة كبيرة، إذ لم يستطع المستوطنون وأغلبهم من الفقراء الذين جاءوا بحثا عن مستقبل أفضل مقاومة الأمراض كالملاريا، كما وجدوا صعوبة في التأقلم مع المناخ الجديد، هذا من جهة ومن جهة أخرى، كانت هناك لهجومات أصحاب الأرض الشرعيين دور كبير في القضاء على مجهوداتهم، [1] ويوجد كذلك في مستوطنة بوفاريك لوحدها 76 أوروبيا يسطو كل واحد منهم على 110 هكتار من الأراضي الخصبة. [2]

تم التخلي عن خدمات كلوزيل و تعيين فالي، [3] و اعتمد الماريشال فالي خلال فترة حكمه للجزائر على توسيع الاحتلال الفرنسي نحو المدن الداخلية، فقد تمكن من احتلال البليدة، القليعة و شرشال في 15 مارس 1840م، و مليانة في 8 جوان من نفس السنة، كما قام في نفس الفترة بتوسيع المدن المحتلة: قسنطينة، مليانة وستورا، ليستوعب العدد الهائل من المستوطنين المتزايدين فيها، و لتحقيق ذلك فقد رأى فالي بوجوب اضطلاع الجيش بدوري الحرب، و زراعة الأرض على أساس قلة اليد العاملة الأوروبية، وعدم صلاحية أغلبهم للأعمال الزراعية ، وعدم قدرتهم على إمداد المستعمرة باليد العاملة ، فلا مناص إذن إلا بالاعتماد على الجيش لتوطيد الاستيطان . [4]

ومن هذا المنطلق، فقد ارتكز النظام العسكري الاستيطاني عند فالي على تنظيمين متوازيين: تأسيس مستعمرات عسكرية، واستعمال المستوطنين من كل الأمم الأوروبية، غير أنه لا يمكن أن تعم المستعمرات العسكرية بشكل واسع، لأن الجنود لا يمكن أن يمدوا أكثر

---

[1] - صالح عباد، المرجع السابق، ص9.

[2] - فاتح زياني، المرجع السابق، ص-ص 50-52.

[3] - **الماريشال فالي** : (1773-1846) تولى في عام 1837 قيادة سلاح المدفعية لقوات "دامريمون" في الجزائر، التي هاجمت قسنطينة للمرة الثانية ثم تولى القيادة بعد وفاة "دامريمون "الذي قتل بقذيفة مدفعية بتاريخ 12 أكتوبر و بعدها شن هجوما أخيرا بتاريخ الثالث عشر من نفس الشهر و استولى على المدينة ليتم بعد ذلك تعيينه ماريشال وحاكما للجزائر إلى أن غادر الجزائر في شهر يناير 1841 وتوفي في عام 1846 ، أنظر : توفيق دحماني ، قسنطينة عشية الاحتلال الفرنسي 1837 من خلال وثائق نادرة ، مجلة الدراسات التاريخية ،مج 11 ،ع1 ،جامعة الجزائر 2، 2012، ص155.

[4] - فاتح زياني، المرجع السابق، ص 45.

سواعدهم وعضلاتهم وثقل تكاليف الاستعمار الذي تتحمله ميزانية الدولة، ولذلك فإن الأمر كان حسب نظره، يتطلب جلب المستوطنين لأموال كبيرة لتخفيف العبء عن السلطات الفرنسية، وفي سبيل ذلك قام بعرض أراضي الدومين [1] – التي نتجت عن مصادرة أراضي البايلك والأوقاف – للبيع بسعر وسطي، قدر بـ 48 فرنك للهكتار الواحد، ثم تم تخفيضه إلى 38 فرنك بالمناطق الداخلية والريفية، ومع ذلك لم يحقق الاستيطان الريفي أهدافه، حيث ظل بطيئا طيلة هذه الفترة. [2]

وما يمكن استخلاصه من سياسة فالي، أنه أخلط بين الاستيطانيين الرسمي الذي ترعاه الدولة، والحر الذي يقوم على تشجيع المالكين الأوروبيين الكبار، وخاصة الفرنسيين منهم، للاستيطان والاستثمار في الجزائر، ورغم المجهودات التي بذلت طيلة هذه العشرية، إلا أن الاستيطان لم يحقق طموحات الادارة الاستعمارية، حيث تجاوز عدد [3] المستوطنين خلال كل هذه الفترة 25 ألف شخص، يشكل منهم الفرنسيون نسبة 41.5 بالمئة والإسبان 32 بالمئة والباقي من الإنجليز والإيطاليين وغيرهم. [4]

ونظرا للتطور الصناعي الملحوظ في فرنسا، في الفترة ما بين 1830–1840م، وامتداد المقاومة الجزائرية إلى ضواحي الجزائر بقيادة الأمير عبد القادر، وتهديدها للتواجد الفرنسي في شمال إفريقيا، قد أثبتت لفرنسا فشل سياسة الاحتلال الجزئي، فانتهجت سياسة

---

[1]- **أراضي الدومين:** كل الأراضي، المنازل، المتاجر، المباني والحدائق وأي منشآت كانت سابقا تحت سلطة الداي والبايات التي كان يشغلها الأتراك، الذين غادروا الجزائر، تصبح أملاك الدولة وهذا بمقتضى المادة الأولى من قرار 08 سبتمبر 1830م. أنظر: عبد الكريم حرمة، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية، أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة درايعية، أدرار، 2023م، ص 54.

[2] - فاتح زياني، المرجع السابق، ص 45.

[3] - المرجع نفسه.

[4] - نفسه، ص 55.

جديدة هي الاستعمار الكلي[1] للبلاد، ولتحقيق هذا الهدف اختارت الجنرال بيجو [2] الذي وقع معاهدة التافنة [3] سنة 1837و الذي نقض هذه المعاهدة بنفسه، فعينته حاكما عاما للجزائر يوم 20 ديسمبر 1840 م، إن المهمة التي جاء بيجو لتحقيقها مزدوجة تتمثل في : القضاء على دولة الأمير عبد القادر، و توطين أكبر عدد ممكن من المعمرين [4]، حيث شهدت الجزائر خلال حكم هذا الأخير الفترة الأولى من الاستقرار السياسي، الذي أدى إلى توليد نقاش فكري كبير حول الاستيطان، إلى غاية رحيله سنة 1847م، عمل بيجو على إيجاد ظروف احتلال آمن و دائم، قائم أساسا على النظام العسكري و السلطة المطلقة للحاكم العام، وسمح بإعداد خطط استيطانية مختلفة منافسة لخطته، غير أنه بقي ملتزم بشدة بمبادئ الاستيطان العسكري، المعارض لفكرة تعمير الجزائر بمدنيين أوروبيين، حيث اعتبر هذه الفكرة طوباوية باهظة الثمن، وفضل تعمير الجزائر بجنود يعملون بانضباط بدلا من تعميرها بالكولون. [5]

1- **الاستعمار الكلي:** مصطلح يقصد به توسيع الظاهرة الاستعمارية بالجزائر، وعدم اقتصارها على المناطق الساحلية أنظر إلى: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة الجزائرية منذ الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن: شخصيات –أماكن –أحداث – معارك، ط 1، منشورات ألفا، الاردن ،2020، ص 33.

2 - **الجنرال بيجو**: ولد في مدينة ليموج سنة 1784، ألقي بوالده في السجن أثناء الثورة الفرنسية لأنه من نبلاء بيريغورد، عين برتبة ملازم ثاني في حرس نابليون الامبراطوري في سنة 1814، انضم إلى الملكيين بعد هزيمة نابليون سنة 1814، أحيل إلى التقاعد و هو برتبة عقيد الملكية و نفي نابليون و استئناف خدمته في الجيش 1840، تمكن من القضاء على أعمال الشغب التي اجتاحت باريس في 1834، ثم أرسل إلى الجزائر سنة 1836 و عقد معاهدة التافنة مع الأمير عبد القادر، أنظر إلى : بسام العسلي ، الماريشال بيجو 1784-1849 ، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ،1982،ص-ص 12-13 .

3- **معاهدة التافنة**: 30ماي 1837 أقيمت بين الجنرال بيجو قائد القوات الفرنسية في إقليم وهران وبين الأمير عبد القادر، تحتوي على 15 مادة، أقيم نصب تذكاري في موضع تبادل وثائق معاهدة التافنة، كتب فيه: "26 صفر الموافق لـ ماي 1937 على الساعة الثالثة مساء، غداة التوقيع على المعاهدة اعترفت فرنسا بمقتضاها بالدولة الجزائرية الحرة السيدة، أنظر إلى: بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، دار النفائس، ط 3، بيروت ،1972، ص170.

4 - صالح عباد، المرجع السابق، ص10.

5- سعيد علمي، الاستعمار والعمران: السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر: نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، ج 1، الخطاب ،2013، ص 46.

كما يرى بيجو بأن الاستيطان جزء لا يتجزأ من العمل العسكري ومرتبط به، وأن العمل العسكري يكون بالتوسع خارج مدينة الجزائر و المناطق الساحلية، كخطوة للاستلاء على المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة، وبمناسبة وصوله إلى الجزائر يوم 23 فيفري 1841 م، أكد في ندائه الموجه إلى مدنية الجزائر " **أن الغزو بدون الاستيطان سيكون عقيما** "، في حين لم يمض طويلا حتى صرح أمام المجلس الوطني الفرنسي في 14 ماي 1840 م، قائلا: " **يجب توزيع كل الأملاك على المعمرين دون الاستفهام عمن يملك هذه الأراضي بالسيف و المحراث** " ، بناءا على التقتيل الذي تعرض له المستوطنون في نوفمبر 1839 م على يد المقاومة المسلحة الجزائرية في سهل متيجة . [1]

كما نجح في إنشاء 35 مركز استيطان، [2] ومنح 105.000 هكتار من الأراضي الخصبة ما بين سنتي (1842-1845م)، و بهذه الطريقة استطاع جلب عدد معتبر من المستوطنين ، إذ وصل عدد الوافدين و المهاجرين سنة 1845م لـ 46.180 شخص، و سجل حوالي 1882 طلب إمتياز. [3]

كما أكد مرارا أن الحرب التي ستقوم بها فرنسا في الجزائر ليست بالسلاح، ولكي نضمن بقاءنا، علينا أن ننتزع أراضي الجزائريين و ننزع مصدر عيشهم، وأخذ يحول الجنود إلى مزارعين و فلاحين، [4] وهذا كله دون الاهتمام بحق الملكية، إذ يجب أن تصبح الأراضي الخصبة من الأملاك الشخصية للمستوطنين. [5]

---

1 -الغالي غربي، المرجع السابق، ص 194.

2 - **المركز الاستيطاني:** هو رمز للحضور الأوروبي وللوجود الاستعماري في الجزائر، وإنشاء مركز استيطاني يتم بمقتضى قرار موقع من طرف حاكم العام للجزائر، أنظر إلى: عدة، بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، الجزء الاول، ط1، ا دار لمؤلفات، الجزائر، 2013، ص 52.

3 - الغالي غربي، المرجع السابق، ص 196.

4 -على بطاش، المرجع السابق، ص 187.

5- حسيبة حماميد، المستوطنين الأوربيون والثورة الجزائرية (1954-1962)، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2002م، ص 8.

وبهذا فقد شجع الجنود على ممارسة الفلاحة، مع الاستعداد الدائم لأي خطر يهددهم، وكل هذا جاء في الخطاب الذي ألقاه أمام البرلمان الفرنسي، مما جاء فيه [1] : " **حيثما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها ، وبما أن الجزائريون يدافعون عن أرضهم بقوة و لن يتخلوا عنها بسهولة للمستوطنين الأوروبيين، يجب أن ندفعهم إلى الصحراء، و هناك إما لا يستطيعون العيش و عندئذ سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدما يعملون بثمن بخس عند الأوروبيين، و إما أن يبقوا هناك و عندئذ نستطيع أن نمكن للمعمرين بكل حرية** ".

إن سياسة المحراث والبندقية أو تشجيع الجنود على الاستيطان أثبتت فشلها، فمن بين 800 جندي وضابط تحصلوا على مساحات زراعية، لم يبقى منهم إلا 60 جنديا، أما ما تبقى منهم، فقد فضلوا الرجوع إلى فرنسا بعدما أنهو خدمتهم العسكرية، إلا أن بيجو مقابل ذلك، استطاع جلب أعداد هائلة من المهاجرين الألمان والإيطاليين والإسبان، بفضل التسهيلات الكبيرة التي منحها لهم. [2]

و عند رحيل بيجو من الجزائر في سبتمبر 1847 م، كان مجموع المستوطنين الأوروبيين حوالي 190400 مستوطن أوروبي، بينهم أكثر من 15 ألف شخصا في المستوطنات الريفية الداخلية، وحوالي 50 ألف فرنسي ينادون بضرورة إنهاء وصاية العسكريين عليهم وإلحاق الجزائر بفرنسا، كما نص على ذلك قانون أفريل 1845م. [3]

1- محمد بوشناقي، أثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، حوليات التاريخ والجغرافيا، حوليات التاريخ والجغرافيا، مج 2، ع 2، كلية العلوم الانسانية، 2007، ص 108.
2- محمد بوشناقي، المرجع السابق، ص-ص 108-109.
3- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 10.

والجدير بالذكر أنه في شهر أفريل 1845م، صدر قرار يؤكد إلحاق الجزائر بفرنسا، ويقسمها من الناحية الإدارية إلى ثلاث مناطق:

1. منطقة مدينة تخضع للإدارة المدنية وتشمل المدن، والقرى الساحلية التي يكثر فيها العنصر الأوروبي.
2. منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي، فيخضع الأوروبيون للحكم المدني والجزائريون للحكم العسكري.
3. منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما، وتشمل الهضاب العليا والصحراء.[1]

كما عرض اللواء لاموريسار[2] سنة 1845م خطة استيطان منطقة وهران، بعد طلب من الحاكم العام، والذي أمره بإعلامه عن المناطق المختلطة الأكثر ملائمة لإنشاء مراكز جديدة للسكان الأوروبيين، و بعد مرور سنة أتم دي لاموريسار إعداد برنامج شامل، ضم تقرير اللجنة التي كلفها بدراسة المسائل المتعلقة بإنشاء هذه المراكز، حسب لاموريسار ينبغي أن يكون تعمير البلاد بالسكان الأوروبيين، لكن يتعلق الأمر بالأموال، و نظرا لغياب رؤوس الأموال لإشغال الاستيطان، اعتقد أن الحل هو الاستعانة برأسماليين قادرين على إدخال المستوطنين، [3] و فكر دي لاموريسار أن يطبق مشروعه في إقليم وهران داخل المثلث المحصور بين وهران، مستغانم و معسكر، ذلك بتوطين خمسة ألاف عائلة فلاحية توزع على 22 بلدية فوق أراضي تقدر مساحتها ب80.000 هكتار ، تستند فيها مهمة الاستيطان إلى الرأسماليين، يتحملون كل النفقات باستثناء الطرقات ، الحصون ، المرافق

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 12.

[2] - **دي لاموريسار:** ولد بنونت Nante في 5 فيفري 1806 ومات ببروزيل Prouzel عام 1865 حصل على رتبة général de division حكم مقاطعة وهران 7 سنوات، أنظر إلى: كمال بن صحراوي، معجم المقاومة، المرجع السابق، ص-ص146-147.

[3] سعيد علمي، المرجع السابق، ص 71.

العمومية، و من بين المهام الموكلة إليهم انتزاع الأراضي الزراعية من الفلاحيين، عن طريق المقايضة أو بأثمان زهيدة .[1]

تقدم الجنرال بيدو [2] بمشروع مماثل في إقليم قسنطينة، داخل المثلث المحصور بين سكيكدة، عنابة وقسنطينة مرورا بقالمة.

بعد سقوط ملكية لويس فيليب، وقيام الجمهورية الفرنسية الثانية في مطلع عام 1848م، صدر قرار في شهر مارس نص على أن الجزائر جزء من التراب الفرنسي، واهتمت الجمهورية بأمر التهجير و الاستيطان الأوروبي، ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر، في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين و ذو السوابق، [3] و في هذا يقول فرحات عباس [4] " **في ذلك العهد كانت البطالة ضاربة أطنابها في المعامل الباريسية، فبعثت الجمهورية العمال العاطيين للجزائر حتى تستريح من شرهم**".

ويرجع السبب في اتخاذها لهذه السياسة في هذا الوقت و بشكل رسمي و مخطط له، عندما سيطر الاشتراكيون على الحكم في فرنسا وعدت الحكومة العمال بتطبيق اشتراكي في مجال الصناعة وغيرها، لكن هذه السياسة الاشتراكية واجهت عقبات كثيرة، فالوضع لم يكن متهيئا لتطبيق مثل هذه الأفكار، فقد تمرد العمال ووجدت الحكومة الفرنسية أن خير وسيلة للقضاء على ثورة العمال الفرنسيين هي تهجيرهم إلى الجزائر، [5] حيث اعتمد مجلس النواب

1- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص52.

2- **الجنرال بيدو:** واحد من رجال الجنرال بيجو ظل بالجزائر 10سنوات من 1837إلى 1847 عين حاكما عام بالنيابة للجزائر عام 1839، أنظر الى كمال بن صحراوي، معجم المقاومة، المرجع السابق، ص 64.

3- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 13.

4 - فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 58.

5- عبد الملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب –فلسطين –الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة، د ط، عالم المعرفة، 1978م، ص 20.

الفرنسي 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الاولى من الخطة، على أمل إسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم، و هجرت من باريس نفسها حوالي 15 ألف شخص، من ضمن 20 شخص مهاجر وطنتهم في 42 قرية استيطانية، منها 12 في منطقة الجزائر، 9 في منطقة وهران، 8 في مقاطعة قسنطينة، [1] ورغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية، يقارب الثمانين ألفا من ضمن 131 ألف مستوطن أوروبي عام 1851م، بينهم 66 ألفا من أصل فرنسي، إلا أن الذين اشتغلوا كفلاحين و مزارعين لم يزيدوا على ثلاثين ألفا، مات منهم ثلاثة ألاف ،و عاد حوالي سبعة ألاف إلى فرنسا، و السبب عدم نجاحهم، و ذلك راجع إلى:

- أنهم عمال وتجار ولا يفهمون في أمور الفلاحة.
- عجزهم على التأقلم مع الحياة والعمل الريفي.
- عجزهم على التعود على الحياة الاجتماعية في المزارع الاشتراكية.
- عجز الحكومة عن توفير الامكانيات التي وعدت بتقديمها لهم. [2]

بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل عام 1852م، الذي تحكم في أقدار فرنسا والجزائر، فاستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم العام الجنرال **راندون Randon** ، الذي شجع حركة الاستيطان الأوروبي، و بنى حوالي 56 قرية استيطانية خلال أعوام 1953م و1859م

[1]- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 13.
[2]- المرجع نفسه، ص 14.

و استعمل مثل أسلوب بيجو مع الجزائريين، وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة الجماعية، وتحصل على 61363 هكتار ما بين عامي 1851م و 1861م، كما شجع حركة الاستعمار الرأسمالي، عن طريق الشركات العقارية الرأسمالية الكبيرة، التي أدت إلى فقدان الجزائريين لمئات الألاف من الهكتارات، بواسطة الانتزاع و المصادرة والحيل القانونية المشبوهة، [1] وفضلت الشركات المالية الحصول من الدولة على أملاك واسعة في مقابل الوعد ببناء قرى و إسكان المستوطنين، [2] وأصدرت حكومة الامبراطورية مرسوما يمنح شركة جنيف 20000 هكتارا في ضواحي سطيف، على أن تقوم ببناء 10 قرى استيطانية هناك، كل منها على مساحة قدرها 1200 هكتار، تبقى 8000 هكتار الأخرى إقطاعية للشركة تستغلها مباشرة، وإسكان هذه القرى بالمهاجرين من سويسرا في مدة أقصاها 10 سنوات، و أهم ما نفذته هذه القرى (عين أرنات 400 معمر ، بوجيرا ، عين مسعود ، مهوان ، الأوراسية) وأسكنت في الأربع قرى الأخيرة 222 معمر. [3]

وعليه نصل بأن المراكز الاستعمارية الأولى، تركزت في المناطق السهلة مثل السواحل، كما هو الحال في النطاق العاصمي، عنابة، سكيكدة، وهران، شرشال، تنس مستغانم، أرزيو، والقالة، ثم ألحقت النقاط الواقعة بين الساحل والمناطق الداخلية مثل: قسنطينة، قالمة، سطيف، المدية، مليانة، معسكر وتلمسان، ومع الزمن نلاحظ انكماش نسبيا للمد الاستيطاني، باعتبار وتيرة إنشاء المراكز الاستعمارية وتوسيع الملكية العقارية المعمرية كانت ضعيفة، حيث نجد 101 مركز، ومساحة عقارية قدرها 269.000 هكتار مقابل 123 مركزا، ومساحة عقارية وصلت 400.154 هكتار، ما بين 1840-1850 م، توزعت كالآتي:

---

[1] - يحيى بوعزيز، المرجع السابق، 15.

[2]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط 1، منشورات عويدات، بيروت، 1972، ص 51.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص15.

العاصمة 96 مركزا: (40 مركز بالقرب من العاصمة، 20 في متيجة الغربية، 10 على الساحل الغربي والشرقي مثل: تنس، شرشال، دلس، والباقي موزع على طول وادي الشلف مثل: الشلف، بوغار، ثنية الحد، بالإضافة إلى بعض المراكز في القبائل الكبرى، مثل: تيزي وزو، ذراع الميزان). [1]

الشمال القسنطيني 57 مركزا: (وطنت أساسا بالقرب من المدن الرئيسية مثل: عنابة، سكيكدة، باتنة، سطيف، وأيضا على طول امتداد محاور الطرق التي تربط بين المدن الهامة).

القطاع الوهراني 75 مركزا: (نجدها على نفس نمط التوطين في القطاع القسنطيني، بالقرب من المدن مثل: مستغانم، معسكر، تلمسان، سيدي بلعباس، عين تموشنت وغليزان). [2]

1- أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص95.
2- المرجع نفسه.

الفصل الثاني: إجراءات الاستعمار في دعم حركة الاستيطان

- المبحث الأول: القوانين الداعمة للحركة الاستيطانية.
- المبحث الثاني: الدعم المالي والاقتصادي.

المبحث الأول: القوانين الداعمة للحركة الاستيطانية.

أدت هزيمة فرنسا ضد بروسيا (ألمانيا) سنة 1870م، إلى سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية، وبهذا انتهى عهد نابوليون الثالث، وتمكن الجمهوريون من الاستيلاء على دفة الحكم بفرنسا، وبذلك دشنوا عهد الجمهورية الثالثة التي عملت على نقل الإدارة من الحكم المطلق للجيش الفرنسي إلى يد كبار الاحتكاريين من الكولون. [1]

وبمجرد سقوط حكم الامبراطور بفرنسا أصبح الحكم في الجزائر بيد المعمرين الأوروبيين. [2] بما يعرف برحلة الحكم المدني.

ولكي نأخذ فكرة واضحة عن سياسة المستوطنين الأوروبيين في الجزائر في عهد الجمهورية الثالثة، يجب الإشارة إلى أن برنامجهم السياسي كان جاهزا ومهيئا للعمل به منذ سنة 1848م، لكن الجيش الفرنسي الذي بسط نفوذه على الجزائر منذ بداية احتلالها، لم يسمح للمستوطنين الأوروبيين بتطبيق برنامجهم، حيث كان هو المطبق للسياسة التي تخدم مصالح الجيش أولا ثم مصالح الأوروبيين، وكما هو معروف فقد استعان الجيش بالمكاتب العربية لكي يقيم جسورا للتعاون بينه وبين المواطنين الجزائريين. [3]

وبإيجاز فإن الصراع السياسي على السلطة كان قائما بين الجيش والأوروبيين إلى غاية سنة 1870 م، أي حين هزم الجيش في معركة سيدان وألقي القبض على نابوليون الثالث من طرف الألمان، آنذاك مالت الكفة لصالح المستوطنين الأوروبيين الذين استولوا على السلطة في الجزائر، وأصبحوا هم الذين يسيرون البلاد ويحكمونها بأسلوبهم الخاص. [4]

1- على بطاش، المرجع السابق، ص 182.

2- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر، 2002، ص 129.

3- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 152.

4- المرجع نفسه.

وطبقوا من جديد الاستيطان الرسمي ومنحت التنازلات المجانية، التي كانت تسعى لأن يكون الاستيطان الريفي فرنسيا، مادام يستفيد من التنازل المجاني بشرط الإقامة فيها، لاسيما وأن هذه السياسة رافقت هزيمة فرنسا في سيدان، فتم نقل سكان الألزاس واللورين الذين وعدوا ب 100000 هكتارا من الأراضي. [1]

إن النظام المدني المتبع كان أسوء من النظام العسكري الذي سبقه ، إذ وضعت الإدارة الفرنسية مصير البلاد و العباد في يد المعمرين المدنيين ، الذين كان هدفهم الرئيسي هو نهب الشعب الجزائري و مصادرة أملاكه بطرق قانونية ، إذ نجد أن الإجراءات الأولية التي اتخذتها فرنسا، تمثلت في منح اليهود الجنسية الفرنسية بمقتضى قانون كريميو سنة 1870م ، و توسيع الرقعة الجغرافية للمناطق الخاضعة لتسيير الحكم المدني، و اتخذ المعمرون من ثورة الحداد و المقراني المندلعة سنة 1871م ذريعة لتنفيذ مشاريعهم الاستعمارية على نطاق واسع، فبعد أن توصل الجيش لإخماد هذه الثورة ، قامت الإدارة الفرنسية بمصادرة أملاك الثائرين و محاكمة زعمائها و نفي عدد منهم خارج الجزائر، ودعمت كل هذه الإجراءات بإصدار مجموعة من القوانين الردعية منها قانون 30 مارس 1871م الذي نص على مصادرة أراضي المشاركين في الثورة. [2]

إضافة لعدة مراسيم يمكن تسميتها بمراسيم تمكين المستوطنين كمرسوم 4 أكتوبر 1870م الذي منح المستوطنين ستة نواب في الجمعية الوطنية الفرنسية وهو عدد يفوق ما يخولهم إياه قانون الانتخابات، أيضا مرسوم 8 أكتوبر 1870م الذي أمر فيه القاضي بإخضاع كافة القبائل القاطنة في مناطق الاستيطان إلى السلطة المدنية، أي لسلطة المستوطنين، وغيرها من المراسيم والقوانين. [3]

---

[1] - حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، ع 3-4، سيدي بلعباس، د.ت، ص 152.

[2] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 203.

[3] - بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 231.

وفيما يلي سنتحدث عن بعض أبرز وأهم القوانين الداعمة للمستوطنين:

أولا: قانون فارني [1] (warnier) :

لقد حقق المعمرون في عهد الجمهورية الثالثة أحد مطالبهم الكبيرة، وهو فتح المجال لهم للدخول إلى أراضي العرش بواسطة قانون 26 جويلية 1873م، المشهور باسم قانون فارني واضع مشروعه. [2]

صوتت الجمعية الوطنية لصالح قانون فارني 1873م بإلهام من الطبيب الممتاز فارني، وهو قانون يهدف إلى فتح ملكية السكان الأصليين إلى الاستعمار والنشاط الأوروبي. [3]

تمت المصادقة على القانون في الجمعية الفرنسية بعد إدماج ثلاث مشاريع قانونية، الأول بتاريخ 14 أكتوبر 1870م، عمل على إعداده عسكريون مدنيون، ومشروع عرضه ديقيدون بتاريخ 28 نوفمبر 1872م، إلى مشروع على رأسه تقرير تقدم به فارني في 4 أفريل 1873م بهدف القضاء على أراضي العرش، و تأسيس الملكية الخاصة و تمليك الكولون، هذا الأخير الذي تم التصويت على مقترحاته المتعلقة بتحديد الملكية الفردية بتاريخ 26 جويلية 1873م، لهذا عرف قانون فارني كذلك بقانون المستوطنين، لأنه اهتم بهم في حين تم تهميش العنصر المحلي. [4]

لقد تزامن القانون مع الفترة التي دخلت فيها السلطة الاستعمارية في لعبة التشريع من أجل الحصول على المزيد من الأراضي والأملاك، وتسليمها للمستوطنين الذين عرف عددهم

---

[1] - **فارني:** الدكتور warnier نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي وبناءا على اقتراحه تم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة، أنظر: عدة بن داهة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، 2013، ص 391.

[2] - صالح عباد، المرجع السابق، ص 77.

[3] - Combon Jules , Le gouvernement général de l'algérie 1891-1897 , librairie champion algérie , ad , jourdon , 1918 , p 28 .

[4] - كوثر هاشمي، تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر تطبيق قانون 1873 نموذجا، مجلة البحوث التاريخية، مج 5، ع 1، قالمة، جوان 2021، ص 124.

طفرة هائلة خلال هذه الحقبة، بهدف تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية تحت السيادة الكاملة للمستوطنين، في ظل إقصاء الجزائريين اداريا واجتماعيا وثقافيا. [1]

تضمن القانون 32 مادة في ثلاثة عناوين، نصت على ضرورة إقرار الملكية الفردية وانهاء الملكية الجماعية، بهدف فتح الأراضي الجزائرية لعمليات البيع والشراء بإخضاعها للقانون الفرنسي، [2] حيث أحدث تطبيق قانون 26 جويلية 1873م انقلابا جذريا على الملكية الجزائرية. [3]

قد فتح هذا القانون المجال للحصول على أراضي العرش، وذلك بإقامة الملكية الفردية داخل القبائل الجماعية، التي طالما حافظت على تماسكها ووجودها وحقها كملكية مشتركة بين أفراد القبيلة، حيث كان الهدف من هذا هو تفتيت القبيلة، وكسر روابط التعاون والتكافل التآخي بين أفرادها، مما يسهل السيطرة عليها خاصة أن الوحدة الاجتماعية للقبيلة جعلتها مصدر خطر دائم على الوجود الاستعماري، [4] كما جاء هذا القانون بالأساس لتسريع المعاملات العقارية وضمانها بين الجزائريين والمستوطنين في الدواوير المنشأة بين سنتي 1864م و1870م، جراء تطبيق القانون المشيخي لـ 22 أفريل 1863م، [5] وإذا كان هدف قانون 22 أفريل 1863م هو تثبيت الملكية في أيدي ملاكها وتحقيق الملكية الفردية على مراحل، فقانون فارني قد نص على أن جميع أراضي الامبراطورية ستكون خاضعة للتشريع الفرنسي، كما أكد على ضرورة تشجيع الملكية الفردية. [6]

---

[1] - ليلى بلقاسم، تطبيق التشريعات العقارية على قبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا) فيما بين 1863-1900، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1 -أحمد بن بلة -، وهران، 2018، ص 188.

[2] - كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 125.

[3] - خديجة بختاوي، قانون وارني والملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع 11، جامعة جيلالي ليابس بلعباس، سيدي بلعباس، 2014، ص 305.

[4] - حياة قنون، المرجع السابق، ص 153.

[5] - كوثر هاشمي، المرجع السابق، ص 125.

[6] - أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 204.

وبالتالي فإن الأراضي الخاضعة لقانون فارني أصبحت فرنسية بشكل نهائي، بغض النظر عن الحالة الشخصية لصاحبها، و جميع المعاملات ذات الصلة تخضع للتشريع الفرنسي كالعلنية و الإثبات بواسطة المستندات المكتوبة، و جميع الإجراءات المتخذة أمام كاتب العدل.[1]

هدف قانون فارني كذلك إلى حصر القبائل الجزائرية في مناطق معينة، و التي أصبحت تسمى فيما بعد الدواوير، و كان لها تأثيرا مزدوجا، بحيث يتمثل الأول في القضاء على الحقوق المكتسبة سابقا بإعادة توزيع الأراضي من جديد بين الدوار و البلدية و الدولة، والثاني يتمثل في محاولة إيجاد طريقة لعرض جميع الأراضي الجزائرية المتبقية في السوق الفرنسية للعقار.[2]

سعى القانون حسب تقرير فارني إلى توفير الأراضي الضرورية للاستيطان الأوروبي في الجزائر، حيث إدعى فارني أن الجزائريين لا يزرعون أكثر من 1,5 مليون هكتار فقط، و أن هناك نحو 3 أو 4 ملايين هكتار من الأراضي الشاغرة التي يجب إعادتها إلى الدومين، ثم التصرف فيها لفائدة الاستيطان، وهذا لتحقيق العدالة في توزيع الأرض حسب عزمه. [3]

وقد جاء هذا القانون مكملا للإجراءات العقارية التي جاء بها السيناتوس كونسيلت بتاريخ 22 أفريل 1863م، ومن قبله قانون 16 جوان 1851م، وعمليات الحصر والتجميع، مما أتاح المعاملات العقارية وسهل انتقال الأراضي من الجزائريين إلى الأوروبيين، وأصبحت الأرض مادة تجارية ووسيلة دعم للاستيطان. [4]

وإذا كان قانون فارني قد مكن الاستيطان من دق آخر مساميره في نعش الأرض

---

[1] - Alain Sainte Marie، Légilation fonciére et société rurale، l'application de la loi du 26 juillet 1873 dans les douars de l'algerois، In Etudess Rurales N: 57 , 1975، p 62.

[2] - شهرزاد رفاف ، خيرة سياب ، التشريعات العقارية الفرنسية أداة أخرى لسلب أملاك الجزائريين 1830 - 1873 دراسة في المحتوى و النتائج ، مجلة الاحياء ، مج 20 ، ع 26 ، جامعة طاهري محمد ، بشار ، سبتمبر 2020 ، ص 755.

[3] - صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830-1930)، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 158.

[4] - ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص 191.

الجزائرية والملكية الجماعية الجزائرية، فهو بالمقابل كان أسوء قرار أدى لتفتيت ما تبقى من الملكية الجماعية، وزاد من تعقيد المشكلة العقارية في الجزائر، وألغى ما تبقى من الحقوق التي تمتع بها المسلمون الجزائريون من خلال بعض المراسيم والقرارات السابقة. [1]

وعلى الرغم من النتائج التي حققها قانون فارني لفائدة الأوروبيين، إلا أنه ظل محل انتقادات شديدة، خاصة فيما يتعلق بالإبقاء على الحظر المضروب على بيع أراضي العرش لفائدة أشخاص خارج القبيلة، لذلك تعالت الأصوات للمطالبة بإعادة النظر فيه بما يسمح بتسهيل انتقال الأراضي للأوروبيين و إتمام عملية تفكيك و تجزئة أراضي العرش. [2]

ثانيا: قانون 1887:

إثر الانتقادات التي تعرض لها قانون فارني شرعت الإدارة الاستعمارية منذ سنة 1881م، في دراسة التعديلات التي يجب إدخالها عليه، و برز في هذه الأثناء مشروع قانون تقدم به الحاكم العام (grévy) إلى مجلس الشيوخ بتاريخ 4 ديسمبر 1884م، و كان هدفه الصريح هو تسهيل المعاملات العقارية بين الجزائريين و الأوروبيين، هذا المشروع هو الذي تحول بعدما حظي بمصادقة غرفة النواب إلى قانون 28 أفريل 1887م، و الذي يتألف من 22 مادة. [3]

وإذا كان النواب قد فشلوا في الحصول على مزيد من الأموال للاستيطان، فإنهم قد حصلوا على قانون يسمح لهم بنزع أراضي الجزائريين مرة أخرى، لأن قانون 1887م قد أدى إلى إلحاق أراضي واسعة من أراضي الجزائريين لهم، كما أن هذا القانون المكمل لقانون فارني قد أعاد تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت لسنة 1863م على القبائل التي لم يمسها هذا الأخير في عهد الإمبراطورية. [4]

---

[1] - فاتح زياني، المرجع السابق، ص 114.
[2] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص-ص 173-174.
[3] - المرجع نفسه، ص 174.
[4] - صالح عباد، المرجع السابق، ص-ص 92-93.

قانون 28 أفريل 1887م والذي عرف باسم السيناتوس الصغير، أقر في مادته الثانية أن تحديد الأراضي يتم وفق ما هو منصوص عليه في قانون السيناتوس كونسيلت، في كل القبائل التي لم تتم فيها العمليات سابقا، وبالتالي تم الرجوع إلى العمل بالإجراءات التطبيقية المتعلقة بتحديد أراضي القبائل والدواوير، وفق ما جاء في قانون السيناتوس كونسيلت. [1]

حيث أصبحت الدولة بمقتضى هذا القانون هي التي تحدد الأراضي التابعة لكل دوار، وهي التي تقوم بتقسيم الأراضي بين الأفراد والعائلات، وبهذه التشريعات الهادفة إلى التسرب إلى جميع المناطق في الجزائر، والاستيلاء على الأراضي التي تعجب المستوطنين، تمكن الأوروبيون من شراء أراضي الأعراش عن طريق قيام المصالح المختصة بإجراء تحقيق جزئي في الموضوع. [2]

منحت المادة الخامسة من قانون 1887م للدائنين والمالكين الحق الفعلي في تسجيل ونقل حقوقهم بعد تسجيل عقد صادر عن الإدارة، وذلك في مدة لا تتجاوز 45 يوما. [3]

كما سمحت المادة السابعة منه ببيع العقارات التابعة لأقاليم الملكية الجماعية لصالح الأوروبيين، وهذا قبل اتمام الإجراءات المتعلقة بإنشاء الملكية الفردية. [4]

إن الهدف الرسمي لهذا القانون حسب المادة الثالثة، هو إجراء التصفيات العقارية وعرض أراضي العرش للمزاد العلني، وبالتالي تحديد الأراضي بين الأفراد والعائلات. [5]

---

[1] - ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص 274.

[2] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص-ص 167-168.

[3] - ليلى بلقاسم، المرجع السابق، ص 275.

[4] - نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870 – 1900، دار الهومة، الجزائر، 2014، ص 215.

[5] - محمد بليل، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني نموذجا، جامعة ابن خلدون، تيارت، د.ت، ص 128.

وبالتالي فإن قانون 1887م قد أتاح بيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني بمبالغ زهيدة لصالح الأوروبيين من دون شرط الإقامة فيه، كما اجتهد وجدّ في تطوير قانون فارني المستوحى هو الآخر من نفس الفكرة والهادف لنفس الغاية . [1]

وضع هذا القانون أمام الجزائريين العديد من العراقيل التقنية والمالية، فتقنيا يجهل الكثير من الجزائريين إجراءات المحاكم وكيفية الحصول على حقوقهم رغم وجود وثائق تثبت ذلك، أما ماليا فيصعب على الكثير منهم الحصول على أموال لشراء الأراضي المعروضة في المزاد العلني. [2]

ونستخلص مما سبق ذكره، أن قانون 1887م أضاف إلى سجل التشريعات الاستعمارية توضيحا آخر حول كيفية النفاذ إلى أراضي الجزائريين المتبقية، وتحويل أصحاب هؤلاء الأراضي إلى يد عاملة لدى المستوطنين، [3] ومع هذا لم يرتاح المستوطنون لقانون 1887م فتخلوا عنه سنة 1891م. [4]

ثالثا: قانون 16 فيفري 1897:

حين وجدت السلطات الاستعمارية الفرنسية صعوبات مع قانون 1887م بسبب العقبات التقنية التي تتطلب امكانيات مادية وبشرية ضخمة، وحتى لا تعيق النشاط الاستعماري لجأت لإصدار قانون جديد في 16 فيفري 1897م، والذي أدخل إصلاحات على قانوني 1873م و1887م، بعد أن استند على مشروع تم انجازه في الجزائر من قبل لجنة كان كولان "Colin" مقرّرا لها، وقد تم تبني هذا المشروع بناءا على تقرير "بوركيري دي بواسورين" (pourquery de boisserin)، وتحول المشروع إلى قانون 16 فيفري 1897م. [5]

1 - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 408.
2 - محمد بليل، المرجع السابق، ص 128.
3 - المرجع نفسه.
4 - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 409.
5 - المرجع نفسه، ص-ص 410-411.

لم يكن قانون 16 فيفري 1897م ليحدث انقلابا جذريا على التشريع العقاري القائم، وإنما كان قانونا انتقاليا، اكتفى بإدخال بعض الاصلاحات التي من شأنها معالجة النقائص الموجودة بقانوني 1873م و1887م، وهذا في انتظار التصويت على الاصلاحات الشاملة التي تهدف إلى إدخال نظام السجل العقاري إلى الجزائر.

يتألف قانون 1897م من 18 مادة ويمكن إبراز أهم الإجراءات الجديدة التي جاء بها هذا القانون في النقاط التالية: [1]

قانون 1897م يضع حدا لإجراءات التحقيق العامة في مادته الأولى، والتي كانت مكلفة للغاية وغير فعالة في نهاية المطاف، [2] وكانت مقررة في القانونين السابقين والمتعلقة بالتحقق من الملكية الخاصة وتأسيس الملكية الفردية، وتم استبدال هذه الإجراءات بإجراء وحيد يتمثل في التحقيقات الجزئية، أي التأكد من تصفية أرض العرش من كافة الحقوق المخفية من ديون وغيرها، وكذا التحقق من أن الشاغل للأرض، كان يضع يده عليها منذ أجيال حتى يستطيع تملكها وإدخالها في ذمته العقارية. [3] وذلك قبل أي عملية تجزئة للأرض أو بيعها.

كما نصت المادة الرابعة للقانون، بأنه يجب على المالك والمشتري معا دائما الالتزام بالإجراءات التي ينظمها ويحددها القانون من أجل الحصول على وثائق الملكية، كما اشترط هذا القانون توفر إجراء التحقيق في أجل أقصاه ثلاثة أشهر. [4]

جاء أيضا هذا القانون بإجراء وهو ألا يميز بين الملاكين مهما كانت جنسيتهم، ومهما كان أصلهم، وأصبحت الطلبات من حق الأوروبيين والجزائريين على حد سواء. [5]

---

[1] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص 181.

[2] - Bendjillali Mimoun, L'histoire de la propriété foncière en Algérie de 1830 à 1962 entre les lois musulmanes et françaises, Revue sciences humaine S, n 26, Constantine, 2006, p 16.

[3] - صالح حيمر، المرجع السابق، ص 181.

[4] - فاتح زياني، المرجع السابق، ص-ص 117-118.

[5] - فؤاد عزوز، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870 – 1900، مدارات تاريخية دورية دولية محكمة ربع سنوية، مج 1، ع. خ، سطيف، 2019، ص 304.

وبعد إنجاز هذا الإجراء فإنه ما لم تقدم شكوى أو احتجاج، وما لم يرفض الطلب بموجب قرار قضائي، فإن المعني يستلم عقد ملكيته من قبل إدارة الأملاك العامة.

وإذا كانت المادة 13 من هذا القانون، قد جاءت لتحفظ للإدارة القضائية صلاحياتها فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن أراضي العرش من قبل السلطات الاستعمارية، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إلا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام، ومعلنا عنه في الجريدة الرسمية للجزائر، وعندها تصبح النزاعات المتعلقة بالملكية من صلاحيات المحاكم القضائية، وبهذا فقد جدد القانون مسألة التمييز بين أراضي الملك، وأراضي العرش التي أهملت في قانوني فارني و1887م. [1]

ترى بعض الكتابات الفرنسية بأن قانون 1897م قد جاء ليوفق بين مصلحتين متناقضتين، هما مصلحة الجزائريين ومصلحة المعمرين، إلا أن الجزائريين لم يستفيدوا منه شيئا. [2]

سمح هذا القانون للفلاحين بتأجير أراضي العرش أو استعمالها في شكل رهنية أو بيعها، بعدما كانت في الماضي ضمن الأراضي التي لا تباع و لا تشترى، فقد جاء في مذكرة أصدرتها مصلحة شؤون الأهالي سنة 1917م: " إن التمتع بأرض تابعة لنظام عرش، لم يعد يختلف في نظر الفلاح الأصلي عن حق الملكية " ، حيث نرى بأن قانون 1897م كان يدعي حماية ملكية الأراضي الجماعية لغرض نبيل و هو حماية ملكية الجزائريين، فإذا به يتسبب في القضاء على فكرة الأرض الجماعية أصلا ، و من هنا تبدو الغاية الحقيقية لهذا القانون و هي دعم الملكية الأوروبية من خلال الاستيلاء على ما تبقى من أراضي العرش.[3]

1 - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص-ص 411-412.
2 - صالح حيمر، المرجع السابق، ص-ص 193-194.
3 - المرجع نفسه، ص-ص 194-195.

وبهذا يعتبر هذا القانون هو الذي أزاح آخر العقبات التي كانت تعترض تفتيت الملكية الجماعية الجزائرية. [1]

رابعا: قانون 19 ديسمبر 1900:

نشط النواب ممثلي المستوطنين بالجزائر في الفترة ما بين 1881م إلى 1900م، من أجل الحصول على الأموال والأراضي وطالبوا فرنسا بالمزيد من الأموال، واقترحت الحكومة العامة انشاء صندوق خاص بالاستيطان. [2]

كما قام المستوطنون الأوروبيون بتنظيم رحلة دعائية لـ 25 نائب بالبرلمان الفرنسي، حيث زاروا الجزائر لكي يتعرفوا على الدور الإيجابي الذي يقوم به الأوروبيون في الجزائر الفرنسية.

وبمقتضى قانون 19 ديسمبر 1900م، فقد أصبحت الجزائر مستقلة ماليا، وعندها مجلس من المندوبين يمثلون مصالح أربعة شرائح اجتماعية وهي: [3]

> المستوطنون الأوروبيون المالكون للأراضي... 24 مقعد .

> المستوطنون الأوروبيون غير المالكين للأراضي...24 مقعد .

> الجزائريون المتكلمون باللغة العربية... 15 مقعد .

> الجزائريون المتكلمون بالقبائلية... 6 مقاعد. [4]

وبهذا فقد أصبح للجزائر من يوم 19 ديسمبر 1900م حكم ذاتي في ميدان التنظيم المالي، ولكن ينبغي التذكير بأن مجلس المندوبين الماليين قد جاء لدعم المستوطنين في الجزائر، ونرى هذا من خلال المقاعد التي أخذها المستوطنون، والتي فاقت الثلثين من العدد

[1] - فؤاد عزوز، المرجع السابق، ص 305.

[2] - حسنة كمال، هجرة المعمرين غير الفرنسيين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، مج 4، ع 2، تيارت، سبتمبر 2021، ص 543.

[3] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 182.

[4] - المرجع نفسه.

الإجمالي للمقاعد، وبالتالي فإن القرارات الصادرة عن هذا المجلس تخدم مصالحهم بالدرجة الأولى، ولا يحق للمسلمين الاعتراض على أي قرار يتخذه الأوروبيون، وجراء هذا القانون لم تعد الجزائر امتدادا لفرنسا، وإنما أصبحت عندها الشخصية المدنية والاستقلال المالي عن فرنسا. [1]

فليس هناك من ينكر بأن الكولون هم الذين كانوا يشرفون بعد هذا القانون على كل وسائل الإنتاج، ورأس المال، والتجارة الداخلية والخارجية كما كانوا يشرفون على الميزانية. [2]

وبدأوا يتخذون جميع القرارات المالية التي تخدم مصالحهم بدون تدخل من باريس بعد حصولهم على الاستقلال المالي، وينفذ الحاكم العام قراراتهم التي يتخذونها، كما لا يتم تعيين أي حاكم عام إلا بعد موافقتهم عليه. [3]

ونتج عن هذا عواقب وخيمة، حيث أصبح المستوطنون يشكلون خطرا على الوجود الفرنسي في الجزائر. [4]

خامسا: قانون 4 أوت 1926:

صدر القانون المؤرخ في 4 أوت 1926م المعدل والمتمم لقانون 1897م، حيث أنه لم يلغي التحقيقات الجزئية بل مدد العمل بها، لكن إلى جانبها فرض إجراء التحقيقات الإجمالية التي تقوم بها الإدارة الفرنسية من تلقاء نفسها، لتشمل دوار أو عرش بأسره، وقد كان من يتولى التحقيقات خبراء عسكريون لهم اهتمامات عسكرية بالدرجة الأولى، مما جعل التحقيقات تستغرق مدة طويلة قد تبلغ 5 سنوات. [5]

---

[1] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص182.

[2] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج 2، ط 4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 92.

[3] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 196.

[4] - المرجع نفسه، ص 187.

[5] - خالد لوزي، إشكالية الأراضي العرشية وآثارها القانونية على التنمية المحلية، مجلة القانون العقاري والبيئة، مج 10، ع 2، مستغانم، 2022، ص 199.

وباندلاع الثورة التحريرية توجه الخبراء العسكريون بجهودهم للمهام العسكرية، وتركوا التحقيقات مجمدة، ولحد الآن يوجد لدى مصالح أملاك الدولة حوالي 300 ملف متعلق بتحقيقات جزئية وإجمالية غير مكتملة أو غير مصادق عليها من طرف الحاكم العام. [1]

المبحث الثاني: الدعم الاقتصادي والمالي.

إن محاولة فرنسا في تحسيس المستوطنين الأوروبيين بأنهم يعيشون في إحدى المقاطعات الفرنسية رغم بعدهم الجغرافي عن الوطن الأم ، دفع بها إلى استغلال كل الإمكانيات المتاحة لتثبيتهم ، فبعد السياسات المتبعة التي كانت في معظمها تهدف إلى تهجير أكبر عدد من المستوطنين الأوروبيين من مختلف الجنسيات لزيادة عددهم، قامت بمنحهم جملة من الامتيازات الواسعة خاصة في المجال الاقتصادي و المالي، بهدف تكوين قاعدة ثابتة من المستوطنين ، [2] ولأجل تحقيق هذا اتبعت الجمهورية الثالثة أساليب مشجعة للاستيطان، تختلف عن السابق فقد لبت مطالب المستوطنين وعملت على تثبيت العائلات الفرنسية، و غير الفرنسية، [3] إضافة إلى القوانين و التشريعات قامت الإدارة الفرنسية بتقديم إغراءات مالية المستوطنين، و في هذا يقول توفيق المدني في كتابه هذه هي الجزائر [4] " **إن الاستحواذ هو المصيبة الثانية، جعل الطائفة تستأثر بكل شيء في القطر الجزائري ، فلها كما رأينا الحكومة و الإدارة، و لها المجالس المنتخبة ثم لها وحدها كامل الأرض الزراعية الخصبة و في كل البلاد الجزائرية فلها كل البنوك و كل الشركات و جميع رؤوس الأموال و لها كل**

[1] - خالد لوزي، المرجع السابق، ص199.

[2]-عبد الحكيم رواحة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، جامعة لخضر، باتنة، ص 69.

[3]-عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 1، 2009م، ص 102.

[4] - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956م، ص49.

المناجم و كل المعادن و كل حركات التجارة بين صادر و وارد، و لها كل الصناعة القليلة التي وجدت في البلاد" ومن المعروف و الوارد أن الإدارة الفرنسية وضعت مصير البلاد و العباد في يد المعمرين خلال فترة الحكم المدني، الذي كان هدفهم الرئيسي نهب الشعب ومصادرة أملاكه و فرض ضرائب إضافية، و قد علق أحد الدارسين على الحكم المدني قائلا: " **إن الحكم المدني بالنسبة للمسلمين يعني سيطرة الكولون** " وعليه فقد قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة بتقديم الدعم المالي للمستوطنين عن طريق :

1-الأراضي الزراعية:

من الإجراءات الأولية التي اتخذتها الحكومة الفرنسية توسيع الرقعة الجغرافية الخاضعة للحكم المدني، [1] وكانت المشكلة الرئيسية التي يواجهها المستوطنون الأوروبيون القادمون إلى الجزائر هي أنهم فقراء لا يملكون الأموال الضرورية للتجارة والصناعة، و لهذا كانوا يفضلون العمل في الزراعة، و يطلبون من الدولة أن تعطيهم الأرض مجانا بفائدة بسيطة يدفعونها بعد بيع الغلات، [2] حيث تم مصادرة 444,406 هكتار سنة 1871م من أراضي وأملاك الثائرين، و معظمها تعود إلى الثائرين في بلاد القبائل، والتي سيتم توزيعها على الوافدين الأوروبيين الجدد لبناء القرى الفلاحية و توسيع المساحات الزراعية ، وبعد القضاء على ثورة المقراني و قمع الانتفاضات و تطبيق القوانين التشريعية الخاصة بالعقار و الصفقات الرسمية و الخاصة، قد وضعت بين يدي الدولة الفرنسية و الأوروبيين جزء من مساحة البلاد، بين عامي 1871م -1873 م، ومن عام 1871م إلى 1895 م منح 643,546 هكتار الموزعة على 13,301 قطعة، التي استقر بها عدد مماثل من العائلات الفرنسية المكونة من 54,214، وقد ورد في تقرير أعده عضو في جمعية حماية الألزاس و اللورين المحافظين على جنسيتهم الفرنسية،

[1]-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 203.
[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص-ص 185-186.

استقروا في عمالتي الوسط و الشرق، كما أن عدد القرى الفلاحية المنجزة في العقد الأول من الحكم المدني (1871م–1880م) قد عرف ارتفاعا محسوسا إذ بلغ 207 قرية، ونفس الملاحظة بالنسبة للمساحة الاجمالية للأراضي [1] التي تم مصادرتها، حيث قدرت ب 233,39 هكتار، وبعد فقد فرنسا لمنطقتي الألزاس واللورين أصبحت مضطرة للبحث عن أراضي جديدة لمنحها للمعمرين، و أصبحوا يتمتعون بصلاحيات واسعة، مما ساعدهم على الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلاحية،[2] وباعتبار الفلاحة النشاط الأساسي الجزائري منذ العهد العثماني، فإن السياسة الاستعمارية ركزت على مصادرة الأراضي وتوجيه الانتاج الفلاحي من خلال توزيعها على المستوطنين،[3] كما سمحت لهم بتمليك الأراضي الزراعية بعد تسع سنوات من استغلالها مقابل ايجار رمزي يبلغ فرنكا واحدا عن الهكتار في السنة، [4] وتم عام 1877م منح 100 ألف هكتار إلى الشركة الجزائرية في قسنطينة، و يمكن القول أن مجموع مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر سنة 1940م كانت تقدر ب 10 ملايين هكتار، استولى عليها المستوطنون الفرنسيون قدرت بـ 2,7 مليون هكتار أي نسبة 27 بالمئة منها، إلى جانب الكثير من الذين يمارسون أعمالا أخرى من الصناعة و التجارة، أما الباقي فيملكها الجزائريون وهي أرض قليلة الخصب و الإنتاج. [5]

كما أن المساندة القضائية التي تقدمها السلطة الفرنسية للمعمرين قصد الاستيلاء على الأراضي، ونزع ملكية الجزائريين واتباع أسلوب التورية، للإشارة إلى ما يقوم به المعمرون من أعمال سلب ونهب أو خفية تعمد السلطات إلى تعطيل القوانين، من للمحافظة على الأمن المهدد، ومن جهة أخرى كبح جماح المعمرين، وتتظاهر أحيانا بأنها تهتم بوضعية الفلاحين

1-أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 204.
2- المرجع نفسه، ص 205.
3- محمد بوشناقي، المرجع السابق، ص 111.
4 - يحيى جلال، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830إلي 1959، دار المعرفة، القاهرة ،1959م، ص255.
5 - أسامة مساعد، منعم صاحب، الاوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الاستعمارية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مج4، ع 3، د. ت، ص 228.

وتقوم باستجواب الناس واستشارتهم مدعية بأنها تهدف من وراء هذا العمل الي حماية ملكية الجزائريين بينما هي في الحقيقة تشجيع على تجريد الجزائريين من املاكهم [1]

استمر زحف المستعمرين فيما بين سنتي 1904م-1927م وزعت عليهم 237000 هكتار من جيد الأرض، مع منحهم مالية عظيمة، و أمضو كلهم التزاما إن اضطروا إلى بيع تلك الأرض فلن يبيعوها إلا لمستوطن و لا تباع لمسلم أبدا، [2] كما أن الأرض الفلاحية في القطر الجزائري تشمل عشرين مليون هكتار، يعترف الإحصاء الرسمي بأنها وزعت على الكولون 25000,000هكتار من أجود الأراضي و أكثرها،[3] كما توالت القوانين العقارية التي حاولت الاستيلاء على المزيد من أراضي الجزائريين، تحت ستار تنظيم الملكية العقارية و إقامة الملكية الفردية على أسس فرنسية، و بفعل التشريعات تم نهب معظم الأراضي الخصبة لصالح المستوطنين التي كانت بحوزة الجزائريين، حيث وصلت سنة 1900م الى 1682.000 هكتار.[4]

ونشير إلى الكارثة الزراعية التي عرفتها فرنسا، حيث أتلف منتوجها من الكروم سنة 1880م نتيجة الأضرار التي ألحقتها حشرة الفيلوكسيرا، حيث اعتبرت بالنسبة للمعمرين في الجزائر الفرصة التي لا طالما انتظروها، وخاصة أن الإنتاج الاستعماري بالجزائر أصبح يحظى بحرية للدخول إلى السوق الفرنسي دون دفع رسوم جمركية، كما قامت السلطات بإعادة منح الأراضي للمعمرين، وتشجيع الهجرة خاصة الذين أصيبت ممتلكاتهم بالوباء، مما أدى إلى زيادة الهجرة وستعرف الحركة الاستيطانية أوجها خلال (1881م-1901م)، ومن أجل الحصول على الأراضي صدر قانون 1887م المتمم لقانون 1873م، ويسمح القانون بدوره للمتحصل على قطعة أرض بالحق في إعادة بيعها، وكانت الطريقة بدوره للمتحصل على

1 - mostafa lachraf, l'algérie nation et société, cahiers libres, 1972, p23.

2-أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 98.

3- المرجع نفسه، ص 107.

4- ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، ط2، دار هومة، الجزائر ،2011.

قطعة أرض بالحق في إعادة بيعها، وكانت الطريقة الجارية في البيع هي البيع في المزاد العلني والتي تؤدي إلى ارتفاع الرسوم والأسعار. [1]

كما استغلت الإدارة الفرنسية الحرائق التي عرفتها أغلب الغابات الجزائرية في فترات مختلفة كذريعة لضمها، و استحدثت مصلحة خاصة بها تحت اسم مصلحة الغابات و المياه تبعا لقانون 17 جويلية 1874 م، [2] بهدف إخضاع سكان المناطق الجبلية و توفير مزيد من الأراضي، مما يسمح لها بتلبية متطلبات الاستيطان، [3] كما عملت على تكوين ملكيات فردية شجعت المستثمرين الأوروبيين على استغلال أجود الأراضي في الجزائر لحسابهم، والتي كانت سببا مباشرا في تفكيك النمط الزراعي الجماعي، بالاعتماد على مجموعة من القوانين الاقتصادية خاصة قانون 1873م أصبح الاقتصاد الزراعي جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الفرنسية، الذي عاد بالنفع على أصحاب المصالح (المعمرين)، [4] واستمر الاستلاء على الأراضي بين سنتي 1904–1927 م و وزعت عليهم 237000 هكتار من جيد الأرض مع منح مالية عظيمة ،[5] و في المجال الزراعي و إضافة إلى الأراضي قامت الإدارة الفرنسية بتقديم بعض المساعدات، كتوزيع البدور و الآلات الفلاحية و بعض أعمال الري، [6] و من هنا نصل إلى أن حدة الاستيطان قد زادت على حساب الأراضي الزراعية. [7]

---

[1]-حياة قنون، المرجع السابق، ص 157.

[2]-عبد الكريم حرمة، المرجع السابق، ص127.

[3]- المرجع نفسه، ص 134.

[4]- أعمال الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1992، المنعقد بولاية بسكرة يومي 20-21 نوفمبر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007م، ص 115.

[5]-أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 99.

[6]-محمد داعي، الاستيطان والاقلية الاوروبية في الجزائر، مجلة متون، مج 12، ع 2، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مولاي الطاهر سعيد، 2020م، ص 216.

[7]-بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1954، مجلة علوم الانسان والمجتمع، ع6، 2013م، ص 56.

2- البنوك و الشركات :

من أجل استقطاب أعداد هائلة من المستوطنين بالجزائر، عملت الإدارة الفرنسية على توفير الظروف الملائمة للإقامة، من خلال تأسيس مؤسسات مالية تساهم في دعم المشاريع الاستيطانية الاقتصادية بمختلف القروض، من أجل توسيع الاستثمارات، وإن كان دور القروض ضعيفا في البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي، وذلك راجع إلى عدة عوامل منها أن أغلب العناصر لا ترتقي إلى تسيير أمورها لوحدها دون إشراف الحكومة الفرنسية. [1]

وتفكير الحكومة الفرنسية في جعل الجزائر مقاطعة فرنسية، جعلها تفكر في تقدم خدماتها للمستوطنين من أجل استقطابهم إلى أرض الجزائر. [2]

ومن أجل تحقيق ذلك قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة بتأسيس مجموعة من الشركات والبنوك لتقديم الدعم للمستوطنين، وكان بعضها امتداد للمؤسسات التي أشرف عليها نابليون الثالث خلال فترة الحكم العسكري من أبرزها:

بنك الاتحاد الباريسي:

أسس سنة 1869م، يشارك في إدارة الشركات المنجمية الرئيسية الثلاثة الونزة وشركة مقطع الحديد وشركة قسنطينة للفوسفات، التي تسيطر بدورها على الشركات الجزائرية للمنتوجات الكيماوية والأسمدة، وتملك مصالح في شركات النقل للخطوط الحديدية عن طريق الجزائر والطريق البري عن طريق الصحراء. [3]

---

[1] - حورية عباس، الشركات الرأسمالية والمصارف الفرنسية في الجزائر وتأثيرها على توسيع دائرة مصادرة العقار 1852-1870، مجلة المتوسطي، مج4، ع1، 2022م، ص156.

[2] - المرجع نفسه، ص 160.

[3] - إيمان بودراع، أثار سكة الحديدية الفرنسية في استعمار المناطق الداخلية خط بونة – تبسة نموذجا (1857-1914)، أطروحة دكتوراه تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2018م، ص228.

بنك الجزائر:

أنشأ مصرف الجزائر بناء على قانون 4 أوت 1851م تسهيلات الحسم على السندات التجارية أمام رأس المال التجاري، [1] واستمر البنك إلى غاية 1946م، حيث تأمم وأخذ شكل شركة خاصة في المستعمرة وأعطته السلطات الاستعمارية اهتماما، و دافعا للتجارة و العملية الإنتاجية، و امتد في كافة البلاد و افتتح فروعا في عنابة 1868 م، تلمسان، سكيكدة 1875م و توسعت الشبكة الخاصة بالبنك تدريجيا، و شملت 31 فرعا و مكتبا، وقد كان هذا التوسع في المدن الكبرى الآهلة بالسكان الأوروبيين، و التي عرفت نمو اقتصادي وقد كان الامتداد لصالح الرأسمال التجاري. [2]

القرض الليوني:

ظهر كوكالة تجارية ومالية في الجزائر ووهران في أكتوبر 1878 م، وقد جاء نتيجة لتقدم الاقتصاد الفرنسي وتوسيع شبكة الاستغلال التجاري، ونمو الانتاج في الجزائر، وهو عبارة عن مؤسسة مستقلة برأسمال قدره 100 مليون مقره ليون، فتح فروعا عديدة في كل من قسنطينة، سكيكدة، سيدي بلعباس 1896م، بونة 1900م، مستغانم 1913م، وقد بلغ عدد فروعه في البلاد سنة 1914م سبع فروع، قدم للأوروبيين خاصة تلك المواجهة لزراعة الكروم، فقد بلغت 17614 هكتار سنة 1878م، وفي 1903م بلغت 174490هكتار. [3]

مؤسسة القرض المالي التعاضدي:

أنشئت في عام 1880/3/10م تحت رئاسة شيستوفال مدير القرض المالي الفرنسي،

---

[1] - عبد اللطيف أشنهو، تكون التخلف في الجزائر محاولة دراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، تر: نخبة من الاساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص65.

[2] - إيمان بودراع، المرجع السابق، ص 228.

[3]- المرجع نفسه، ص230.

لتمويل النشاطات الزراعية والتجارية، قدر رأسمالها سنة 1907 م بمليون فرنك فرنسي، والغرض من إنشاء القرض تقديم العون للمستوطنين الأوربيين، ومنحهم قروض على المدى الطويل من 10 سنوات حتى 30 سنة لتحقيق مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية، مقابل فوائد تتراوح بين 5،5 بالمئة، حتى بلغ عدد مقرات المؤسسة 64 مقرا في كامل الجزائر 1908م.[1]

القرض العقاري الجزائري التونسي:

تأسس سنة 1880م برأسمال قدره 150 مليون فرنك فرنسي، مدعم من قبل القرض العقاري الفرنسي، ساهم في منح القروض العقارية وقروض الرهن العقاري، فمنذ تأسيسه وإلى غاية 31 ديسمبر قدم 14,674 قرض، ساهم في دعم العديد من المشاريع منها المساهمة في إنشاء خط سكة الحديد الكهربائي ببجاية – سطيف سنة 1920م. [2]

القرض العقاري الفلاحي:

تمت المساهمة في توطيد قواعد الاستيطان الفرنسي في المستعمرة، وذلك من خلال منح قروض لأصحاب المحلات وملاك ونقابات الري والبلديات والمؤسسات العمومية، لا تسدد هذه القروض إلا بعد انقضاء أجل أدناه 10 سنوات وأقصاها 50 سنة، مقابل فوائد تتراوح بين 5 إلى 7 بالمئة، كان الهدف من وراء هذه السياسة تجميع السلطة المالية في يد المستوطنين وتمويل المشاريع خاصة الفلاحة لصالح الجمعيات والشركات التعاونية، ففي عام 1901م لبت الحكومة رغبة المستوطنين بإصدار قانون 1901/7/8م، يسمح لبنك الجزائر بتقديم سلفات وديون للكولون بدون فائدة. [3]

1 - إيمان بودراع، المرجع السابق، ص 231.
2 - المرجع نفسه.
3 - نفسه، ص231.

أما بالنسبة للشركات فتمثلت في:

شركة جنيف السويسرية:

_تأسست عام 1853م مقرها سطيف، [1] من طرف سوتير دي بوقار، كان الهدف من إنشاءها الحفاظ على وكلاء سويسرا وضمان الإقامة لهم، مع إنشاء مستعمرة ألمانية سويسرية كثيرة في الجزائر، تواجدت لمدة نصف قرن في الجزائر أي مرحلة الجمهورية الثانية، وتمكنت الشركة خلال تواجدها في الجزائر من تحقيق مردود مالي [2] سنوي ضخم، عن طريق تطوير مجال التعمير البشري، حيث قفز رصيدها من 321,920 فرنك إلى 13,369,000 فرنك في عام 1929م، وبرأسمال عقاري بلغ 50,000,000 فرنك.

الشركة العامة الجزائرية:

تأسست الشركة بموجب اتفاقية 1863م في فرنسا، بشراكة بين القرض العقاري الفرنسي الجزائري و شركة سكك الحديد باريس ليون المتوسط الجزائر، ترأسها كل من فريمي و تالابو واهتمت بالأشغال العمومية و العمليات الفلاحية والصناعية، وقد مثل هذه الشركة المالية في الجزائر المدير Hauttement بمدينة الجزائر، وفي البداية حصل مستثمرو هذه المؤسسة على دعم من الحكومة الفرنسية، حصلت الشركة على 100 ألف هكتار من الأراضي الزراعية و أراضي الرعي، ومستنقعات و غابات كان من المعول عليها تجفيف المستنقعات، و استغلالها من أجل زراعة القطن، لكن ميدانيا كان استيلاء أصحاب الشركة على مساحة 89,000 هكتار من أخصب الأراضي في عمالة وهران وقسنطينة. [3]

[1] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص186.
[2] - حورية عباس، المرجع السابق، ص 156.
[3]- المرجع نفسه، ص-ص 156-157.

شركة جمعية الغابات:

تحصلت هذه الجمعية على 60,000 هكتار من أراضي الغابات لمدة 60 سنة، [1] وكان الهدف من تأسيسها هو تهجير العناصر الأوروبية وتوطينها، تمكنت من الاستحواذ على ألاف الهكتارات الغابية (غابات الفلين) لمدة 90 سنة. [2]

كما ظهرت في هذه الفترة مجموعة من الشركات لاستغلال منتوج الحلفاء، حيث أصبحت الحلفاء مادة أساسية لدى الشركات الرأسمالية يفوق عددها 75 شركة ومصنعا، نذكر منها:

شركة نافار: حصلت على إمتياز لمدة 18 سنة، لاستغلال الحلفاء في مناطق مختلفة كـ عين يوسف وقصر الشلالة.

شركة أوجين ماكو: شركة لتصدير واستيراد الحلفاء، جمعت النبتة في منطقة الحراش وكانت تعالج بمصانعها.

شركة الحلفاء: مقرها باريس حصلت على حق استغلال الحلفاء لمدة 18 سنة في الجلفة.

شركة أوليفيي: مقرها بالحراش، نالت حق إمتياز استغلال الحلفاء لمدة 18 سنة في منطقة عين وسارة وقتلة سطل مدة 17 سنة، وعين بوسيف 17 سنة، لها قدرة إنتاج بلغت 400 طن سنويا، وقدرة معالجة وصلت إلى: 400 طن.

شركة مارسيل ليلو Lillo Marcel : امتلكت مخازن تجميع الحلفاء في حاسي بحبح، ولها مصنعان بقصر البخاري وبالحراش، استغلت حق إمتياز الاشتغال لمدة 3سنوات في حقول بوسعادة، وسيدي عيسى، وقدرة إنتاجها سنويا بلغت: 5000 طن. [3]

---

[1]- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 16.

[2]- حورية عباس، المرجع السابق، ص 158.

[3]-حورية عباس، نورالدين ايلال، الاستغلال الكولونيالي لمنتوج الحلفاء في الجزائر المستعمرة 1870-1930، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج8، ع1، 2023م، ص263.

الشركة الصحراوية للنقل: أسسها ديفيك مارسال سنة 1890م، وهي شركة للنقل بواد ريغ للسيارات لنقل البضائع ما بين جنوب إفريقيا وشمالها مرورا بتقرت، وقد ازدهرت أكثر مع وصول خط السكة الحديدية إلى تقرت سنة 1914 م عبر الصحراء لربط شمال البلاد بجنوبها، تأسست بعقد يدوم لمدة 99 سنة أي لغاية 1989 م. [1]

3-المنشأت:

دعمت المراكز الكولونيالية بمستلزمات من أجل التطور العمراني لصالح المعمرين، والذي يحقق مبدأ بقاء المعمر، [2] نجد:

أ-الطرق البرية : يقول دوطوكفيل [3] " **تخدم الطرقات الاستيطان بشكل مباشر بإعطاء السكان الجدد امكانيات سهلة للتبادل فيما بينهم، و لنقل بضاعتهم إلى الأسواق التي يبيعونها فيها بأسعار مرتفعة، و للذهاب و البحث عن اليد العاملة هناك، حيث يمكن الحصول عليها بأثمان زهيدة، إنها تخدمه بطريقة غير مباشرة بتمكينها المعمرين من فوائد كبيرة**" و تسهيلا لاستغلال الجزائر و ربطها بفرنسا و دعما للاستيطان، وسعت الجمهورية الثالثة شبكة المواصلات فانتقل طولها من 6700 كلم إلى 9280 كلم، و هذا في الفترة ما بين 1872م إلى 1889 م فقط، بمعنى أن الجمهورية أنجزت 42 بالمئة خلال سبع سنوات، مما أنجز خلال 42 سنة من الاحتلال، و كانت الأشغال من ترميم و توسيع و انجاز الطرقات تسير بوتيرة عالية ، و استمرت الجمهورية في مد الطرق المعبدة و لم تكن هناك فترة راحة ذلك من أجل تحويل الجزائر إلى مقاطعة فرنسية حقيقية. [4]

---

[1]- يمينة بن الصغير حضري، سياسة التوغل الاستعماري الفرنسي بمنطقة وادي ريغ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج7، ع3، جامعة غرداية، 2014م، ص-ص،463-464.

[2]- عثمان فكار، الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقارنة سوسيوتاريخية، مجلة جامعة دمشق، مج 29، ع4/3، 2013 م، ص 594.

[3]-الكسي دوطوكفيل، نصوص عن فلسفة الجزائر الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 186.

[4]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 73.

حيث قامت فرنسا بتقسيم الجزائر إلى أقاليم وأقسام متصلة ببعضها وربطها بشبكة من الطرق، وبنيت المراكز الاستيطانية على طولها. [1]

نرجع إلى البداية الأولى للاستيطان، حيث تأسست بوهران مصلحة للطرقات والجسور سنة 1832م، وفي سنة 1842م قرر بيجو إنشاء خطوط تربط بين سبع مدن داخلية: تلمسان، معسكر، مليانة، مدية، سطيف، قسنطينة، قالمة، وسبع مدن ساحلية: وهران، مستغانم، تنس، شرشال الجزائر، سكيكدة، عنابة. [2]

أما بالعودة إلى فترة الجمهورية فقد أنشئت مصلحة الطرقات الولائية وأوكلت إليها مهمة توسيع وترميم الطرق الولائية الثلاثة الواصلة بين معسكر – مستغانم، وهران – معسكر، وهران – سيدي بلعباس، والتي يبلغ طولها 190.5 كلم، إلى جانب ثمانية طرق ثانوية تربط بين غليزان – تيارت، معسكر –تيارت، تلمسان–معسكر، تلمسان –الغزوات، أرزيو –سيق، سيق– المحمدية، مستغانم –الأصنام.

وفي 29 مارس 1879م صدر قانون ينص على إضافة خمس طرقات وطنية جديدة، من بينها طريق يربط وهران بالبيض عبر معسكر وسعيدة، وطريق يربط غليزان بالحدود المغربية عبر معسكر وسيدي بلعباس وتلمسان، ومن الملاحظ أن الفترة التي شق فيه الطرق هي الفترة التي تزايد فيا استقدام الأوروبيين ما بين 1871–1885م، وقد ربطت هذه الطرق الوطنية الكبرى بطرق ولائية وبلدية وكذلك بمسالك ودروب. [3]

وفي 26 أكتوبر 1915 م صادق مجلس عمالة وهران على بناء شبكة طريق معبدة، أما قانون 1 مارس 1915م وضع تصنيفا أخر للطرق الوطنية بمقتضاه أصبح الطريق الوطني

1- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 175.
2- المرجع نفسه، ص 177.
3- نفسه، ص 180.

رقم 3 هو الواصل بين معسكر وتيارت، في 3 أوت 1929م أصبح الطريق الوطني رقم 01 الوصل بين بريقو – الحمدية والبيض عبر حسين وبوخنقة. [1]

كل هذه الجهود الخاصة بالطرقات بين المقاطعات والبلديات جاءت لخدمة مزارع المعمرين وقراهم بشكل أساسي، وتخفيض سعر النقل وبشكل عام، وتخصص الميزانيات الأكبر من نفقاتها لأشغال الطرقات وبشكل خاص الطرقات بين القرى وسكك الحديد ذات الفائدة المحلية، [2] ولقد قامت السلطات الاستعمارية بتنظيم النقل العمومي في الجزائر، عن طريق التقليد الحاصل في الوطن الأم وذلك عبر مرسوم 24 ديسمبر 1938م. [3]

ب-السكك الحديدية:

يرجع تاريخ السكك الحديدية إلى النصف الثاني من القرن 19 بموجب مرسوم 6 أفريل 1857م، الذي أعطى دافعا جديدا للمشاريع الكبرى خاصة السكك الحديدية، يعود إنشاء أول خط للسكك الحديدية في الجزائر إلى سنة 1862م في عهد الإمبراطورية الثانية، الشبكة التي تربط السهول العليا ببعضها والسواحل وشمال الصحراء.

أما في فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة فكانت الأعمال المتعلقة بإنجاز السكك الحديدية تتم بوتيرة متسارعة في الفترة الممتدة 1871-1982م بمعدل 140كلم في السنة، [4] (حيث طورت ما بين 1875-1880م خطوط السكك الحديدية بين بونة قالمة 1877م، وقالمة سوق أهراس 1881م، و الكرة باتنة 1882م و سوق أهراس تونس 1884م و الجزائر قسنطينة 1886)،[5] وقد ظلت الشبكة تنمو إلى أن بلغت حوالي 5250 كلم سنة 1927م منها 4000

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص-ص 181-182.
[2]- عبد الطيف أشنهو، المرجع السابق، ص-ص 104-105.
[3]- عبد الكريم رواحنة، المرجع السابق، ص75.
[4]- المرجع نفسه، ص 76.
[5] -Linars claud et lime boutin danielle، L'émigration italienne de 1830à 1914 causes condition et conséquence socio-économiques، paris ,2008، p 12

كلم تسيرها الدولة، و1250 كلم تحت تصرف شركة باريس –ليون–البحر الابيض المتوسط، حيث امتدت شبكة الدولة على المناطق الفلاحية في التل الوهراني والهضاب العليا الشرقية وكل الناحية القسنطينية، كما يمتد خطان من الخطوط إلى كل من تقرت و القنادسة، [1] كان للسكك الحديدية دور استراتيجي استعماري فإضافة إلى نقل البضائع كان لها دور في نقل الأشخاص، حيث تم نقل سنة 1913م أكثر من 2,7 مليون مسافر، وفي سنة م 1927م أكثر من 8 ملايين مسافر و ارتفع العدد الى 12 مليون مسافر سنة 1935 م. [2]

ج–الموانئ:

تم انتخاب أوروبيين من طرف الإدارة الفرنسية يتولون صرف ميزانية المقاطعات و البلديات، و تم تخصيص مبالغ كبيرة لتجهيز الموانئ، و يقول ديمونت :"**انه تم تعزيز الموانئ بشكل سخي بعد 1887م وكان هدر الأموال في هذا المجال مدهشا** " [3] وهذا راجع إلى أن الموانئ تشكل همزة وصل بين المناجم الجزائرية و الموانئ الفرنسية الكبرى، خاصة ميناء مرسيليا، وصنفت الموانئ الجزائرية من طرف الإدارة الاستعمارية إلى موانئ رئيسية، وهي الجزائر ، وهران ، عنابة و أخرى ثانوية مثل مستغانم ، بجاية ، القل و غيرها، و مع تطور الاقتصاد الكولونيالي في الجزائر و تزايد عدد المستوطنين خاصة خلال الجمهورية الثالثة، أصبح لكل ميناء اختصاص معين ، فبعضها اختص في تصدير المواد المعدنية و الطاقوية مثل عنابة و وهران، و أنها ربطت بشبكة من الطرق البرية و السكك الحديدية مع مناطق الإنتاج المعدني، و موانئ متخصصة لتصدير المنتجات الزراعية مثل ميناء بني صاف، مستغانم و سكيكدة، و ذلك لقربها من مناطق الانتاج الزراعي وبفضل هذه الموانئ بلغت قيمة

1- عبد الكريم رواحنة، المرجع السابق، ص 77.
2- المرجع نفسه، ص-ص 79-80.
3- عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص 105.

الصادرات و الواردات سنة 1928 م إلى 9 مليار فرنك فرنسي، [1] ونظرا لأهميتها أصدرت السلطات الفرنسية قانونا لتوسيع ميناء الجزائر بتاريخ 21 أفريل 1921م .[2]

4 –**الضرائب:**

قدرت الضريبة الحربية المفروضة على القبائل و الدواوير عقب عام 1871م بـ 59220825 فرنك و 6 سنتيم ، و نظرا للأخطاء المرتكبة و التجاوزات التي وقعت أثناء جمعها في نظر الولاية العامة، قامت هذه الأخيرة بتحويل مبلغ 1751136 فرنك سنتيم لصالح بناء القرى و المدن المتضررة، من جراء الحرب و شق الطرق و توسيع مينائي الجزائر ودلس، أي وجه ذلك المبلغ لصالح المستوطنات، و توسيع مرافقها، ولقد تم تعويض المستوطنين على نطاق واسع من أموال الضريبة الحربية المدفوعة من طرف الجزائريين، فمن بين 307 عائلات من مهاجري الألزاس واللورين تكلفت الولاية العامة كليا بـ 146 عائلة، حيث منحت لكل فرد 684 فرنك، إلى جانب توفير الإيواء ،الغذاء ،الأفرشة، في إطار توزيعهم على مراكز و قرى استيطانية منحت 300 فرنك لكل عائلة. [3]

تعتبر الضريبة نوع من أنواع الاستغلال الاقتصادي لإخضاع الجزائريين ببداية الجمهورية الفرنسية، تم زيادة قيمة الضرائب العربية وإجبار الجزائريين العاملين في أراضي الأوروبيين على دفع العشور، وبمجيء القرار الصادر في جوان 1872 م فرض ضريبة على ملكيات الجزائريين عموما، وضريبة على المهن، وضريبة الطرق الريفية ، أما في عهد الحاكم العام شانزي سنة 1873م، [4] تقرر توحيد الضرائب العربية في ضريبة واحدة تبقى بنفس

---

[1]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص-ص 82-84.

[2]- ليلى سعداوي، محمد الصالح بوقشور، البنوك ودورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر 1830-1942م، الأكاديمية للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج 12، ع 1، 2019م، ص128.

[3]-خديجة كريمي، أثر الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال دواوير – كتومون بني مناصرو أهل يسر ما بين عامي 1872 م-1919م، أطروحة دكتوراه، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2 أبو قاسم سعد الله، الجزائر،2017م، ص-ص 155-156.

[4]- عدل سبع، رمزي حوحو، سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870-1900، مجلة الفكر، مج18، ع2، 2023 م، ص 100.

القيمة، أما فيما يخص الضريبة العقارية فيعفى الأوروبيين من دفع الضريبة الأصلية و المضاعفة معا، ثم أصبحت تدفع على أقساط بناء على القرار الصادر في 9 ماي 1875م، أما فيما يخص الأوروبيون فهم مطالبون بنصف المبلغ، كما أصدر مرسوم 1894م جاء فيه التخلي عن التقسيط الضريبي، وقسمت الفئات الضريبية إلى ثلاث فئات حسب مرسوم 1896م: فئة عادية تدفع 45 فرنك، و فئتان للإعفاء الضريبي تدفع 30,25 فرنك، لكن بعد مجيء الحاكم العام لاقيربير أصدر الضرائب على حسب الأشخاص، و تم توطيد النظام الضريبي واحد لثلاث فئات هي المعمرون يملكون الأرض و الزراعة ، أصحاب التجارة والصناعة والعمال يدفعون الضريبة باستثناء المعمرين ، كما يمثل الجزائريون الزراعة البدائية و يخضعون للضريبة القديمة. [1]

وبهذا فإن الإدارة الفرنسية قامت باستغلال النظام الضريبي لصالح المستوطنين، بإنهاك الجزائريين بثقل الضريبي، وفي هذا يقول لوروا يوليو في معرض تحليله لميزانية 1887م: [2] " **يدفع السكان الأصليون 20 مليون سنويا على أقل تقدير أي أكثر من نصف إرادات الحكومة والمؤسسات**" ويضيف القول " **أن كل المصاريف مخصصة للمعمرين**".

انطلاقا من كل ما سبق عرضه خلال هذا المبحث يمكن أن نخلص إلى استنتاجات مهمة حول تطورات الوضع الاقتصادي والمالي في الجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، والذي يكمن في ترسيخ الآليات الاقتصادية بكل أوجهها لتثبيت وجود المستوطنين، من خلال الخدمات والتسهيلات الاقتصادية والمالية التي وضعت في خدمتهم، ولتذليل كل الصعوبات التي قد تواجه استقرارهم وتواجدهم في الجزائر، في المقابل نجد أن هذه الآليات الاقتصادية اتخذت عن سبق إصرار في غير صالح سكان الجزائر، بل الأكثر من ذلك أنها وضعت في إطار استراتيجية مزدوجة لتهميشهم والقضاء على امتيازاتهم، وجعلهم تبع على أرضهم وفي بلادهم، وفي نفس الوقت جعل اقتصاد الجزائر في خدمة اقتصاد الميتروبول الفرنسي وامتدادا له، وبالتالي التبعية الاقتصادية لفرنسا ولمؤسساتها المالية والمصرفية والتجارية.

1- عادل سبع، المرجع السابق، ص 101.

2 - عبد اللطيف أشنهو، المرجع السابق، ص 102.

الفصل الثالث: انعكاسات تطور الحركة الاستيطانية على الجزائريين

- المبحث الأول: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.
- المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.

المبحث الأول: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.

أولا: الانعكاسات الاجتماعية:

تعتبر الانعكاسات الاجتماعية الأثر الاستعماري الأكثر وضوحا من كل الجوانب، لأنه نتاج التخطيط السياسي، والتكتيك العسكري على أرض الواقع، خاصة إذا كان الاستعمار هو استعمار استيطاني على شاكلة الاستعمار الفرنسي للجزائر، فقد عاش الجزائريون بسبب الاستعمار الفرنسي حياة مأساوية، إذ سلبوا عالمهم الذي عهدوه وأصابتهم صدمة كانت آثارها تجدد يوميا، بفعل واقع الوجود الفرنسي على الأراضي الجزائرية. [1]

كان مشروع إلحاق الجزائر بفرنسا، و اصدار القوانين، و إنشاء المحاكم، و الاضطهاد و التجنيد الإجباري ، كل هذه العوامل كانت خرقا لاتفاق فرنسا– الجزائر المبرم سنة 1830م، و هو خرق صريح أيضا لمبادئ الإنسانية و حقوق الانسان، حيث جعلت الجزائريين يفقدون الشعور بالحرية في بلدهم.[2] و إذا كان الاحتلال قد كلف فرنسا غاليا في الرجال ، فإنه قد ترك الجزائر تنزف ، فقد أجبرت القبائل التي انتفضت سنة 1871 م على دفع 70% من رأسمالها، ما يقارب 500000 هكتار، حيث كتب توكفيل المعروف بمساندته للاستعمار في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية لسنة 1847م[3]: " **لقد استحوذنا على المداخيل في كل مكان، كما أنقصنا من عدد المؤسسات الخيرية، و أهملنا المدارس، و ألغينا الحلقات [الدروس الدينية] ، وهذا يعني أننا جعلنا من المجتمع المسلم أكثر بؤسا، أكثر تشتتا، أكثر جهلا، وأكثر بربرية عما كان عليه قبل أن يعرفنا**".

1- محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفم للنشر، الجزائر، 2008م، ص 82.

2 - علي زين العابدين، الهجرة نحو فرنسا وانعكاساتها السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري (قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914-1962 م)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 8، ع 13، ديسمبر 2013م، ص 77.

3- كلود ليوزو، العنف، التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية، تر: الصادق عماري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 160.

فعلى الصعيد الديموغرافي، كان عدد السكان قبل سنة 1830م يقدر بثلاثة ملايين، وفي سنة 1945م لم يبقى منهم سوى مليونان، وقد استمر الانخفاض العام لمستوى المعيشة وغياب الاحتياطات، ليجعل من أدنى العوامل الطبيعية كوارث حقيقية، فكانت المجاعات متلاحقة، إضافة إلى الأوبئة كالكوليرا والتيفوس، [1] والتي أودت بحياة ما يقارب 300000 فرد. [2]

وبعد عقود قليلة من الاحتلال، تحولت الجزائر إلى بلد يعيش في دائرة الفقر والمجاعة والأوبئة، بعدما كان يحقق فائض في الانتاج الزراعي، فبسبب السياسة الاستعمارية الاستيطانية الفرنسية، قلبت الأوزان وسلب الجزائريون وجردوا من أراضيهم. [3]

ومن بين الانعكاسات الاجتماعية البارزة ما يلي:

1) الهجرات:

في نهاية القرن 19 اكتمل تفكك البنية القبلية للمجتمع الجزائري، تحت ضربات متتالية تمثلت في استحواذ المعمرين على الأراضي، وفي تشتيت القبائل، وقد انحل المجتمع الجزائري نتيجة الحركة التي تدفع بالسكان إلى مغادرة أريافهم نحو فرنسا والبلدان المجاورة. [4]

وساهمت سياسة إدارة الاستعمار الفرنسي في تنامي ظاهرة الهجرة الداخلية، لعدة أسباب منها: مصادرة الأراضي، الإبادة، التهجير، النفي، سياسة الاستيطان، والتشريعات العقارية التي كانت تصب في صالح المستوطنين على حساب الجزائريين، مما أدى إلى تغيير النظام الاجتماعي القبلي وتفكيك بنية القبيلة، والانتقال من نظام الملكية العقارية الجماعية إلى نظام

[1] - محمد حربي، المرجع السابق، ص 82.
[2] - كلود ليوزو، المرجع السابق، 161.
[3] - علي زين العابدين، المرجع السابق، ص 77.
[4] - محمد حربي، المرجع السابق، ص 83.

الملكية العقارية الفردية، وبذلك قضت على النظام الاجتماعي الجماعي التكافلي، وحولته لنظام حقوق ملكية فردية. [1]

وكانت الجماهير الريفية تقبع في حالة من البؤس الرهيب، لا تفكر إلا في البقاء على قيد الحياة، ومجابهة الحياة اليومية. [2]

و إثر سياسة تزويد المعمرين بالأراضي و تمويل بناء المدن الصغيرة في الأرياف الجزائرية، نتج عن ذلك دخول المعمرين إلى أرياف الجزائريين، و نزوح عدد من سكانها للعمل في مراكز الاستيطان في المدن، و قد اتخذت ظاهرة النزوح الريفي في البداية طابع التنقل قصير المدى والمؤقت، ثم تطورت بعد ذلك، و اتسع نطاقها إلى التنقلات البعيدة، المحددة بنوعية الرخص المقدمة من طرف السلطات الفرنسية، و بالتالي فإن الدافع الأساسي للنزوح الريفي في الجزائر كان بسبب تجريد السكان من أراضيهم، التي تعد مصدر عيشهم، و لذلك وجد الفلاح نفسه بين خيارين صعبين، إما البقاء في بؤس شديد، أو النزوح إلى مكان آخر تاركا أرضه.[3]

وبهذا بدأت المدن تستقطب سكان الريف، إما بأسرهم أو بمفردهم، تاركين مواطنهم الأصلية، مما أدى إلى تحول البنيات الاجتماعية، وتواصل استقطاب المدن الكبرى لسكان الريف، وارتفع عددهم سنة 1936م إلى أكثر من 320 ألف مهاجر، وكانت لمدينتي الجزائر ووهران حصة الأسد من ذلك، وأسفرت مشكلة النزوح الريفي إلى ظهور مطببات أخرى، ألا

[1] - أ محمد مختاري، فاطمة حباش، التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة الداخلية 1830م-1973م، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مج 23، ع 2، 2022م، ص 203.

[2] - محمد حربي، المرجع السابق، ص 83.

[3] - مصطفى عوفي، عبد الغني قتالي، سوسيولوجيا النزوح الريفي في الجزائر في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 9، 2014 م، ص 14.

وهي السكن، فقد انتشرت البيوت القصديرية على أطراف المدن والأكواخ، التي كانت تحوي في الغالب أكثر من 15 فردا. [1]

غداة الاحتلال كذلك خرجت أعداد كبيرة من الجزائريين متجهة نحو البلدان العربية والاسلامية المجاورة، وكانت الهجرة في البداية من مدينة الجزائر، ثم تلتها المدن الأخرى، وكانت الهجرة تشمل عادة أعيان البلاد وأغنيائها وعلمائها، وفي المراحل التالية للاستعمار شملت الهجرة القرى الريفية والمناطق النائية أيضا، كما شملت غير الأعيان، حيث كانت الهجرة اضطرارية، فبعضهم هاجروا طلبا للعيش في كنف الإسلام والحرية الدينية، [2] وجل المهاجرين فعلوا ذلك بعد فقدانهم لأراضيهم التي استولى عليها المستوطنون، كما هاجر آخرون بعد فشل الانتفاضات وتعرضهم لعقوبات صارمة، إضافة لأسباب اقتصادية وسياسة أخرى، كما أجبرت السلطات الفرنسية بعض الأعيان الجزائريين على الهجرة، وقامت بنفيهم فتحولوا إلى المشرق. [3]

بالإضافة إلى الأسباب الدينية كمصادرة الأوقاف وهدم المساجد والزوايا، وكذا وجود أسباب أخرى اجتماعية واقتصادية، كتدهور الصناعات المحلية وتغيير الحالة المدنية. وتوجد عوامل أخرى شجعت على الهجرة نحو المشرق العربي والإسلامي، منها أن بعض أهل المدن كانوا من أصول مشرقية، [4] وهذا كان بسبب الهجرات التي شهدتها الجزائر على مر التاريخ

[1] - عمر جبري، حكيم عواج، أثر السياسة الاستيطانية في تفكيك المجتمع الجزائري (1830م-1930م)، مجلة تاريخ المغرب العربي مخبر الوحدة المغاربية عبر التاريخ، مج 6، ع 1، 2020 م، ص-ص 47-48.

[2] - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830م-1954م، ج 5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م، ص-ص 472-473.

[3] - المرجع نفسه، ص 473.

[4] - نفسه.

من بلاد المشرق، كما لا ننسى هجرة الأمير عبد القادر إلى دمشق، حيث دفعت هذه الهجرة الكثير من الجزائريين الذين قرروا الهجرة بعد عام 1855م، اختيار بلاد الشام وطنا لهجرتهم.[1]

كان المشرق العربي أهم وجهة قصدها المهاجرون، لعدة أسباب أهمها: ملائمة بيئته الدينية والثقافية، واحتضانه لأهم الأماكن المقدسة الاسلامية في مكة والمدينة والقدس، ولأكبر منارات العلم، كجامع الأزهر بالقاهرة، وجوامع أخرى في الشام والحجاز، واحتفاظه باستقلاله عن الاستعمار الأوروبي. [2]

وقد تمتع الجزائريون في الشرق الأدنى بحرية وسمعة عظيمة، وتولوا المناصب العليا، ويقر الكتاب الفرنسيون أنفسهم، بأن الجزائريون في الشرق الأدنى كانوا يتمتعون بحرية أكثر وتسهيلات أفضل، ورغم حريتهم فقد بقي المهاجرون الجزائريون على اتصال مستمر بوطنهم.[3]

كما أن المميز في الهجرة إلى الشرق الأدنى، أنه لا يجب على الجزائري تعلم لغة جديدة، أو لبس ثياب مختلفة، أو اقتناء خبرة خاصة، أو أن يسلك سلوكا مختلفا. [4]

وهاجر الجزائريون كذلك إلى كل من تونس والمغرب الأقصى وفلسطين وتركيا وإيران وحتى الهند، [5] حيث هاجرت أسر جزائرية كثيرة نحو الشام، خاصة من مدن مليانة سنة 1899م، ومن سطيف سنة 1910م، ومن قسنطينة وتلمسان سنة 1911م، إضافة لمناطق أخرى، كما قدر عدد المهاجرين الجزائريين سنة 1907م، حوالي 20000 مهاجر إلى المغرب

---

[1] - نادية طرشون، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي _ أثناء الاحتلال _، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2007م، ص 203.

[2] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص 320.

[3] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، المرجع السابق، ص-ص 124-125.

[4] - المرجع نفسه، ص 128.

[5] - ا حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 52.

وتونس، و20000 بمصر، و6000 بفلسطين، و30000 في الجزيرة العربية، و5000 بكل من تركيا، إيران والهند. [1]

وكان الشرق الجزائري وبسبب قربه من تونس، من أكثر المناطق التي عرفت هجرة أعداد كبيرة من العائلات الجزائرية، ثم الجنوب الجزائري من مدن مثل: ورقلة، ووادي سوف، أما من الشمال منطقة القبائل، كانت من أهم المناطق التي عرفت بالهجرة نحو البلدان العربية عامة، وتونس خاصة، واشتدت هذه الهجرة بعد الإجراءات القاسية التي فرضتها فرنسا. [2]

ومن المدن المغربية التي كانت أكثر استقطابا للجزائريين: وجدة، فاس، طنجة، تطوان، وكذلك الرباط، وكان غالبية الجزائريين قادمين من تلمسان، معسكر، مستغانم، العاصمة، البلدية، ووهران. [3]

ومع بداية الحرب العالمية الثانية، تم إعادة توجيه تدفق المهاجرين الجزائريين وتغيير نوعيته، حيث لم يعد المشرق العربي الوجهة المفضلة للمهاجرين، بعد أن أصبحت مجموع بلدان الشرق الأوسط تحت الحماية الفرنسية أو البريطانية، في حين تواصل الهجرات نحو المغرب وتونس بوتيرة أقل. [4]

ومع ارتفاع معدلات البطالة، نجد تزايد في حركة الهجرة نحو فرنسا أيضا، لتبلغ نسبة المهاجرين ما يقارب 20% من مجموع السكان، وثلث الفئات النشيطة، في الوقت الذي تؤكد فيه الدراسات الفرنسية، أن الملايين من الجزائريين كانوا يعانون الفقر والجوع، حينئذ لا نستغرب

---

[1] - محمد ياحي، النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا، أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007 م، ص 177.

[2] - نادية طرشون، المرجع السابق، ص 261.

[3] - المرجع نفسه، ص-ص 266-267.

[4] - بوبكر حفظ الله، سامية بن فاطمة، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962م _قراءة في الأسباب والدوافع_، مجلة العلوم الاجتماعية، ع 27، 2017م، ص 125.

إن كانوا يبحثون في أي مكان عن عمل للتخلص من البؤس، وكانت فرنسا الوجهة الرئيسية المقصودة من أجل البحث عن عمل، بحكم احتكاكهم بالفرنسيين، وارتباط بلادهم بالمحتل الفرنسي. [1]

يتفق أغلب الذين كتبوا عن الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، بأنها قد تمت في مرحلتها الأولى دون إثارة الانتباه إليها، لذلك يصعب على الباحث تحديد سنة بدايتها، لكن المؤكد أنها بدأت قبل سنة 1874م، وكانت طليعة المهاجرين هم الرعاة الذين رافقوا أنعام مستخدميهم المعمرين إلى مدينة مرسيليا، والتجار المتجولون بالسجاجيد والتحف الجزائرية. [2]

كان للحرب العالمية الأولى الفضل الأول في فتح باب الهجرة أمام الجزائريين إلى فرنسا، فخلال الحرب تزايد حجم الهجرة الجزائرية، لأسباب منها: الإشراف على تنظيم الهجرة سنة 1916م من قبل السلطة، وإلحاق الشباب بوحدات الجيش الفرنسي قبل مرحلة الخدمة، حيث جندت السلطة الفرنسية (في سنة 1917م) 17000 عامل عنوة في الدفاع الوطني، وبذلك ازدادت الهجرة نحو فرنسا بأعداد ضخمة. [3]

وكان تصرف السلطة هذا إيذانا بظهور مشكلة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، وقد أثارت جدلا بين المعمرين والنواب الجزائريين. [4]

ونظرا للحالة المزرية للعمال الجزائريين، فقد أصبح معظمهم يلجؤون إلى المعامل الفرنسية بأرض فرنسا، وقد كانت تلك المعامل تتقبلهم أيام الحرب الكبرى، فأخذوا ينزحون من

---

[1] - سارة حداد، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية القرن العشرين (1900-1919م)، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج 9، ع 2، 2023م، ص 57.

[2] - عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939م نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ص-ص 12-13.

[3] - المرجع نفسه، ص-ص 14-15.

[4] - نفسه، ص 15.

بلادهم وخاصة من بلاد القبائل إلى فرنسا، حيث يتقاضون أجورا هي في الحقيقة دون الأجور التي يتلقاها الفرنسيون والأجانب، إلا أنها أوفر مما يتقاضاه إخوانهم بالأرض الجزائرية. [1]

أكد رئيس المندوبية المالية القبائلي (آيت ماضي)، أهمية الخدمات التي يقدمها الجزائريون لاقتصاد فرنسا، وطالب بضرورة تنظيم حركة الهجرة الجزائرية نحو الجهات الفرنسية، ولكن السلطات الاستعمارية لم تكن متحمسة لتنظيمها وتوجيهها أمام ضغط المعمرين، الذين كانوا يرغبون في الاحتفاظ بهذه الأيدي العاملة الرخيصة والمطيعة. [2]

إن آثار هجرة هذا الكم من الجزائريين، كان لابد أن يكون له أثر كبير على الجانب الاجتماعي، بفعل احتكاك الجزائريين بالحداثة الغربية بعيدا عن الحجاب الاستيطاني، حيث أكسب هذا الاحتكاك الجزائريين وعيا اجتماعيا وحقوقيا وسياسيا كبيرا، انعكس فيما بعد على مسار الحركة الوطنية. [3]

وهكذا هاجر آلاف الجزائريين لأسباب سياسية، اقتصادية، دينية، واجتماعية، نحو المغرب الأقصى، تونس، الشرق الأدنى، وفرنسا، لقد كانوا يطلبون الحرية والاحترام والفرص التي لم يجدوها في وطنهم. [4]

أما بالنسبة للموجات الكثيفة التي تعرضت لها الجزائر من المستوطنين، فقد صاحبها عمليات اقتلاع، وتهميش، وتشريد للسكان الأصليين، وعمليات الإبادة الحضارية والثقافية للمؤسسات المحلية، وقد أصبح المستوطنون يرون الجزائر بعد مرور أجيال، على أنها موطنهم

[1] - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، ط2، دار الكتاب، البليدة، 1963 م، ص 356.

[2] - شيخ لعرج، هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية (1830-1962م)، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج 14، ع 2، 2019م، ص 49.

[3] - سارة حداد، المرجع السابق، ص 58.

[4] - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، المرجع السابق، ص 129.

الأصلي، فسموا أنفسهم بالجزائريين. [1] وتم انجاز العديد من المستوطنات بغية توفير المناخ الملائم لهم للعيش والتملك، وتهيئة ظروف الاستقطاب إلى الجزائر، حيث خصصت لهم الكثير من الأراضي، وفتحت لهم بعد الإستقرار الكثير من المنافذ القانونية وغير القانونية، لتوسيع ملكياتهم، ولف حبل الفقر والجوع على السكان الأصليين. [2]

إن الهجرة المتسارعة للمستوطنين في الجزائر، حققت تغييرات بنيوية بالتدخل في الاقتصاد، والتأثير على بنية المجتمع الجزائري، وإحداث تغييرات جذرية، أهمها: اختلال التوازن بين تكاثر السكان ونمو الموارد الاقتصادية، وكذلك ضعف أو تفكك الروابط الاجتماعية التقليدية، وظهور هياكل اجتماعية جزائرية تعددية، تتعايش مع المستوطنين والمجموعات العرقية المختلفة، فضلا عن تحول أنماط العيش، بتعميق الفوارق الاجتماعية بين الفئات والأجناس والطوائف، وهذا ما تصبوا إليه فرنسا من احتلالها للجزائر. [3]

2) الواقع الصحي:

إن تدهور حالة الجزائريين شمل أيضا المجال الصحي، فقد ذكرت تقارير لدائرة الإحصاء الصحي في الجزائر سنة 1925م، أنه في عام 1919م كانت نسبة وفيات الأطفال في مدينة الجزائر وحدها قد بلغت 13,8% عند الجزائريين، مقابل نسبة 4,4% عند المستوطنين، ولم تتحسن هذه النسبة إلا بوتيرة بطيئة حتى منتصف القرن العشرين، كما أكدت نفس الإحصاءات، أن أمراض السل والعيون والزهري وغيرها كانت منتشرة في أوساط الجزائريين، وأن من بين 20 إلى 25 من أصل 38 مولود لكل ألف ساكن جزائري يموت سنويا، بسبب فقدان وسائل الصحة والاسعاف، كما دلت إحصاءات أخرى، أنه حتى بداية سنة

[1] - عمر جبري، المرجع السابق، ص 30.
[2] - المرجع نفسه، ص 33.
[3] - نفسه، ص 35.

1957م لم يكن عدد الأطباء في الجزائر ذات التسعة ملايين نسمة يتجاوز 1807 طبيب، بمعدل طبيب واحد لكل 5250 ساكن، مقابل طبيب واحد لكل ألف ساكن في فرنسا، وهو ما يؤشر بوضوح لسياسة التمييز العنصري، التي كانت تنتهجها السلطات الفرنسية في تعاملها مع سكان مستعمراتها. [1]

فقد كانت الخدمات الطبية حكرا على المستوطنين، حيث كان توزيع الأطباء في الجزائر بمقدار 4 إلى 8 أطباء لـ 100000 ساكن مسلم، مقابل 78 طبيب في العاصمة وحدها للأوروبيين، أما المنشآت الصحية، فكانت مستشفيات مصطفى باشا ووهران وقسنطينة مجهزة بأحدث التقنيات وأرقى المرافق، أما بقية المستشفيات التي كانت موزعة على باقي التراب الجزائري، كانت عبارة عن مراكز استعجالية فقط. [2]

ونرى أن المستوطنين اهتموا بترقية وتحديد المراكز الطبية والمنشآت الصحية لفائدتهم فحسب، حيث أن تمركزها كان في المدن الآهلة بالأوروبيين. [3]

وبهذا كانت الخدمات الصحية تقتصر على تلبية حاجيات المعمرين، دون السكان الأصليين. [4]

كما تشير التقارير أيضا، أن بعض المناطق الواقعة بالغرب الجزائري تنعدم بها أي خدمات صحية، والطبيب الوحيد المكلف من الإدارة الاستعمارية بهذه المنطقة، كان يسكن بعيدا عنها ب 26 كلم، ويزورها مرة أو مرتين في الشهر فقط. [5]

1- حمودي ابرير، القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية ودورها في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين 1950/1850م دراسة مقارنة في الآثار والنتائج، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مج 14، ع 3، 2021م، ص 356

2 - حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 64.

3 - المرجع نفسه، ص 65.

4 - يمينة مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962م، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية، جامعة وهران 1_ أحمد بن بلة، وهران، 2018م، ص 180.

5 - المرجع نفسه، ص 201.

إثر هذا وبسبب الأوضاع المزرية التي عاشها الجزائريون، تدهور وانخفض مستوى الحياة المعيشية، وهذا ما أدى إلى تفشي الأمراض الخطيرة، مع غياب وسائل مكافحتها. [1]

وانعكس سلبا على صحة الجزائريين، حيث أدى هذا إلى ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض والأوبئة في أوساط المعمرين والمسلمين الجزائريين، إذ بلغ عدد المصابين بالسل في مدينة الجزائر وحدها، ما بين سنتي 1913م و1925م حوالي 90 مسلما لكل 10000 ساكن، وفي أوساط المعمرين 21 أوروبي لكل 10000 ساكن. [2]

وبالرغم من إنشاء المستشفيات والمستوصفات، إلا أنها كانت تصب لغرضين رئيسيين، أولهما حماية المستوطنين من الأمراض المنتشرة في تلك الفترة، وثانيهما حتى لا تلام خارجيا على إهمالها للجزائريين، لذلك نجد أن الجزائريين عانوا من الأمراض الفتاكة إضافة إلى نسبة الوفيات التي كانت في ارتفاع مستمر. [3]

لم يقبل الجزائريون كذلك في الأغلب العلاج عند الطبيب الفرنسي لاعتبارات دينية، اجتماعية و نفسية ، لا في بيوتهم و لا حتى في المصحات أو المستشفيات، لانعدام الثقة في المستعمر.[4] و تقول الكاتبة ايفون توران بهذا الصدد بأن الأطباء الأوروبيين يقولون بأن الناس لا يقصدونهم من أجل إجراء الفحوص ، و أنهم لا يرون بشكل خاص سوى الأجانب ، و ليس لهم النفوذ الكافي على باقي المرضى لإقناعهم بمزايا تطبيبهم .[5] إلا اننا ندرك جيدا بأن هذا

---

[1] - حسينة حاميد، المرجع السابق، ص 71.

[2] - يمينة مجاهد، المرجع السابق، ص 180.

[3] - عبد القادر قندوز، الطب والأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي 1830-1914م، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2017م، ص92.

[4] - المرجع نفسه، ص 135.

[5] - تيران ايفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830م-1880م، تر: محمد عبد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص 326.

الكلام لا يعني اهتمام الأطباء الأجانب بصحة الجزائريين، بل كان بسبب خوفهم من انتقال الأمراض و الأوبئة إلى المستعمرين أيضا .

لجأ غالبية السكان الجزائريين إلى التداوي بالطرق التقليدية، مثل استعمال العشب باختلاف أنواعه، وسائر الحبوب النشوية، واللجوء في كثير من الأحيان إلى الرقية، والنار والتمائم. [1]

و ظل الطب التقليدي طوال القرن التاسع عشر و معظم القرن العشرين، الملجأ الذي يقصده الجزائريون للعلاج، و إلى جانب الوسائل التقنية المستعملة قديما أيضا كالفصد و الحجامة، كان لدى الأطباء الجزائريين لائحة للأدوية، ترتكز أساسا على الأعشاب الطبية، لمعالجة مختلف الأمراض أو الأعراض كالحمى و الإسهال و الجدري، و قد تم اللجوء إلى الحمامات و الينابيع الساخنة لإعادة تأهيل المرضى، إلا أن ممارسة هدا الطب كانت مقيدة بالخضوع إلى ترخيص من قبل الإدارة الاستعمارية، كما حظر أيضا ممارسة الطب التقليدي من طرف المستعمر، و أذن لعدد من المشعوذين لممارسة الطب، في عدة قرى دمرتها الحروب فحققوا على إثر هذا نجاحا كبيرا.[2]

وعلى الرغم من إختلاط العلم أحيانا عند بعضهم بالخرافة، نتيجة سياسة التجهيل وإدخال دراسة السحر والشعوذة ضمن تكون الطلاب في الزوايا، فقد أثبت الأطباء التقليديون الجزائريون جدارتهم في علاج العديد من الحالات المستعصية، حتى التي عجز الطب الفرنسي عن علاجها مع المستوطنين. [3]

[1] - حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 72.

[2] -مصطفى خياطي، الطب والأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، منشورات ANEP، الجزائر، 2014م، ص 59.

[3] - صليحة علامة، الطب الشعبي في المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، مجلة الدراسات التاريخية، مج 23، ع 2، 2023م، ص 700.

وبالتالي يمكن القول إنه لولا الطب التقليدي، لقضي على الجزائريين بعد تدهور الوضع الصحي، وانتشار الأوبئة نتيجة استعمار غاشم، تسبب له بالجوع وسوء التغذية والأمراض. [1]

ثانيا: الانعكاسات الثقافية:

يبدو أن هناك ارتباطا وثيقا بين الأسباب الاجتماعية، و التعليمية، و الواقع الثقافي، و إن الباحث في الثانية، سيجد أن الجزائر لم تعرف الأمية قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، حيث كانت كل الكتاتيب و الزوايا و المساجد تقوم بمهمتها في تعليم الأمة، و تنشئتها التنشئة العربية الدينية الصحيحة.[2] و قد استهدف الاحتلال من خلال حملته الشنيعة العلم و التعليم في الجزائر ، لإدراكه بأهمية هذا القطاع في توعية الشعب و تفتحه ، فقامت الإدارة الفرنسية بهدم و تدمير كل المدارس التي كانت قائمة في ذلك العهد ، من مساجد و كتاتيب و زوايا، و كل ما له علاقة بالتعليم ، إضافة إلى مصادرة الأوقاف، التي تعتبر الممول الأول بالنسبة للتعليم ، و نفي العديد من علماء الجزائر إلى الخارج ، و تحويل المساجد إلى كنائس و اسطبلات .[3]

فالحكومة في البداية نجدها تجاهلت قضية التعليم، فلم تنشغل إلا بمهمة إفناء العنصر الجزائري، وتحطيم قواه، وإخماد حركاته فما كان ينتهي هذا الدور، حتى فرغت البلاد من العلم بصفة تكاد تكون محققة، وأصبح الناس يتعلمون في ديارهم وكأنهم يرتكبون جريمة. [4]

حيث أصبحت نسبة المتعلمين من الأطفال الجزائريين ضعيفة جدا، بسبب مناهضة الفرنسيين للتعليم، وبعد ثورة عام 1871م، رأى جول فيري الذي كان وزيرا فرنسيا للتربية

---

[1] - صليحة علامة، المرجع السابق، ص 712.

[2] - بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 133.

[3] - ناصر بوقرو، آثار ومخلفات الاحتلال الفرنسي في الجزائر من 1830م إلى 1962م، المصادر (دراسات في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م)، مج 8، ع 2، 2023م، ص 31.

[4] - بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 133.

الوطنية حينذاك، بأن المدرسة ستكون سلاحا يتم من خلاله التغلب على الروح التي خلصت إلى هذه الثورة، فظهرت المدارس في المدن والقرى، لكن سياسة الدولة الرامية لغزو فكر الجزائريين بواسطة المدرسة، قد وجدت معارضة من المستوطنين الذين يرون بأن الجزائريين سيرفعون شعار الجزائر للعرب، إذا ما انتشر فيهم التعليم، ولم تكن توجد غير 404 مدرسة، كان يتردد عليها حوالي 46927 متعلما قبيل الحرب العالمية الأولى. [1]

لقد سخرت فرنسا التعليم لخدمة أغراضها الاستعمارية في الجزائر، فعملت على إيجاد نوع من التعليم يفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها، ويقضي على روح المقاومة، ويؤهل الجزائريين للخضوع للمستوطنين، لذا فقد حرصت على نسف مقومات المجتمع الجزائري بضرب الاسلام واللغة العربية، وتجهيل السكان وإفساد أخلاقهم وتمكين الثقافة الفرنسية، [2] وتدجين فئة معينة من الجزائريين لخدمة أغراضها الاستعمارية، وتبليغ رسالتها الحضارية التي أرادت نشرها في الجزائر. [3]

كما سارعت إلى إصدار العديد من التعليمات والمراسيم والقوانين، بهدف القضاء على اللغة العربية، وتغيير الوضع الثقافي الأصيل، بوضع ثقافي بديل ودخيل على المجتمع الجزائري. [4]

أما بالنسبة لتعليم أبناء المستوطنين، فقد كان يختلف تماما عن التعليم الخاص بالجزائريين، وهو تعليم يشبه التعليم السائد في فرنسا من حيث المستوى والمناهج الدراسية والإطارات التي تشرف على تسييره، حيث لم يعرف تعليمهم أية صعوبات، لا مادية ولا إدارية

---

[1] - بوبكر حفظ الله، المرجع السابق، ص 133.

[2] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص 149.

[3] - عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2014م، ص 114.

[4] - عادل سبع، المرجع السابق، ص 103.

فالميزانية متوفرة دائما، وعرف هذا التعليم بأنه موجه لخدمة الجالية الفرنسية وإسعادها وتلبية مطالبها. [1]

كان التمدرس في التعليم الابتدائي العمومي في الفترة ما بين 1921م إلى 1931م يتقدم ببطء نسبيا ، و كان المسلمون يمثلون ما يقارب ثلث العدد الإجمالي للتلاميذ في سنة 1928م ، في وقت كان فيه عدد السكان المسلمون يمثل نسبة 86,4% من مجموع السكان، و كان معظمهم موجودون في الأقسام المسماة بالأقسام الخاصة للمدارس الأهلية، أو الأقسام الملحقة بالمدارس العمومية الأوروبية ، و كان الأقلية يدرسون في أقسام تلاميذ الأوروبيين نفسها ، و بلغ العدد الإجمالي لهذه الأقسام الخاصة 690 قسم سنة 1930م من مجموع 4349 قسم ابتدائي، و هو ما يعني بأن الأقسام الخاصة بالجزائريين كانت مكتظة.[2]

كما نرى أيضا تفاوتا واضحا بين الجزائريين والأوروبيين بالنسبة لحاملي الشهادات الجامعية، فمثلا نجد أن عدد الأطباء الفرنسيون قدر ب 1824 مقابل 72 طبيبا جزائريا. [3] كان هذا التفوق بفضل تعليمهم الابتدائي الكامل والقوي، وتطور تعليمهم الثانوي والجامعي.[4]

ومع مستهل القرن العشرين سارت حملة المستوطنين ضد تعليم الجزائريين في ثلاث اتجاهات متكاملة فيما بينها، تمثل الاتجاه الأول في المطالبة بتحويل الإشراف على التعليم كليا إلى الولاية العامة، ذاك أن وضع المقررات و الإشراف الميداني على سير التعليم هو من صلاحيات الأكاديمية، و الاتجاه الثاني هو العمل على تقليص الاعتمادات المالية المخصصة لقطاع التعليم الخاص بالجزائريين، أما بالنسبة للاتجاه الثالث الذي تحركت فيه قوى الضغط

[1] - حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 75.

[2] - شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871م إلى اندلاع حرب التحرير 1954م، تر: محمد حمداوي، مج 2، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص-ص 852-853.

[3] - عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر دراسات في الحرية الوطنية والثورة التحريرية (على ضوء وثائق جديدة)، مج 7، ديوان المطبوعات، د.م، 2010 م، ص 336.

[4] - شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص863.

الاستيطانية، هو إفراغ مقررات تعليم الجزائريين من كل محتوى من شأنه إعداد المجتمع الجزائري لنهضة حقيقية، فالمستوطنون مصرون على الاحتفاظ بتفوقهم الثقافي ليبقوا متحكمين في مصير الجزائريين. [1]

تعرض تعليم الجزائريين أيضا إلى تضييق وتشويه، خاصة عندما أصبح المستوطنون هم المتحكمون في ميزانية المستعمرة، بواسطة المندوبيات المالية المشكلة أساسا من ممثليهم، وبالتالي يمكن القول، بأن مسألة تعليم الجزائريين لم تحض باهتمام من طرف إدارة الاحتلال في عهد الجمهورية الثالثة، أو في وقت آخر. [2]

لقد أدت سياسة فرنسا الاجتماعية والثقافية في الجزائر إلى نتائج رهيبة، تتلخص في انحصار تأثير الاسلام وتدهور واقع ومكانة اللغة العربية، واستفحال الأمية والجهل، وفساد أخلاق بعض الفئات، وعموم الفقر والجوع والمرض في كل مكان، إلى حد قل أن سمع بمثله من قبل، وسادت في المقابل لغة المستعمر وثقافته، وطغت مصالحه. [3]

بينما عاش المستوطنون الأوروبيون حياة الملوك في الجزائر، على حساب الجزائريين، فهم شكلوا مجتمعا راقيا مهيمنا على كل الهياكل المكونة للبنية الاجتماعية، وشكلوا في أغلبيتهم مجتمعا برجوازيا، كما كانوا يقفون ضد المسلمين، ويمنعونهم من اقتناء أي فرص تمكنهم من التعلم واحتلال مناصب راقية في البنية الاجتماعية. [4]

---

[1] - جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار دراسات في التاريخ المعاصر، مج 6، منشورات وزارة المجاهدين، د.م، 2009م، ص 149.

[2] - جمال قنان، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830-1944م، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، 2007م، ص 152.

[3] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص 282.

[4] - حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 66.

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.

حسب التصور الفرنسي، إنّ الاقتصاد الجزائري بكامله هو بصورة نموذجية اقتصاد مستعمرة للإسكان، و الاستثمار، و لضمان منفذ واسع لفائض السكان، [1] و قد أدت سياسة الاضطهاد الفرنسية و خاصة فيما يتعلق بالأراضي و فرض الضرائب، إلى تردي الأوضاع الاقتصادية للجزائريين، وزاد الأمر سوءا حدوث الجوائح و القحوط ، فتوالت الأزمات الاقتصادية على البلاد، و كان همّ المستوطنين تجريد الجزائريين من أراضيهم بشتى السبل، [2] فقد عملت فرنسا على إرضاء المستوطنين، و ذلك ما خلف أثار اقتصادية على الجزائريين، و حتى على المستوطنين أنفسهم في شتى المجالات الاقتصادية، من فلاحة، تجارة وصناعة، خاصة خلال فترة الحكم المدني، حيث نلاحظ في :

1. الجانب الفلاحي:

تعتبر الفلاحة عصب الحياة الاقتصادية للجزائريين قبل التواجد الاستعماري الفرنسي، وقد نتج عن سياسة مصادرة الأراضي التي انتهجتها السلطات الاستعمارية، تراجع مساحة أملاك الجزائريين الزراعية حوالي 3 ملايين هكتار عام 1880 م، إلى نحو 1,4 مليون هكتار عام 1940م، [3] حيث استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية، [4] وكان للاستيلاء على أراضي الفلاحين أثار سلبية متعددة على الاقتصاد المعاشي للريفيين، حيث بقيت في أيدي الجزائريين إلا بعض الأراضي الفقيرة في المرتفعات الجبلية المنعزلة، و النواحي الصحراوية النائية، و هذا ما نتج عنه تراجع في الانتاج الزراعي للجزائريين، و طبع بطابع

---

[1]-ليون فيكس، الجزائر حتف الاستعمار، تر: محمد عيتياني، منشورات مكتبة دار المعارف، بيروت، السنة، ص 2007.
[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص114.
[3]-بشير بلاح، المرجع السابق ، ص250.
[4]-المرجع نفسه، ص 251.

التقهقر، وانخفضت نسبة إنتاج المحصول الرئيسي للجزائريين هو القمح من 80% عام 1860م، إلى 44% سنة 1938م، كما أدت إلى هبوط حاد في تربية المواشي، بسبب مصادرة أراضي الرعي، واضطر الجزائريون إلى التخلي عن هذا الشكل من أشكال نشاطهم الفلاحي، كما توقفت هجرات قطعان المواشي الموسمية من الجنوب إلى الشمال. [1]

وباعتبار أن الأرض هي مصدر رزق الجزائريين، فإن طردهم منها و تحويلهم إلى أراضي قاحلة يعني حرمانهم من مصدر رزقهم، و هكذا فقد تحول الفلاح الجزائري في أرضه إلى خماس، أو عامل يومي أو موسمي، فاق عددهم مليون خماس عام 1919م، كانت أوضاعهم بائسة، و دخلهم لا يذكر يقع بين [2] 315 فرنك سنويا، وقد تعرض هؤلاء الخماسون و العمال الجزائريون لأبشع استغلال على وجه الأرض، امتدت ساعات عملهم إلى الرابعة صباحا لم يتجاوز أجرها فرنكات في منطقة معسكر مثلا عام 1933م .

كما أدت التشريعات و قوانين تفكيك الملكية الجماعية و تكوين الملكية الفردية إلى تدمير قطعان المواشي، و خاصة لمّا منع الجزائريون من استغلال الغابات ما حد من المراعي، كما حرموا من جمع الحلفاء، و قد تراجعت أعداد رؤوس الماشية التي كان يملكها الجزائريون في حوالى ربع قرن من نحو 17 مليون رأس عام 1887م، إلى أقل من13 مليون عام 1913م،[3] وفي هذا الوضع برز في المجتمع الجزائري فئات جديدة تعمل في القطاع الزراعي، إضافة إلى الخماسون، وهم المزارعون المتاجرون والعمال المأجورون، وقد دخل المستوطنون مؤسسات زراعية بديلا عن المشاركة في المحصول، لأن نظام المشاركة عادة ما يكون أكثر كلفة، فقبيل عام 1914م كان التمايز الاجتماعي بين الجزائريين قد احتد كثيرا، فبنية السكان الزراعيين تألفت من 1.777.603 من الملاكين (6.48 بالمئة)، و 107.637 من الزراعين

[1]- عبد الحكيم رواحنة، لمياء بوقريوة، السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية (1830-1900)و انعكاساتها على المجتمع الجزائري ، مجلة قبس للدراسات الانسانية و الاجتماعية ،مج5،ع1 ،2021،ص200.

[2]-بشير بلاح، المرجع سابق ص 250.

[3]-المرجع نفسه، ص-ص 250-251.

(3.5 %)، و1.147.476 من الخماسين (31.4%)، و598.743 من العمال أي (6.4%)، على أن النسبة العالية للملكيات 57.7 %، وهي ملكيات صغيرة في معظمها باعتبار أن 55% من المالكين يملكون أقل من 10 هكتارات، و تشكل النسبة العالية للخماسين مؤشرا حاسما عن تحول ملكية الأراضي الجزائرية إلى المكية الخاصة، نتيجة لتطبيق القوانين العقارية، التي قامت بتفتيت الملكية الجماعية، بتجزئة الأرض و فرنستها، مما يضعف أسس وجود الفلاحين، الذين كانوا مهددين دوما بالعبء الضريبي، تقلبات الطقس، و الأساليب الربوية التي يتعرضون لها مقابل رهن أراضيهم لصالح الأوروبيين. [1]

يمكن أن نطلق مصطلح الحجز القضائي على التأثير الذي مسّ الجزائريين في الفترة ما بين 1872–1873 م ، ولقد سبق أن اضطرت القبائل لبيع أرزاقها و التضحية بأغنامها، و الاقتراض ورهن الغلال قبل حصادها، و بالفعل كانت الجزائر تصدر رأسمالها و مصدر عيشها بكثافة في سنة 1872–1873م، كما تسبب الجفاف و البؤس في سنوات 1877–1878م إلى اضطرار الجزائريين إلى بيع الأغنام خلال تلك السنوات، و قيام التجار بتصديرها إلى مارسيليا، محققين بذلك أرباحا ضخمة، [2] كما ارتفعت قيمة القطع الأرضية نتيجة لقانون 1873م، و نجد أن حشر الجزائريين ومصادرة أملاكهم و دفعهم إلى البيع الإداري أو الحجز قد أحدث ارتفاعا في إيجار الأرض، أو في ثمن بيعها، وتراكم الطلب على الأراضي بفعل العروض المغرية، التي تقترحها المضاربة، و هذا ما عكس التدهور الاقتصادي للجزائريين.[3]

1- عمر حبري، حكيم عواج، المرجع السابق، ص40.
2- شارل روبير أجيرون، الجزائر المسلمون وفرنسا 1871-1914، الجزائر ،2007، ص688.
3 - شارل روبير أجيرون، الجزائر المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص688.

وبهذا فقد تحول غالبية الشعب الجزائري نتيجة لأوضاعه، إلى مجرد طبقة شغيلة لساعات طويلة، بأجور زهيدة، وهذا ما أكده تقرير لجنة التحقيق حول الملكية الجزائرية سنة 1900م، بقوله: [1] " **السقوط المستمر لكل الفئات التي كانت ميسورة الحال، و تدهور أوضاعها إلى مستويات لا تنفك تنخفض كل يوم أكثر فاكثر، فاضطروا للتحول إلى طبقة شغيلة** ".

ويعد الجانب الاقتصادي أحد أهم الجوانب التي تأثرت بسياسة الجمهورية الثالثة، خاصة في الجانب الزراعي، حيث برز قطاعان أحدهما قطاع عصري، يعتمد خاصة على انتاج الزراعات التي تتميز بالمنافسة، الاستثمار الزراعي، الربح العالي، و التي غالبا كانت موجهة للسوق الفرنسية، و قطاع تقليدي يقوم أساسا على زراعة الحبوب، و تربية الأبقار و المواشي و الأغنام، هذه الزراعات كانت موجهة أساسا للاستهلاك الذاتي، و التي غالبا ما تكون أدنى من جهة الاحتياجات الأساسية لاستهلاك العائلة، ويقوم الانتاج التقليدي على الوسائل البدائية، كما أدى الدخول العنيف للرأسمال الزراعي الفرنسي إلى إحداث انقلاب عميق وقوي على البنية الزراعية و النمط الانتاجي الفلاحي الذي يخدم المشروع الاستيطاني الفلاحي من جهة، ويهدف إلى ربط الزراعة الجزائرية بالاقتصاد الفرنسي سوقا و محصولا ليكون مكملا للاقتصاد الزراعي الفرنسي. وبدخول أسلوب الانتاج الرأسمالي إلى الجزائر خاصة في عهد الجمهورية الثالثة، كان يتم انجاز وحدة اقتصادية على حساب المئات من الهكتارات الموجهة لإنتاج الحبوب، الأمر الذي قلص المساحات المخصصة للمحاصيل المعاشية في مقدمتها القمح بـ 2.5 مليون هكتار سنة 1876، وإلى 1.9 مليون هكتار سنة 1916م، وبالتالي صعب تأمين المواد الغذائية الأساسية. [2]

---

[1]- عبد الكريم حرمة، المرجع السابق، ص 194.

[2]- عبد الكريم لكحل، السياسة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية و تأثيرها على الجزائر 1830-1930 المجازر ومصادرة الاراضي نموذجا، مجلة دراسات و ابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، مج15، ع1 ،2023، ص 435 .

بعدما استولى المستوطنون على أجود الأراضي الجزائرية طوروا قطاعا زراعيا حديثا، ساهم بنحو ثلثي الناتج العام للبلاد، وأهمل المحاصيل المعاشية وفي مقدمتها الحبوب، واتجه إلى التوسيع في زراعة وإنتاج المحاصيل التجارية، التي تخدم الاقتصاد الفرنسي والمصالح المادية للمستوطنين، وأهمها الأعناب لإنتاج الخمور، الحوامض والتبغ. [1]

- **الأعناب (الكروم):**

ظل القمح المحصول الأساسي للزراعة الجزائرية إلى أن ظهرت الاصابات بمرض الفيلوكسيرا على أشجار العنب بفرنسا، مما أدى إلى تراجع مساحتها من 2.5 مليون هكتار في 1870م إلى 1.8 مليون هكتار عام 1890م، فبدأ التوسيع الكبير في زراعة الكروم للتعويض عن ذلك، [2] كما أن رغبتها في زراعة الكروم كانت أحد العوامل الهامة وراء الاستحواذ على المزيد من الأراضي الفلاحية، لزرعها كروما تتحول إلى نبيذ، وقد أدى التطور الكبير في عملية الاستيطان إلى انتهاج المعمرين سياسة توسعية في زراعة العنب، على حساب محاصيل الحبوب خاصة القمح، و هذا ما ترتب عنه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب، و لقد كان هدف الإدارة الفرنسية و المعمرون هو تحويل البنية الزراعية التقليدية في الجزائر إلى بنية تجارية تعتمد في الأساس على زراعة الكروم.[3]

كما شهدت زراعة الكروم تطورا، وكانت تبدوا أكثر مما كانت عليه في سنة 1914م، وكأنها الأساس الاقتصادي للجزائر الفرنسية أو بارومتر ازدهارها، ولقد كتب لويس برتران في سنة 1931 يقول: " **الجزائر مزرعة الكروم واسعة تغطي بلد كبير كفرنسا، إنها معصرة خمور حقيقي** "، وتوسعت مساحات الكروم بلا توقف من 1924 م إلى 1935م، فارتفعت من 180.14 هكتار سنة 1923م إلى 271.373 هكتار سنة 1930م، ثم أصبحت 353.337

---

[1] - بشير بلاح، المرجع السابق، 253.

[2]-المرجع نفسه.

[3]-فؤاد عزوز، الانعكاسات العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830-1900، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، مج 16، ع 3 ،2020، ص-ص 144-145.

هكتار سنة 1932م، وإلى 399.512 هكتار سنة 1935م، و411.13 هكتار سنة 1939م، إن هذه الدفعة الصاعقة للكروم وانتاج الخمور الجارية التي ارتفع متوسط انتاجها سنويا إلى 6.853.000 هكتولتر في الفترة ما بين 1916-1920م إلى 18.371.000 هكتولتر في سنوات (1931-1935م)، فيما لم تتوسع مزارع الكروم في فرنسا إلا بنسبة 5 بالمئة من 1929م الى 1935 م، بينما توسعت في الجزائر بنسبة 76 %في الفترة نفسها. [1]

- **الحوامض:**

بدأ الاهتمام بزراعتها منذ خمسينات القرن 9 نظرا لملائمة الظروف الطبيعية وتحديدا في سهول متيجة، عنابة، سكيكدة، الشلف، المحمدية، وهران، وقد شهدت أهم توسع لها في ثلاثينيات القرن العشرين، وبلغت مساحاتها حوالي 50.000 هكتار، وانتاجها 500.000 طن، والصادرات نحو 150.000 طن سنويا.

- **التبغ:**

بدأ الاهتمام بزراعته لغرض التصدير منذ أواسط القرن 19، وتحديدا في بلاد القبائل الصغرى وإلى الغرب من بجاية وفي سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة، وحول قالمة وتلمسان ومعسكر وعين تموشنت، وقد بلغت مساحتها 21.600 هكتار عام 1929م، كلها تقريبا بيد المستوطنين وانتاجه حوالي 30.000 طن.

- **الحلفاء:**

اهتم بها المحتلون لقيمتها التصديرية وقد تركز استغلالها في السهول العليا الغربية وبلغ حجم صادراتها 140.000 طن سنة 1925 م.

- **الفلين:**

بدأ استغلاله في أواسط القرن 19 في جبال القل خاصة. [2]

---

[1]-شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة 1971الى اندلاع حرب التحرير، المرجع السابق، ص-ص 775-776.

[2]- بشير بلاح، المرجع سابق، ص-ص 254-255.

2. الصناعة :

من السهل أن نفهم أن الرأسماليين الفرنسيين يسعون وراء الأرباح ولم يصنعوا الجزائر، و هذا يتيح لهم من جهة نهب ثروات باطن الأرض لمصلحة صناعتهم في فرنسا، كما يتيح لهم في المقابل تصريف منتوجات مصانعهم، و في الواقع فإن فرنسا تتلقى جميع حاجياتها من الجزائر،[1] و لهذا قامت بإقامة شبكة من السكك الحديدية واستغلال المناجم ونقل المعادن.[2] لقد عرف استغلال المناجم الجزائرية توسعا كبيرا في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، التي وفرت الشروط الضرورية لذلك خاصة ما يتعلق بوسائل النقل، وجاء في تقرير الحكومة العامة للمندوبيات المالية دورة ماي 1903 م أن الإدارة لفتت انتباه المندوبيات المالية في عام1808م إلى التطور في الصناعة المنجمية في المستعمرة (الجزائر) خلال السنوات الأخيرة، و هذا بفعل الإمتيازات الممنوحة، و التي ارتفعت من 51 في 01 جانفي 1898م إلى 69 في 01 جانفي 1903م، و بالتزايد المعتبر بالنسبة لعمالة قسنطينة وحدها 227 سنة 1897م، 304 سنة 1898م، 465 عام 1899م، و 545 سنة 1900م، ويمكن تعليل ذلك بالأرباح المحققة في استغلال المناجم ومن أهم المعادن التي تحتويها المناجم. [3]

- **الحديد:**

اهتم به الفرنسيون كثيرا بعد الحرب العالمية الأولى لأنه يدخل في مختلف الصناعات الحربية، أول منجم للحديد كان منجم الونزة عام 1865 بتبسة، والذي ازدادت أهميته بعد ربطه بميناء عنابة، وإضافة إلى منجم الونزة اكتشف مناجم أخرى، منجم بوخضرة ومنجم فلفلة إضافة إلى تيزميرت، منجم باب التراب منجم دار الريح، منجم البارود بعمالة وهران، منجم الأرض عين سدونة، قوارية وغيرها من المناجم. [4]

---

[1] - ليون فيكس، المرجع سابق، ص 10.
[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص256.
[3]- عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص116.
[4]- المرجع نفسه، ص 117.

بلغ انتاج المناجم الجزائرية من الحديد سنة 1913م حوالي 308.6 ألف طن، ليرتفع إلى 1.662.506 طن سنة 1924م، ثم انخفض ما بين 1930-1935م بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية.

- **الفوسفات:**

يعتبر منجم الكويف الذي يقع على بعد 40 كلم شرق تبسة أكبر منجم لإنتاج الفوسفات، حيث بدأ استغلاله سنة 1893 م و سيطرت عليه شركة الكويف وسكرة ومزايتا على انتاجه، وبلغ انتاجه عام 1928 م ليصل إلى حوالي 572 ألف طن سنة 1935م. [1]

- **الزنك:**

بلغ انتاجه سنة 1913م حوالي 82.256 طن، انخفض إلى حوالي 54 ألف طن سنة 1925 م، ليصل إلى حدود 60 ألف طن سنة 1926م، وتأثر الانتاج بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929م ليصل إلى أدنى مستوياته سنة 1932م في حدود 4000 طن. [2]

3. التجارة:

نتيجة لمصادرة الأراضي و تطوير الزراعات التجارية و تدعيم البنى التحتية و توفر رؤوس الأموال بدأت فرنسا بجني ثمار هذه السياسة، حيث ارتفعت الصادرات الجزائرية أكثر، فقد انتقل مجمل الصادرات و الواردات من حوالي 365 مليون فرنك بين 1871-1875م إلى حوالي مليار فرنك سنة 1912م، أما الواردات الفرنسية فقد بلغت حوالي 560 مليون في حين لم تبلغ الصادرات سوى 385 مليون فرنك، وهكذا ارتفعت نسبة فرنسا في التجارة الخارجية الجزائرية بحيث أصبحت تمثل سنة 1912 م حوالي 80 % ، و ما يلاحظ أيضا التزايد المستمر للعجز في الميزان التجاري الجزائري لصالح فرنسا، من بين الأسباب التي أدت إلى

[1]- عبد الكريم رواحنة، المرجع السابق، ص 118.
[2]- المرجع نفسه، ص-ص 118-120.

هذا العجز الزيادة الكبيرة لعدد المستوطنين، حيث بلغ عددهم سنة 1929 م أكثر من 650 ألف مستوطن كان لهم دور في تطوير الاستهلاك الجزائري. [1]

- **الصادرات:**

طغت المشروبات الخمرية والكحولية على الصادرات الجزائرية، حيث فاقت 40 % من إجمالي الصادرات وظلت تحتل الصدارة سنة 1928 م، وفي هذه السنة تمثل قيمة 63 % من واردات فرنسا أي أن صادرات الخمور اكتسحت الأسواق الفرنسية، وتمثلت الصادرات إضافة إلى الخمور في: المواشي بنسبة 15 %، التبغ والقصب 8%، الخضر والفواكه 6 %، منتوجات غابية 5 %، زيت زيتون 3%، حبوب جافة وبطاطا 3 %، من مجموع الصادرات، إضافة إلى المعادن بلغت قيمة صادراتها حوالي 32 مليون فرنك. [2]

- **الواردات:**

أصبحت الجزائر خلال هذه الفترة سوق فرنسا الصناعية، وبلغت قيمة الواردات حوالي 320.563.067 فرنك، احتكرت نسبة 75.59 بالمئة، وأغلب هذه الواردات تتمثل في وسائل التجهيز والمواد المصنعة التي بلغت حوالي 223.957.802 فرنك منها حوالي 185.950.288 فرنك من فرنسا، إضافة إلى الواردات الحيوانية كذلك كان هناك عمليات استيراد الآلات الفلاحية، وقطع الغيار والأسمدة الكيماوية، والألبسة القطنية الجاهزة، وبلغت قيمة الواردات سنة 1928 م إلى 563 مليون فرنك، وتصدرت السيارات الريادة بحوالي 98 مليون فرنك. [3]

---

[1]-عبد الكريم رواحنة، المرجع السابق، ص124.

[2]- المرجع نفسه، ص125.

[3]- نفسه، ص-ص 124-127.

الخاتمة

انطلاقا مما سبق ذكره خلصنا إلى جلة من النتائج وهي كالتالي:

– منذ السنوات الأولى للاحتلال اعتبرت فرنسا الجزائر مستعمرة للإسكان، ولهذا فقد سعت منذ البداية على تشجيع الاستيطان الأوروبي في الجزائر، وذلك من أجل تثبيت ودعم احتلالها.

– سعى المستوطنون خلال فترة الحكم العسكري إلى بناء مستقبلهم في هذه الأرض وطالبوا بالعديد من الامتيازات، ومع سقوط فترة حكم نابليون الثالث وقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، تغير نظام الحكم في الجزائر واستبدل بنظام حكم مدني، وبهذا فقد تحقق مراد المستوطنين الذي طالبوا به كثيرا وأصبحت لديهم سلطة ومكانة في البلاد.

– اتخذت سياسة الاستيطان طريقا جديدا خلال فترة الحكم المدني، وعملت فرنسا على إعطاء العديد من الامتيازات للمستوطنين والسعي من أجل كسب رضاهم، وتوفير محيط ملائم لهم، كما يدعوا لاستقطاب المزيد من المستوطنين للعيش في الجزائر.

– قامت فرنسا بالعديد من الإجراءات لدعم المستوطنين من خلال استصدار جملة من القوانين، أهمها قانون فارني سنة 1873م الذي أقام الملكية الفردية للأرض مكان الملكية الجماعية، سعى هذا القانون لتفكيك وحدة القبيلة و الاستيلاء على عدد أكبر من أراضي الجزائريين و توزيعها على المستوطنين، تبعته عدة قوانين تهدف لنفس النتيجة ، كما لا ننسى الإجراء الأكثر خطورة و هو القانون الذي منح الجزائر استقلالها المالي سنة 1900م، و الذي جاء لدعم الشرعية السياسية للمستوطنين داخل الجزائر، حيث انتقلت السلطة الفعلية إلى يد النواب الأوروبيين في المجلس المالي.

– عملت فرنسا كذلك على تقديم امتيازات اقتصادية ومالية للمستوطنين، فبالإضافة لتوفير الأراضي الزراعية لهم، قامت بعدة استثمارات عن طريق الشركات والبنوك، وقامت بتحويل الاقتصاد التقليدي الجزائري إلى اقتصاد رأسمالي يهدف لخدمة الاقتصاد الفرنسي، كما قامت

ببناء المراكز الاستيطانية وشق الطرق وتسهيل حركة النقل والتجارة، وأثقلت كاهل الجزائريين بالضرائب من أجل تقديمها للمستوطنين.

– لعبت السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر دورا هاما في احداث اختلال سيء في المجتمع والاقتصاد الجزائري، بينما عاش المستوطنون حياة امتلكوا فيها كل الحقوق المسلوبة من الجزائريين، وكانوا أسياد الجزائر الحقيقيين في أرض ليست أرضهم.

– في النهاية، يمكننا أن نقول أن الاستيطان قد أدى إلى تدهور الظروف المعيشية للجزائريين، و لكن كل فعل له رد فعل، هذا ما دفع الشعب الجزائري إلى القيام بالثورة التحريرية لاحقا لمقاومة الاستيطان و الاستعمار.

قائمة

الملاحق

الملحق رقم1: يمثل مجموعة من مواد قانون فارني. [1]

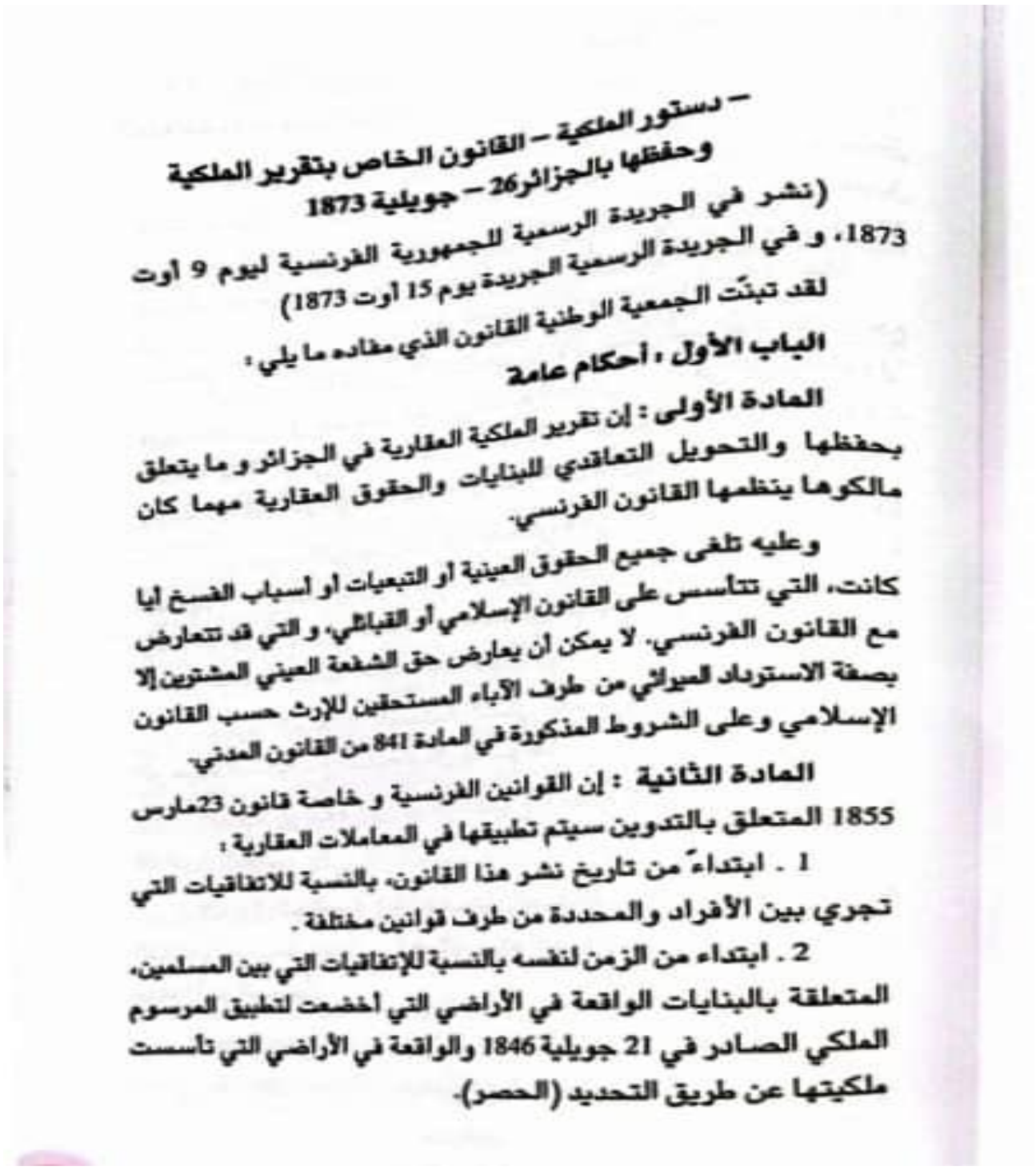

– دستور الملكية – القانون الخاص بتقرير الملكية وحفظها بالجزائر26 – جويلية 1873

(نشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية ليوم 9 أوت 1873، و في الجريدة الرسمية الجريدة يوم 15 أوت 1873)

لقد تبنّت الجمعية الوطنية القانون الذي مفاده ما يلي :

الباب الأول : أحكام عامة

المادة الأولى : إن تقرير الملكية العقارية في الجزائر و ما يتعلق بحفظها والتحويل التعاقدي للبنايات والحقوق العقارية مهما كان مالكوها ينظمها القانون الفرنسي.

وعليه تلغى جميع الحقوق العينية أو التبعيات أو أسباب الفسخ أيا كانت، التي تتأسس على القانون الإسلامي أو القبائلي، و التي قد تتعارض مع القانون الفرنسي. لا يمكن أن يعارض حق الشفعة العيني المشترين إلا بصفة الاسترداد العيراثي من طرف الآباء المستحقين للإرث حسب القانون الإسلامي وعلى الشروط المذكورة في المادة 841 من القانون المدني.

المادة الثانية : إن القوانين الفرنسية و خاصة قانون 23مارس 1855 المتعلق بالتدوين سيتم تطبيقها في المعاملات العقارية :

1 . ابتداءً من تاريخ نشر هذا القانون، بالنسبة للاتفاقيات التي تجري بين الأفراد والمحددة من طرف قوانين مختلفة .

2 . ابتداء من الزمن لنفسه بالنسبة للإتفاقيات التي بين المسلمين، المتعلقة بالبنايات الواقعة في الأراضي التي أخضعت لتطبيق المرسوم الملكي الصادر في 21 جويلية 1846 والواقعة في الأراضي التي تأسست ملكيتها عن طريق التحديد (الحصر).

[1]- نادية زروق، المرجع السابق، ص-ص 203-211.

وتغطية لائحة (كشف) الضرائب، يطلب منهم بأن يضع وتحت تصرفه جميع السجلات و البطاقات و الاستعلامات التي تكون ضرورية له في أداء مهمته ، وهذا في أجل خمسة عشر يوما تقريبا، ثم يصدر تبعا لذلك قرارا يتضمن اليوم الذي سينتقل فيه إلى الأماكن .

وينشر هذا القرار و يطبق باللغتين الفرنسية و العربية، في نفس ظروف (شروط) و أماكن القرار الصادر تنفيذا للمادة الثامنة .

المادة 11 : في اليوم الذي أشار إليه في قراره، يقوم المندوب المحقق (le commissaire enquêteur) بزيارة إلى هذه الأماكن مصحوبا بمهندس وبمترجم إذا اقتضى الأمر.

ويستقبل جميع الطلبات والعرائض والشهادات والوثائق الإثباتية المتعلقة بملكية واستحقاق الأرض بحضور (رئيس البلدية) وممثلين عن المجلس البلدي أو رئيس الجمعة (adjemm) وممثلين عنها، وفي جميع الأحوال حضور قاضي إذا دعت الحاجة أو أمناء آخرين للعقود. ويوفق بين ادعاءات الوثائق التي في حوزته وبين الحدود المبينة في الأرض من طرف المدعين حقهم في قطع الأرض المشغولة سواء على الشيوع (مشاعا) بين مجموعة، أو مخصوصة (privativement) من طرف شخص واحد.

وبعدما يقوم بهذه العملية الأولى، يسجل حقوق كل شريك في الملك أو شريك في وضع اليد (coocupant) بدون تحديد عناصر القسمة (التوزيع) التي لا يمكن إن تتواصل إلا بعد تسليم صفات الملكية والفرنسية، بمقتضى المادة 815 من القانون المدني، كما ذكر في المادة الرابعة من هذا القانون.

ويتم تمثيل القصر والنواهي (les interdits) وجميع للأطراف غير الحاضرة من طرف أوليائهم الشرعيين أو القانونيين (معنيين من طرف القضاة) أو من طرف وكلائهم أو القضاة أو أي شخص أخر يتمتع بالتمثيل الشرعي بموجب القانون الإسلامي.

المادة 12 : يذكر المندوب المحقق في محضره الرسمي و يصف إدارة الأملاك جميع البيانات الشاغرة طبقا لأحكام المادة الثالثة المذكورة أعلاه.

المادة 13 : وبعد انتهاء العمليات تودع نسخة من المحضر الرسمي، الذي حرره المندوب المحقق، بين يدي قاضي الصلح (juge de paix) أو إذا لم يوجد فرئيس البلدية أو الحاكم الفرنسي للدائرة.

كما تودع أيضا نسخة مترجمة إلى اللغة العربية عن هذا المحضر الرسمي بين يدي رئيس الجمعة (adjemm) أو المساعد البلدي، وإذا لم يوجد فبين يدي القاضي.

ويعلم المعنيون بهذه الودعات عن طريق منشورات و مطبوعات مشابهة لتلك المبينة في المادة الثامنة.

المادة 14 : خلال ثلاثة أشهر و ابتداء من تاريخ نشر المنشورات و المطبوعات المذكورة أعلاه، يمكن لكل معني أن يطلع على المحضر الرسمي سواء بنفسه أو عن طريق وكيله وأن يبدي ملاحظاته عليه التي يراها ملائمة.

المادة 15 : يتم استلام الاعتراضات على إثباتات المندوب المحقق من طرف أمناء المحضر الرسمي خلال هذا الأجل المحدد بالمادة و تدون فورا عقب العقد المذكور في سجل مرقم و موقع عليه من طرف المندوب المحقق المذكور.

المادة 16 : عند نهاية الأجل المحدد بالمادة 14 ينتقل المندوب المحقق مرة أخرى إلى الأماكن، و يجب أن يتم إشعار جميع المعنيين قبل 15 يوما على الأقل بواسطة وسائل الإشهار المشار إليها في المادة الثامنة، من أجل معاينة موضوع الاعتراضات و المصالحة بين الأطراف وإتمام طلباته نهائيا.

المادة 17 : كل ما يتعلق بالإثبات والاعتراف وتأكيد الملكية المملوكة بصفة خاصة وغير مسجلة بعقد موثق وإداري، تشرع مصلحة الأملاك، بناءا على طلبات المندوب المحقق، في تأسيس صفات مؤقتة للملكية باسم الأفراد (الأشخاص) الذين حقوقهم ليست مسجلة.

ويجب أن تتضمن هذه الصفات مع مخطّط مؤيّد طبيعة وموقع البناية وحدين (حدود) على الأقل لكل بناية؛ وفي حالة الشيوع يذكرون أسماء جميع الورثة الشركاء في الملك وكذا حصصهم (نصيب) كل ذي حق (من له حق فيها).

ويجب أن تتضمّن كل صفة إلحاق اللقب العائلي الحالة المدنية بالاسم و الكنية التي عُرِف بها سابقا كل أهلي صرّح بأنّه مالك في حالة لم يكن له اسم ثابت (محدّد) ويكون الاسم المختار من قبَل الأهلي أو، في حالة غيابه، من قبل مصلحة الأملاك يكون بقدر الإمكان هو اسم قطعة الأرض التي تُمنح إليه.

إنّ إعلان هذه العمليات يتم عن طريق المناشير والمطبوعات، كما ذُكِر في المادة الثامنة.

المادة 18 : تمنح ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ النشر لكل طرف معني ليعترض أمام المحاكم النظام القضائي الفرنسية على عمليات المفوض المحقق و الصلاحيات المتخذة من طرف مصلحة الأملاك بناء على طلبات المفوض المحقق بموجب المادة السابعة عشر(17) لكن فقط بقدر ما تطعن هذه الصلاحيات في الحقوق العينية.

وعند نهاية هذا الأجل تصبح الصفات غير المعترض عليها نهائية فتسجل فورا وتدون بمصاريف (بنفقة) أصحاب الحق وبرعاية مصلحة الأماكن وهي تشكل ابتداء من تاريخ تدوينها لأ نقطة الانطلاق الوحيدة للملكية باستثناء جميع الحقوق المتقدمة كما ذكر في المادة الثالثة (3).

وحالما يتم البث النهائي في الاعتراضات يتم الحفاظ على الصفات التي تقوم عليها كما هي أو إعادة كتابتها من جديد بالاعتماد على القرارات المدخلة؛ ثم تدوّن و تسلّم بنفس الطريقة التي سلّمت ودونت بها الصفات التي لم تسجّل عليها اعتراضات.

وانطلاقاً من هذه التدوينات سيقدم (سيعرض) قانون 23 مارس 1855 جميع أحكامه.

المادة 19 : يتعيّن على كل دائن رهني أو مطالب (مدّعي)بحق عيني في البناية وبمجرد انقضاء الأجل لأ أن يسجل أو يدون صفاته في مكتب رهون وضعيات الأملاك (oche' ques de la situation des biens) (recouvellements des hyp قبل تدوين الصفة الفرنسية.

ويجب أن تتضمّن هذه التدوينات أو التسجيلات أو تجديدات التسجيل السابقة الذكر يجب أن تتضمن الأسماء والألقاب المدونة في الصفات المؤقتة المثبتة طبقا للمادة 17.

لا يمكن لحافظ الرهون أن يدوّن أي عقد تخلية ملكية (propriété acet translatig de)يعقب تسليم الصفات الفرنسية إذا لم يحتوي على ألقاب الأطراف المتعاقدين.

الفصل الثاني : فيما يخص الإجراء المتعلق (تعيين) الملكية الفردية

المادة 20 : في جميع الحالات التي ينطلق فيها الأمر بتعيين الملكية الفردية على الأراضي المشغولة من قبل القبائل أو القرى (الدوار) بصفة جماعية يشرع فيه طبقا للقيود المبنية في المواد 8 و9 و10 و11 المذكورة أعلاه و يخضع محضر المفوض المحقق الرسمي مرفوقا بملف للتحقيق كاملا ومخطط قطعة الأرض ويسجل (رضي يخضعون لموافقة الحاكم للعام المدني في مجلس الحكومة.

يتم اتخاذ قرار الموافقة في اجل شهرين ابتداء من تاريخ تسليم ملف لأمانة مجلس الحكومة.

يشرع في تأسيس الصفات الاسمية الملكية من طرف مصلحة الأملاك مباشرة بعد موافقة الحاكم العام المدني، وترفق هذه الصفات بمخططات. وفي حالة الشيوع المسجل يجب أن يذكر في الصفات إلى جانب اسم كل شريك لأ الحصة التي له فيها الحق و بدون تطبيق هذه الحصة على أي من أطراف البناية.

العادة 21 : تسجل و تدون الصفات الفرنسية على نفقة صاحب الحق (المستفيد) تحت رعاية مصلحة أملاك تحت الشروط المذكورة في المادة الخامسة (5).

العادة 22 : تسجل إدارة الأملاك في سجل تقويم البنايات التابعة للدولة جميع الممتلكات المصرح بشغورها أو انعدام وجود وارثها طبقا للمادتين 3 و12 في حالة لم يتم المطالبة بها بصفة قانونية في الأجل المحدد في المادة 15.

العادة 23 : إن هذا القانون لا يطبق على الأملاك الموقوفة (Biens-séques) لكن إذا رفع الوقف (عن كل أو أجزاء من هذه الأملاك) تسلم صفات فردية (شخصية)فورا للمعنيين في الصيغ المذكورة أعلاه.

العادة 24 : إن جميع أنواع النفقات المتطلبة في إثبات و تعيين الملكية الفردية في كل دائرة تكون من نفقة ميزانية الضرائب الإضافية على القبائل.

الباب الثالث ، أحكام انتقالية

العادة 25 : ابتداء من تاريخ إصدار (نشر) هذا القانون و إلى غاية تسليم الصفات الفرنسية المؤقتة المذكورة في المادة 17 يجب أن يتم إشعار إدارة الأملاك بكل تحويل للبنايات من الأهالي إلى الأوروبيين في سبيل الحصول اللاحق على صفة فرنسية بعد إتمام الإجراءات التالية.

العادة 26 : بصرف النظر عن التدوين (transcription) الذي يخضع إليه بحكم قانون 23 مارس 1855 والإرتهانات المنصوص عليها في القانون المدني، فان أي طرف ثالث واضع اليد أو مالك جديد ينشر على نفقته.

مرتين على الأقل وبفارق زمني يعادل شهرا صورة من عقده باللغة الفرنسية والعربية في جريدة المبشر وفي أحد جرائد الدائرة أو إذا لم توجد فأحد جرائد المقاطعة التي تقع فيها الممتلكات المشتراة.

ويقدم المشتري صورة مشابهة لوكيل الجمهورية المقاطعة المذكورة. الذي يتولى إيداء لا كما هو مذكور في المادة 13 بنفس الشروط.

العادة 27: في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ الإعلان الإيداع ، يلزم كل شخص يريد أن يحتج (يطالب) على كل أو جزء من الملكية المباعة له فيها حق عيني مقتضى القانون الإسلامي أو مطالب (مدعي) بأحد الحقوق المذكورة في المادة الثانية من قانون 23 مارس1855 وكل بائع أو مشتري بالوفاء (rachat) يلزم بتقديم احتجاجه (مطالبته) بين يدي أحد أمناء نسخة عقد البيع الذي يقوم بتسجيل هذا الاحتجاج في السجل المخصص لهذا الغرض بنفس التاريخ الذي تكون فيه.

العادة 28 : يعطى إعلان عن الاحتجاج بلا تأخير إلى وكيل الجمهورية الذي يشعر به الأطراف المعنية في مساكنها المذكورة في النسخة المنشورة.

العادة 29 : في الحالة التي تعين فيها (تؤدى) الحقوق المبينة وكذا التي ذكرت أنفا ليس السعر وإنما شروط العقد ذاتها وعندما يعترف بأنها مؤسسة (منشأة) من طرف البائع، سيكون للمشتري الحق سواء في الاستمرار في شراء بيقاء تحت الشروط والأعباء التي ظهرت أو فسخه إلا طعنه ضد البائع لأجل النفقات والمصروفات الصحيحة الظاهرة فجأة و كل الأضرار (التعويضات)، عند الاقتضاء.

و إذا كانت على العكس الحقوق التي ظهرت مرفوضة من طرف البائع فان هذا الأخير يلزم في أجل انقضاء شهر برفع الدعوى الموجهة لإخلاء البناية منه بمجرد فسخ البيع وكل شئ تحت مسؤوليته.

العادة 30 : إذا لم يقدّم أي احتجاج أو اعتراض في المهلة المذكورة في المادة 27، فان الاحتجاجات أو الاعتراضات اللاحقة لن تشرع للمطالب بالحق إلا دعوى على السعر، إذا لم يدفع، وإذا دفع، أو دعوى مباشرة و شخصية ضد البائع.

الملحق رقم 2: خريطة المناطق التي مستها المصادرات التي جاءت في أعقاب انتفاضة 1871م. [1]

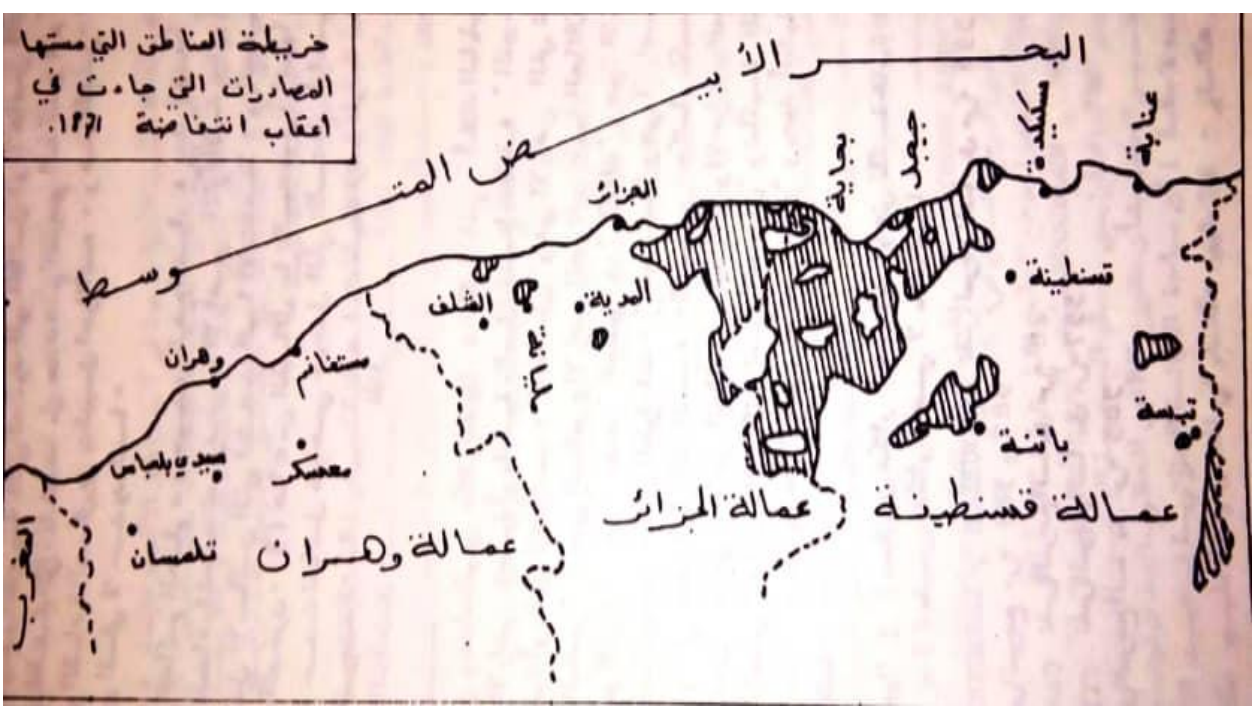

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 76.

الملحق رقم 3: نتائج نشاط الاستيطان الرسمي حسب السنة من 1871م إلى 1895م. [1]

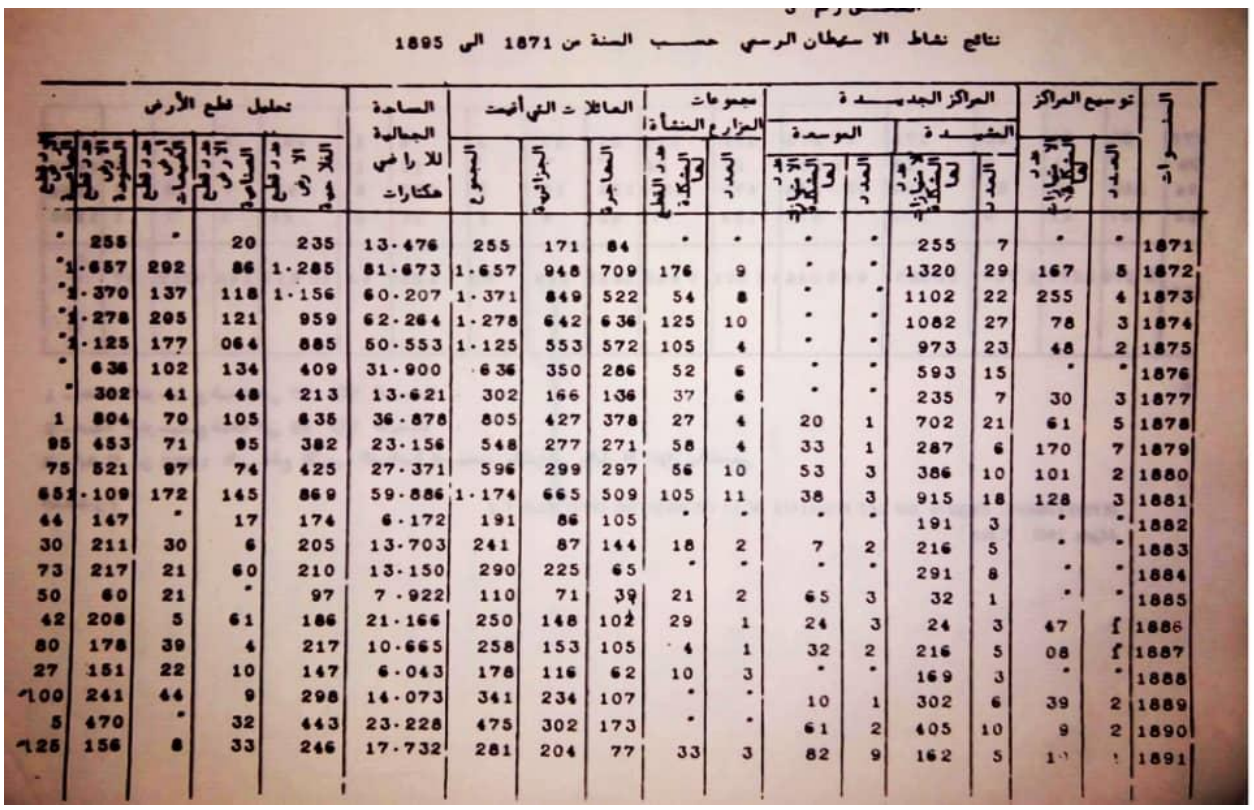

نتائج نشاط الاستيطان الرسمي حسب السنة من 1871 الى 1895

السنوات	توسيع المراكز		المراكز الجديدة				مجموعات الزارع المنشأة		العائلات التي أقيمت			الساحة الجمالية للأراضي هكتارات	تحليل قطع الأرض				
			المعهدة		الموسعة												
	العدد	قطع الأراضي	العدد	قطع الأراضي	العدد	قطع الأراضي	العدد	قطع الأراضي	المجموع	البرانية	العاصرة		قطع الأراضي الفلاحية	قطع الأراضي الصناعية	قطع الأراضي التجارية	قطع الأراضي السكنية	قطع الأراضي المجموع
1871	*	*	7	255	*	*	*	*	255	171	84	13·476	235	20	*	255	*
1872	5	167	29	1320	*	*	9	176	1·657	948	709	81·673	1·285	86	292	657·1	*
1873	4	255	22	1102	*	*	8	54	1·371	849	522	60·207	1·156	118	137	370·1	*
1874	3	78	27	1082	*	*	10	125	1·278	642	636	62·264	959	121	205	278·1	*
1875	2	48	23	973	*	*	4	105	1·125	553	572	50·553	885	064	177	125·1	*
1876	*	*	15	593	*	*	6	52	636	350	286	31·900	409	134	102	636	*
1877	3	30	7	235	*	*	6	37	302	166	136	13·621	213	48	41	302	*
1878	5	61	21	702	1	20	4	27	805	427	378	36·878	635	105	70	804	1
1879	7	170	6	287	1	33	4	58	548	277	271	23·156	382	95	71	453	95
1880	2	101	10	386	3	53	10	56	596	299	297	27·371	425	74	97	521	75
1881	3	128	18	915	3	38	11	105	1·174	665	509	59·886	869	145	172	109·1	651
1882	*	*	3	191	*	*	*	*	191	86	105	6·172	174	*	*	167	44
1883	*	*	5	216	2	7	2	18	241	87	144	13·703	205	6	30	211	30
1884	*	*	8	291	*	*	*	*	290	225	65	13·150	210	60	21	217	73
1885	*	*	1	32	3	65	2	21	110	71	39	7·922	97	*	21	60	50
1886	47	[illegible]	3	24	3	24	1	29	250	148	102	21·166	186	61	5	208	42
1887	08	[illegible]	5	216	2	32	1	4	258	153	105	10·665	217	4	39	178	80
1888	*	*	3	169	*	*	3	10	178	116	62	6·043	147	10	22	151	27
1889	39	2	6	302	1	10	*	*	341	234	107	14·073	298	9	44	241	100
1890	9	2	10	405	2	61	*	*	475	302	173	23·228	443	32	*	470	5
1891	1··	·	5	162	9	82	3	33	281	204	77	17·732	246	33	8	156	125

1892	1	15	4	265	1	8	2	17	95	210	305	17 273	171	100	34	35	270
1893	2	11	*	*	1	15	*	*	*	26	26	1 285	16	9	1	*	26
1894	2	28	7	280	8	160	3	18	129	350	479	25 ·578	422	54	10	385	94
1895	1	7	3	88	3	31	1	4	52	77	129	4 571	100	9	21	107	22
المجموع	47	1212	248	10 619	43	639	90	949	5655	7 646	13 301	643 546	10385	1 757	1277	12 076	1225

1 - هذا التوسيع طبعه طى 37 مركزا قديما .

2 - هذا التوسيع طبعه طى 39 مركزا قديما .

3 - ابتداء من 1879 فان قطع الأرض الصناعية قد بيعت بالتراضي مقابل الالتزام بالتعمير

[1] - صالح عباد، المرجع السابق، ص-ص 139-140.

الملحق رقم 4: توزيع السكان الجزائريين في القطاع الزراعي خلال سنة 1901م. [1]

توزيع السكان الجزائريين في القطاع الزراعي خلال سنة 1901.

ملاكون	إجمالي: رجال – نساء – أولاد 1.768.000	النسبة المئوية من السكان الزارعين 54.7٪	اليد العاملة 620.899	النسبة المئوية بين السكان العاملين 54,7٪
مزارعون	107.499	%3,3	37.455	%3,3
خماسون	998.935	%30,98	350.715	%30,98
عمال	356.128	11,02	151.108	%11,02
المجموع	3.230.562	%100	1.116.177	%100

[1] - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج 2، المرجع السابق، ص 16.

الملحق رقم 5: توزيع المعمرين في المدن الجزائرية سنة 1940م. [1]

[1] - ا حميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 140.

الملحق رقم 6: مدرسة قرآنية في منطقة القبائل. [1]

11 - مدرسة قرءانية في منطقة القبائل.

[1] - شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1954، المرجع السابق، ص 244.

قائمة
المصادر
والمراجع

❖ **قائمة المصادر:**

1. ألكسي دو طوكفيل نصوص عن الجزائر فب فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات، الجزائر ،2008م.
2. فرحات عباس، ليل الاستعمار، تر: أبوبكر رحال، منشوراتANEP ، الجزائر ،2005.

❖ **المراجع:**

❖ **الكتب بالعربية:**

1. أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، دار البصائر، الجزائر، 2007.
2. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930، ج2، ط 4، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،1992.
3. أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج5، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998.
4. أجيرون شارل روبير، الجزائر المسلمون وفرنسا 1914-1971، ط خ، ج1، دار الرائد للكتاب ،2007.
5. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت ،1972.
6. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصر من انتفاضة 1971 إلى اندلاع حرب التحرير، تر: محمد حمداوي وابراهيم صحراوي، دار الأمة، 2013.
7. أشنهو عبد الطيف، تكون التخلف في الجزائر ومحاولة دراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، تر: نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر، الجزائر، 1997م.
8. إيفون تيران، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة المدارس والممارسات الطبية والدين 1830-1880م، تر: محمد الكريم أوزغلة، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر،2007م.
9. برليان أندري، لاكوست إيف، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: إسطمبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1984م.
10. بطاش علي، الاستدمار في الجزائر 1830-1900، د ن، د م، 2012م.
11. بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر،2006.

12. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013.
13. بن صحراوي كمال، معجم المقاومة منذ الاحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن: شخصيات – أماكن-أحداث-معارك، ط 1، منشورات ألفا، الأردن ،2020.
14. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت ،1997.
15. بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية،2007.
16. التميمي خلف عبد الملك، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب – فلسطين – خليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة، د ط، عالم المعرفة ،1978.
17. جلال يحيى، السياسة الفرنسية في الجزائر من 1830الى 1959، دار المعرفة، القاهرة، 1959.
18. حربي محمد، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، موفر للنشر، الجزائر ،2008.
19. خياطي مصطفى، الطب و الأطباء في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، منشورات ANEP، الجزائر ،2014 .
20. الدالي محمد بن موسى بن مصطفى، الوطن والاستيطان: دراسة فقهية، مكتبة الرشد، الرياض ،2013.
21. زروق نادية ، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر 1870-1900 ،دار الهومة ، الجزائر،2019.
22. زوزو عبد الحميد ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939،نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007.
23. زوزو عبد الحميد ، محطات في تاريخ الجزائر المعاصر دراسات في الحرية الوطنية و الثورة التحريرية على ضوء وثائق جديدة ،مج ،ديوان المطبوعات ،م ،2018.
24. طرشون نادية ، الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي –أثناء الاحتلال -، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954،2007.
25. عباد صالح ، المعمرون و السياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، 1984.
26. العسلي بسام ، الماريشال بيجو 1784-1849، ط2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1982.
27. العسلي بسام الأمير عبد القادر الجزائري ، دار النفائس ، ط 3 ، بيروت ، 1972 .

28. علمي سعيد ، الاستعمار و العمران : السياسات الاستيطانية و العمران في الجزائر ، تر: نسرين لولي و محمد رضا بوخالفة ، ج 1 ، الخطاب ، 2013.
29. عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ – ما قبل التاريخ الى 1962الجزائر خاصة -، دار المعرفة ،الجزائر ،2009.
30. عمورة عمار ، موجز تاريخ الجزائر ، دار ريحانة ، الجزائر ،2002.
31. عميراوي ، أحميدة وأخرون ، آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954) ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1945م ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ،2007.
32. غربي الغالي و آخرون ، العدوان الفرنسي على الجزائر – الخلفيات و الابعاد-، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية ، ثورة اول نوفمبر 1954 د م ، 2007.
33. قنان جمال ، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830-1944، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007.
34. قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار ، دراسات في التاريخ المعاصر، مج6، منشورات وزارة المجاهدين ، د م، 2009 .
35. ليوزو كلود ، العنف و التعذيب و الاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية ، تر :الصادق عماري ، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2007.
36. ليون فيكس ، الجزائر حتف الاستعمار ، تر: محمد عيتياني ،منشورات مكتبة دار المعارف ، بيروت ،د ت .
37. المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، ط1، دار الكتاب ،الجزائر ، 1963.
38. المدني أحمد توفيق ،هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ،1963.
39. مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1954)، ديوان المطبوعات، الجزائر،2013.
40. مياسي ابراهيم ، مقاربات في تاريخ الجزائر 1830-1962، ط2، دار الهومة ، الجزائر.

❖ **المصادر و المراجع باللغة الفرنسية:**

❖ **الكتب بالفرنسية :**

1. Combon jules, Le gouvernement général de l'algérie 1891-1877 , librairie champion algérie, jourdon, 1819
2. Djamal karchi, colonisation et politique d'assimilation en algérie 1830-1962, casbah edition, Alger, 2005
3. Linares claude et Lima- boutin danielle, Lémigration italienne 1830à1914 causes condition et conséquence socio-économiques, paris, 2008
4. Mostafa lacheref, L'algérie nation et société cahiers libres 1972

❖ **المجلات:**

1. أبرير حمودي، القوانين والتحفيزات الفرنسية والصهيونية ودورها في تطور الاستيطان في الجزائر وفلسطين 1950/1850 دراسة مقارنة في الآثار والنتائج، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، مج 14، ع1، 2021.

2. بختاوي خديجة، قانون وارني و الملكية الفردية من خلال مخطوطات أرشيفية، المجلة الجزائرية للمخطوطات، ع1، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس ،2014.

3. بلعربي نورالدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962م، مجلة العصور، مج18، ع2، خميس مليانة،2019.

4. بليل محمد، التشريع العقاري الاستعماري في الجزائر في الجزائر خلال القرن التاسع عشر القطاع الوهراني، مجلة عصفور، ع 17/16، 2010.

5. بوشناقي محمد، آثار السياسة الاستيطانية الفرنسية على المجتمع الجزائري، حوليات التاريخ والجغرافيا، مج2، ع2، كلية العلوم الانسانية ،2007.

6. بوقرة ناصر، آثار ومخلفات الاحتلال الفرنسي في الجزائر من1830-1962، المصادر دراسات في المقاومة الشعبية الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مج8، ع2، 2023.

7. جبري عمر، عواج حكيم، أثر السياسة الاستيطانية في تفكيك المجتمع الجزائري (1830-1930)، مجلة تاريخ المغرب العربي مخبر الوحدة المغاربية، مج6، ع1، 2020.

8. حداد سارة، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر بداية القرن العشرين (1900-1919) ، مجلة تاريخ المغرب العربي ، مج9، ع1، 2023م.

9. حضري بن الصغير يمينة، سياسة التوغل الاستعماري الفرنسي بمنطقة وادي ريغ ،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ،مج7،ع3،جامعة غرداية ،2014.

10. حفظ الله بوبكر، بن فاطمة سامية ، الهجرة الجزائرية الى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962 قراءة في الاسباب و الدوافع ،مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،ع27، 2017م.

11. داعي محمد ، الاستيطان و الأقلية الأوروبية في الجزائر ، مجلة متون ،مج12،ع2،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة مولاي الطاهر سعيد،2020.

12. دحماني توفيق، قسنطينة عشية الاحتلال الفرنسي 1837 من خلال وثائق نادرة، مجلة الدراسات التاريخية، مج11، ع1، جامعة الجزائر2، 2012.

13. رفراف شهرزاد، سياب خيرة، التشريعات العقارية الفرنسية أداة لسلب أملاك الجزائريين بين 1830-1873 دراسة في المحتوى و التاريخ، مجلة الأحياء، مج20، ع26، جامعة طاهري محمد ، بشار ، سبتمبر2020.

14. رواحنة عبد الحكيم ، بوقريوة لمياء ،السياسة الفرنسية المتبعة في تفكيك الملكية العقارية الجزائرية (1830—1900) وانعكاساتها على المجتمع الجزائري ،مجلة قبس للدراسات الانسانية و الاجتماعية ،مج5،ع2021،1.

15. سبع عادل ،حوحو رمزي ،سياسة الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1870-1900،مجلة الفكر، مج18، ع2، 2023.

16. سعداوي ليلى ،بوقشور محمد الصالح ،البنوك و دورها في تدعيم هياكل الاستيطان الفرنسي بالجزائر 1830-1942،الاكاديمية للدراسات الانسانية و الاجتماعية ،مج12، ع1، 2019.

17. شويتام أرزقي ،سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830-1914،مجلة التاريخ المتوسطي ،ع2،جامعة الجزائر 2،ديسمبر2020.

18. العابدين علي زين ،الهجرة نحو فرنسا و انعكاساتها السياسية و الاقتصادية والسوسيوثقافية على المجتمع الجزائري (قراءة في واقع الهجرة في الفترة ما بين 1914-1962)، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية و الاجتماعية ،مج مج8،ع13ديسمبر 2013.

19. عباس حورية ،الشركات الرأسمالية و المصارف الفرنسية في الجزائر و تأثيرها على توسيع دائرة مصادرة الأراضي 1852-1870،مجلة المتوسطي ،مج4،ع1، 2002.

20. عباس حورية ، إيلال نور الدين ،الاستغلال الكولونيالي لمنتوج الحلفاء في الجزائر المستعمرة 1870-1930، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية و الاجتماعية ،مج8،ع1، 2023.

21. عزوز فؤاد ، التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870-1900،مدرات تاريخية دورية دولية محكمة ربع سنوية ،مج1،ع خ ،سطيف ،2019.

22. عزوز فؤاد ، انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على المجتمع الجزائري 1830-1900، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ،مج16،ع3، 2020.

23. علامة صليحة ، الطب الشعبي في المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية ،مجلة الدراسات التاريخية ،مج23،ع2، 2023.
24. عوفي مصطفى ، قتالي عبد الغني ،سوسيولوجيا النزوح الريفي في الجزائر ،مجلة العلوم الاجتماعية ،ع9، 2014م.
25. فكار عثمان ،الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقارنة سوسيولوجية ،مجلة جامعة دمشق ، مج29، ع2و3، 2019.
26. قنون حياة ، الاستعمار الفرنسي و مصادرة الأراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي ،ع 3-4، دت ، سيدي بلعباس ،2012.
27. كمال حسينة ، هجرة المعمرين غير الفرنسين إلى الجزائر خلال القرن التاسع عشر ، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا ، مج4،ع2، تيارت، سبتمبر2021.
28. لعرج شيخ ، هجرة الجزائريين إلى فرنسا خلال العهد الاستعماري من خلال العهد الاستعماري من خلال الكتابات الفرنسية1830-1962، مجلة المواقف للبحوث و الدراسات في المجتمع و التاريخ ، مج 14، ع2 ، 2019.
29. لكحل عبد الكريم ، السياسة الاستعمارية العسكرية والاقتصادية و تأثيرها على الجزائر 1830-1930 المجازر و مصادرة الأراضي نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية و الاجتماعية ، مج15،ع1، 2023.
30. لوزي خالد، اشكالية أراضي العرش و آثارها القانونية على التنمية المحلية ، مجلة القانون العقاري و البنية ، مج10،ع2، مستغانم 2022.
31. مختاري محمد، حباش فاطمة ، التحولات الاجتماعية في الجزائر من خلال حركة الهجرة الداخلية 1830-1973، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، مج23،ع2، 2020.
32. مساعد أسامة ، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الاستعمارية1830-1962 و محاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ،مج4،ع3، دت.
33. ميسوم بلقاسم ، سياسة فرنسا الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في الجزائر خلال الفترة 1930-1954،مجلة الانسان و المجتمع ،ع6، 2013م.
34. هاشمي كوثر ، تشريعات الأراضي و المجتمع الريفي وعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر تطبيق 1873 نموذجا ،مجلة البحوث التاريخية ،مج5،ع1 ،جوان2021.

❖ **المقالات بالفرنسية :**

1. Alain saint marie , L’égilation foncière et société rurale l’application de la loi 26juill et 1873 dans les douars de l’algérois in etudess rurales, n:57, 1975

2. Bendjilali mimoun, L'histoire de la propriété fonciére en algérie de 1830 à 1962 entre les lois musulanes et françaises, revue sciences humaines, n26 , Constantine 2006

❖ **الملتقيات:**

1. أعمال الملتقى الوطني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1992، المنعقد بولاية بسكرة يومي 20-21 نوفمبر المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر.

2. ياحي محمد ، النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا ،أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الداخلية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.

الأطروحات و الرسائل :

1. بلقاسم ليلى، تطبيق التشريعات العقارية على القبائل منطقة غليزان (الضفة اليسرى لواد الشلف وسهل مينا)فيما بين 1863-1900،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،كلية العلوم الانسانية والعلوم الاسلامية ،جامعة وهران1،أحمد بن بلة، وهران،2018.

2. بودراع إيمان ، آثار السكة الحديدية الفرنسية في استعمار المناطق الداخلية – خط بونة – تبسة أنموذجا (1857-1914)،أطروحة دكتوراه تاريخ الجزائر المعاصر ، كلية العلوم الانسانة و الاجتماعية ،جامعة العربي التبسي، تبسة، 2018.

3. حرمة عبد الكريم ، مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية ،أطروحة دكتوراه في تاريخ الجزائر المعاصر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة درايعية ، أدرار،2023.

4. حماميد حسينة ،المستوطنين الأوروبيين و الثورة الجزائري (1954-1962)، مذكرة ماجستير في تاريخ الثورة الجزائرية ، كلية الآداب و العلوم الانسانية ، جامعة لخضر،باتنة،2002.

5. حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر في 1830-1930،أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية، جامعة لخضر ،باتنة،2014.

6. رواحنة عبد الحكيم ،السياسة الاقتصادية في الجزائر في الجزائر 1870-1930،مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الاسلامية ،جامعة لخضر ، باتنة ،2009.

7. زياني فاتح ،الواقع الاجتماعي و الثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر 1871-1945و أثره على الأهالي المسلمين ،أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ ،جامعة باتنة1 الحاج لخضر ،باتنة ،2021.

8. قندوز عبد القادر ، الطب و الأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي 1870-1914،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس 2017.

9. كريمي خديجة، أثر الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال دواوير كومون بني مناصرو أهل يسر ما بين عامي 1872-1919،أطروحة دكتوراه ،تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر ،كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ،جامعة الجزائر2،أبو القاسم سعد الله ،2017.

10. مجاهد يمينة، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية و العلوم الانسانية ، جامعة وهران 1،أحمد بن بلة، وهران، 2018.

11. هاشمي كوثر، الحاكم العام جاك سوستيل و الثورة الجزائرية 19555-1962، أطروحة دكتوراه في التاريخ العام، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة،2017.

12. يزير عيسى، السياسة الفرنسية اتجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية جامعة الجزائر،2009.

فهرس
الموضوعات

فهرس الموضوعات:

الموضوع	الصفحة
الشكر والعرفان	-
الإهداء	-
قائمة المختصرات	-
خطة البحث	-
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: مراحل حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر.	23-7
المبحث الأول: المرحلة الأولى: 1830-1835م مرحلة الاحتلال الضيق.	13-7
المبحث الثاني: المرحلة الثانية: 1835-1862م مرحلة الاحتلال الشامل.	23-13
الفصل الثاني: إجراءات الاستعمار في دعم حركة الاستيطان.	52-25
المبحث الأول: القوانين الداعمة للحركة الاستيطانية.	31-25
المبحث الثاني: الدعم المالي والاقتصادي.	52-31

الفصل الثالث: انعكاسات تطور الحركة الاستيطانية على الجزائريين.	78-54
المبحث الأول: الانعكاسات الاجتماعية والثقافية.	69-54
المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.	78-70
الخاتمة	81-80
قائمة الملاحق	91-83
قائمة المصادر والمراجع	100-93
فهرس الموضوعات	102

الملخص بالعربية:

تسلط هذه الدراسة الضوء على الحركة الاستيطانية في الجزائر، و محاولة ترسيخ وجود المستوطنين الأوروبيين خلال الفترة الممتدة بين(1871-1940م)، و هي فترة قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، أين عرفت الحركة الاستيطانية أوجها و قوتها ، و أعطى الحكم المدني السلطة للمستوطنين لتثبيتهم و ضمان بقاءهم في الجزائر، عن طريق مجموعة من الآليات و الوسائل المنتهجة بداية بمصادرة الأراضي عن طريق القوانين و التشريعات ، إضافة إلى تقديم الدعم المالي و الاقتصادي، هذا كله على حساب السكان الأصليين، حيث كانت لهذه الحركة الاستيطانية المتصاعدة في تلك الفترة تأثيرات عميقة في البنية الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية للجزائريين .

الكلمات المفتاحية: الاستيطان، الحكم المدني، المستوطنين، مصادرة الأراضي.

Summary:

This study examines the settlement movement in Algeria from 1871 to 1940, a period marked by the establishment of the Third French Republic. During this time, the settler movement reached its peak, with European settlers granted authority by civil rule to establish their presence and ensure their survival in Algeria. This was achieved through various mechanisms, including the confiscation of land via legislative measures and the provision of financial and economic support, all at the expense of the indigenous population. The escalating settler movement during this period had profound effects on the social, cultural, and economic structure of Algerian society.

Key words : Settlement, Civil rule, Settlers, the confiscation of land .